

18

الموسوعة السياسية للشباب



الموسوعة
السياسية
للشباب

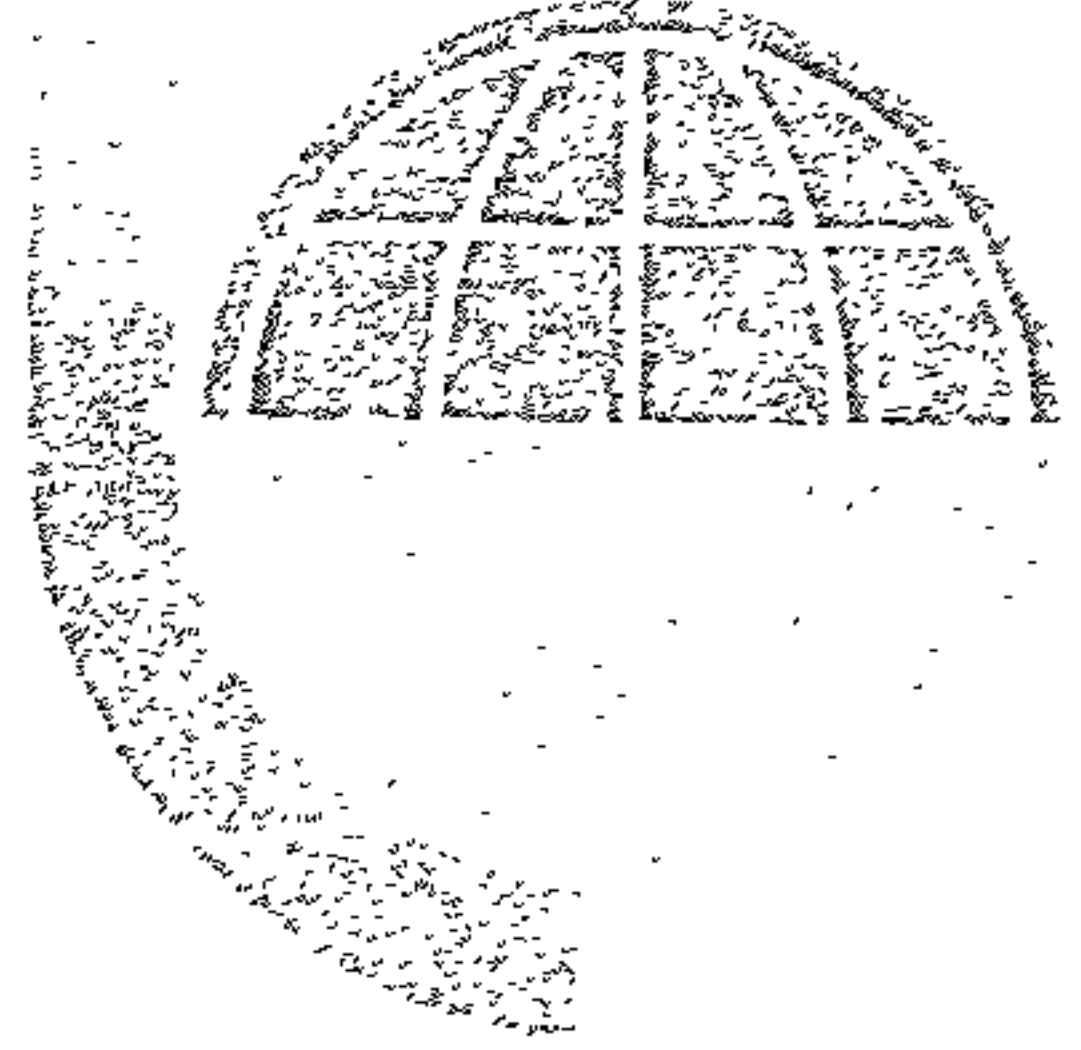
المجتمع المدني والدولة



د. محمد عثمان الخشت

العنوان: المجتمع المدني والدولة
تأليف: د. محمد عثمان الخشت
إشراف عام: داليا محمد إبراهيم

رئيس التحرير
د. سعيد اللاوندى



المستشارون:

- د. محمد عبد السلام
- د. عمرو الشوبكى
- د. محمد غنيم
- د. عمار على حسن
- د. صفوت العالم

يحظر طبع أو تصوير أو تخزين أى جزء من هذا الكتاب سواء النص أو الصور بأية وسيلة
من وسائل تسجيل البيانات، إلا بإذن كتابى صريح من الناشر.



للطباعة والنشر والتوزيع

أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة 1938

الطبعة 1: يوليو 2007

رقم الإيداع: 2006/22848

الترقيم الدولى: 0-3805-14-977

الإدارة العامة	المركز الرئيسى	مركز التوزيع	فرع الإسكندرية	فرع المنصورة
21 شارع أحمد عرابى - المهندسين - الجيزة تليفون: 33466434 - 33472864 فاكس: 33462576	80 المنطقة الصناعية الرابعة - مدينة 6 أكتوبر تليفون: 38330287 - 38330289 فاكس: 38330296	18 شارع كامل صدقى - القنطرة - القاهرة تليفون: 25909827 - 25908895 فاكس: 25903395	408 طريق الحرية - رشدى تليفون: 5462090	13 شارع المستشفى الدولى التجمسى - متفرع من شارع عبد السلام عارف - مدينة السلام تليفون: 2221866

E-mail: publishing@nahdetmisr.com - customerservice@nahdetmisr.com

www.nahdetmisr.com

تقديم

«المجتمع المدني» هو أحد المفاهيم التي راجت وانتشرت في السنوات الأخيرة إلى حد أن البعض اعتبر أن القرن الحادي والعشرين هو قرن المجتمع المدني بامتياز.

وكان طبيعياً - كي لا يشعر الشباب بالغربة أمام هذا المفهوم الذي طرق آذانهم بقوة - أن نقدم تعريفاً موجزاً ومبسّطاً لما يعنيه المجتمع المدني، عبر مكوناته، ووظيفته، وأهميته لتحقيق التنمية. وكيف تتعامل الليبرالية والشمولية معه باعتباره مدخلاً أساسياً للحياة السياسية. وأشهد أن مؤلف الكتاب (د. محمد عثمان الخشت) وهو صاحب باع طويل في دراسة وتوثيق العمل الأهلي في مصر والعالم، قد حرص على عرض الموضوع عرضاً شيقاً؛ فتناوله من زوايا عديدة رسمت في مجملها صورة خالية من الثقوب والمغالطات للمجتمع المدني الذي بات البعض يراه - بحق - ترياقاً ناجعاً لأوجاع العولمة التي امتدت كالسما تظلل الجميع. وبالقسط سوف يجد القارئ في هذا الكتاب إجابات حاسمة ومحددة عن جميع التساؤلات التي قد تساوره بشأن مؤسسات المجتمع المدني والنقابات والمؤسسات الصحفية والجمعيات الخيرية، وماذا تعني الشراكة بين المجتمع المدني والحكومة؟ وما هي علاقته بالقانون والقضاء؟ وهل باتت الديمقراطية ضرورة للمجتمع المدني؟

ما نأمله هو أن يتمكن الشاب الذي يقرأ هذا الكتاب من فهم كل ما
يثار من نقاشات (وحوارات) حول ظاهرة المجتمع المدني... إذا
تحقق ذلك تكون الموسوعة السياسية للشباب قد نجحت فيما وضعت
لنفسها من أهداف..

د. سعيد اللاوندي

مقدمة

يحلل هذا الكتاب مفهوم المجتمع المدني، ويوضح معناه، ومكوناته، ومبادئه، ودوره ووظيفته، وأهميته وضرورته القصوى لتحقيق التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ فقد بات من الملح تجاوز المجتمع القبلى والعائلى والطائفى؛ حتى يمكن أن يدخل المجتمع العربى إلى عصر الحداثة دخولاً حقيقياً على مستوى الفعل والممارسة.

وينطلق البحث من المجتمع المدني باعتباره الأساس والروح لأى حياة سياسية. ولا يكتفى بعرض أفكار الفلاسفة والمصلحين عن المجتمع المدني، بل يسعى لتقديم وجهة نظر حرة وناقدة لتلك الأفكار لاسيما فى الجوانب ذات الطابع الشمولى؛ بهدف تدعيم الفكر الفردى الحر، وترسيخ المفاهيم الديمقراطية، ودعم استقلالية المجتمع المدني، كحل لمشاكل العلاقة بين السلطة والمجتمع والفرد.

كما يسعى البحث إلى الكشف عن المغالطات التى تقع فيها الأنظمة والفلسفات الشمولية المتطرفة، أى الفلسفات التى تنادى بدولة شمولية لا تسمح بوجود أى مؤسسات مستقلة مثل الجمعيات أو النوادى أو الجامعات... إلخ، وتتحكم تماماً فى وسائل الاتصالات، وتعتبر أيديولوجيتها - أى مجموعة أفكارها - هى الوحيدة التى تملك الشرعية، وتلغى التنوع والتعددية كما تلغى الفرد لصالح المجموع أو لصالح الدولة.

وكذلك يسعى البحث إلى كشف مغالطات الأنظمة الليبرالية الجذرية التي تبالغ في إعطاء الحرية للفرد وتؤكد الاستقلالية التامة للمجتمع المدني وعدم خضوعه لأي شكل من أشكال المراقبة من الحكومة، وتقل بشكل متطرف من دور الحكومة.

إن التطرف دوماً - سواء كان جهة اليسار أو جهة اليمين - أمر يدل على وجهة نظر أحادية الجانب، كما يدل على الانحياز لفئة اجتماعية على حساب فئة اجتماعية أخرى، وبالتالي تأتي حلول أي منهما مبتسرة ومولدة لنوع جديد من المشكلات، وهذا هو مأزق الشيوعية وسر أزمة الرأسمالية.

وإذا كان التطرف في تأكيد الهيمنة المطلقة للدولة قد أثبت فشله، فكذلك التطرف في المناداة بتلاشي سلطتها سوف يثبت فشله، وبقدر عدم منطقية ترك آليات السوق تعمل بفوضوية كاملة، يكون في المقابل قدر عدم منطقية التحكم الكامل فيها. وإذا كان من التهور ترك المجتمع المدني يعمل دون رقيب، فإن من المغالطة كذلك فرض الهيمنة الشاملة عليه.

وإذا كانت معظم الدراسات تعلن الحياد المطلق إزاء الموضوع الذي تدرسه، بينما - هي في الحقيقة - تبطن في جوفها الانحياز على نحو غير مباشر، أقول إذا كان هذا هو شأن معظم الدراسات، فإن هذه الدراسة لا تدعى الحياد المطلق على طول الخط؛ إذ إن لها جانباً موضوعياً محايداً وجانباً ذاتياً منحازاً، أما الجانب الموضوعي فيتمثل في تقديم أفكار الفلاسفة والمفكرين بأمانة، أما الجانب الذاتي فيتمثل

فى الموقف الأيدىولوجى (أى الفكرى) والنقدى الذى يتخذه كاتب هذه السطور من الفلسفات الشمولية الدكتاتورىة بصفة خاصة؛ فحىاد الكاتب ينتهى بانتهاء شرح وتحليل الأفكار الفلسفية عن المجتمع المدنى على نحو يجعلها واضحة أمام القارئ، أما انحيازهم لموقف أيدىولوجى معين فيتجلى فى المواقف النقدية من هذه الأفكار .

وتبقى فى النهاية كلمة شكر واجبة للأستاذة داليا إبراهيم المشرفة على هذا المشروع الفكرى السياسى الهام ، التى تتمتع برؤية ثقافية لها أكبر الأثر فى صناعة الكتاب ونشر الفكر الحر ، وخالص الشكر للدكتور سعيد اللاوندى الذى شرفنى بدعوته لى للمشاركة بهذا الكتاب والذى أثلج صدرى عندما عبر عن إعجابه بكتاباتى السابقة عن المجتمع المدنى . فلهما كل الشكر والتقدير .

والله من وراء القصد . . .

د . محمد عثمان الخشت

الفصل الأول

المجتمع المدني ومؤسساته

■ معنى المجتمع المدني:

«المجتمع المدني» ليس هو المجتمع العام، بل هو أضيق نطاقاً منه، إنه ببساطة: النقابات، واتحادات العمال، والمؤسسات والهيئات والجمعيات الخيرية، والنوادي، ومجموعة المنظمات غير الحكومية، والغرف التجارية، والاتحادات المهنية⁽¹⁾... إلخ، التي يربط بين أعضائها رباط اجتماعي ليس قائماً على القرابة أو الدين... أي ليس قائماً على أساس وراثي مثل العائلة أو القبيلة أو رابطة الدم، ولا على أساس العقيدة الدينية الواحدة.

ولمزيد من التبسيط نقول: إن المجتمع العام مكون من ثلاثة أجزاء، هي: الأسرة، والمجتمع المدني، والدولة أو الحكومة.

١- الأسرة:

تقوم الأسرة على مبدأ الحب، واتحاد القلوب Union of Hearts⁽²⁾، والتناغم بين أفرادها، أي أن الانسجام (الهارموني) المدعم بالحب الخالص صفة جوهرية للأسرة الأبوية The Patriarchal Family.

والأسرة هي «الجزء الأخلاقي للدولة»⁽³⁾، وأعضاء الأسرة يفهمون أنفسهم كـ «أعراض»⁽⁴⁾، أي ليس كأفراد مستقلين، ولا يوجد

(١) مثل اتحاد الكتاب، واتحاد الناشرين، واتحاد المحامين العرب... إلخ.

(2) David E. Cooper, World Philosophies, Oxford, Blackwell, 1996.p.318.

(3) G.W.F, Hegel, Grundlinien der Philosophie des Rechts (1821),p.396.

(4) Ibid., p.313.

بينهم صراع الحاجات والمصالح الأنانية التي توجد بين الشخصيات الجزئية المتناحرة؛ فهم ليسوا أفراداً متنافسين يرتبطون معاً بواسطة عقد. ويتمثل هذا المعنى بشكل مكثف في المرأة التي هي موجهة بواسطة البصيرة والشعور؛ ولذلك فهي مقدر لها الحب والزواج.

٢- المجتمع المدني:

لا تظل الأسرة على حالها من الوحدة والانسجام، بل تتفكك إلى أفراد مستقلين يكون كل منهم أسرة جديدة، وعندما يخرج الأفراد من الأسرة إلى دائرة الحياة الاقتصادية، وتظهر الملكية الخاصة، يظهر الاختلاف والتنوع؛ حيث صراع الحاجات والمصالح الأنانية بين الشخصيات الجزئية المتناحرة، وفي الوقت نفسه يظهر نظام تبادل الحاجات، أي أن الناس يتبادلون فيما بينهم السلع والخدمات، وهذا هو المجتمع المدني في جانبه الاقتصادي، أما جانبه الاجتماعي فيتمثل في كل أشكال التضامن المنظم بين مجموعة من الناس ينتمون بإرادتهم الحرة إلى جمعية أو مؤسسة يربط أفرادها رباط طوعي؛ حيث إن العلاقات الاجتماعية فيها قائمة على الإرادة الحرة، لا على رابطة الدم مثل الأسرة أو القبيلة، ويكون الترابط والتضامن فيها قائماً على الوعي وتبادل الاحتياجات والمواقف في الأزمات مثل العجز أو المرض أو الوفاة أو حالات الاعتداء.

فالمجتمع المدني هو اللحظة الثانية في لحظات ثلاث: الأسرة، المجتمع المدني، الدولة؛ يقول جارودي: «إن تفتت العائلة إلى أشخاص خاصين مستقلين يقودنا إلى لحظة جديدة في تحقق

الحرية، اللحظة التي يدعوها هيجل المجتمع المدني، أي مجمل الأفراد المشتركين في الحياة الاقتصادية في نظام المزاومة الرأسالي»^(٥).

ففي المجتمع المدني يتوحد الأفراد «وفقاً لمصالحهم، وحيث تدخل الجمعيات المشكلة على هذا النحو في علاقة، وغالباً في نزاع، وهكذا يُخلق في الحياة الاجتماعية نظام خارجي بالكلية ناتج عن اتفاق الحاجات وتحديداتها المتبادل، ومفروض من قبل تشريع جماعي»^(٦). فإذا كان الحب هو الذي يحكم الأسرة، فإن تبادل المصالح المستنير هو الذي يحكم المجتمع المدني.

٣- الدولة أو الحكومة:

الدولة هي مجموعة المؤسسات السياسية والقانونية السيادية التي تصون سلامة واستقرار المجتمع داخلياً من خلال الدستور والقانون، ولها حق استخدام القوة بشكل قانوني لتطبيق القانون لضبط حركة المجتمع، كما تتولى صيانة الاستقلال والدفاع وحفظ الأمن من أي عدوان خارجي، وتنظم عملية استغلال الموارد الطبيعية، وخدمة مصالح المجتمع، وإدارة العلاقات مع الدول الأخرى. وهي تعبر عن السلطة التنفيذية بشكل عام، ومقيدة بسلطة الدستور والقانون.

(٥) روجيه جارودي، فكر هيجل، ترجمة إلياس مرقص، بيروت، دار الحقيقة، ١٩٨٣. ص ١٤٠.

(٦) رينيه سرو وياك دوندت - هيجل، ترجمة جوزيف سماحة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤، ص ٩٦.

وتتبع أهمية الدولة من كون المجتمع المدني غير مستقر^(٧)، مما يستلزم كياناً أعلى منه لكي يعيد إليه استقراره، وهذا الكيان هو الدولة في نظر الشموليين، بينما يرى الأحرار أن القضاء كفيل بهذا، ويقتصر دور الدولة على المراقبة والدعم وتنفيذ الأحكام.

وسبب نشوء الدولة في رأى هيجل هو أن المجتمع المدني لا يمكن أن يكون غاية في ذاته؛ لأن متناقضاته الكامنة تحول بينه وبين تحقيق وحدة وحرية حقيقية.. فالتناقض في المجتمع المدني هو الذى يبرر به هيجل النزعة التسلطية المطلقة للدولة، وهو السبب الذى يرتكن إليه هيجل لتسوية رفع الدولة فوق المجتمع المدني وجعلها ذات سلطة مطلقة على الأفراد والمجتمع المدني^(٨)!

غير أن الدولة لا تحل محل المجتمع المدني، بل تحافظ على حركته، وتصون مصالحه دون أن تغير مضمونه.. وهكذا فإن الخطوة التى تتجاوز المجتمع المدني تؤدي إلى نظام سياسى تسلطى^(٩).

ومن ثم فالمجتمع المدني هو ذلك المجال الواقع بين الأسرة والدولة، والذى يتشكل من مجموعة النظم والمنظمات والمؤسسات والهيئات التى هى ليست إرثية من ناحية (أى غير موروثة وغير قائمة على رباط العائلة أو القبيلة)، وليست حكومية من ناحية أخرى، وتجمع بين الأعضاء فى رابطة على أساس من المصلحة والإرادة الحرة والتطوع.

(7) David E. Cooper, World Philosophies, p. 319.

(٨) د. محمد عثمان الخشت، المجتمع المدني عند هيجل، القاهرة، دار قباء، ٢٠٠١. ص ٢٦ وما بعدها.

(٩) هربت ماركيز، العقل والثورة: هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية، ترجمة د. فؤاد زكريا، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩. ص ١٩٣.

■ المجتمع المدني كحل.. وبأى معنى؟

قدمنا فيما سبق المعنى العام للمجتمع المدني، وهو يجمع القاسم المشترك في تعريف المجتمع المدني بين أهل اليسار وأهل اليمين، وإن كان أغلبه مستقى من فلسفة هيجل.

لكن لا شك أن هذا المعنى لا يزال بحاجة إلى توضيح أكثر للقارئ العادي، لاسيما أن هذا المعنى ليس هو المعنى الوحيد، فالمجتمع المدني كنظام أيديولوجي له معانٍ ودلالات متعددة، سوف نتعرف عليها عند الحديث عن تاريخ مفهوم المجتمع المدني. ويهنا الآن أن نعرف المعنى المقصود من المجتمع المدني عندما نطرحه كحل لأزمة مجتمعنا، وسوف نقدم هذا المعنى وفق ما نعتقد أنه يجب أن يكون عليه المجتمع المدني.

فأى معنى للمجتمع المدني هو المقصود؟

وبأى معنى يكون حلاً.. أى ما طبيعة هذا الحل؟

وأى مشكلات ومعضلات يمكن للمجتمع المدني أن يحلها؟

إن المجتمع المدني هو - أو هكذا ينبغي أن يكون - المساحة الحرة والمنظمة بين الأسرة والدولة. وهو مجتمع مفتوح حر ومنظم بشكل ذاتي، وليس بشكل خارجي أو قهري، أى ليس منظماً من قبل الدولة، بل إنه منظم تنظيمياً داخلياً بواسطة أعضائه والقوانين التي وضعوها بالأسلوب الديمقراطي وارتضاها المجتمع العام.

والمجتمع المدني أقل عمومية من المجتمع العام، أى مجرد جزء من المجتمع العام، ويربط بين الناس بروابط ثقافية أو اجتماعية

أو مهنية أو سياسية أو اقتصادية أو أية رابطة مدنية أخرى تقوم على العمل التطوعى، والإرادة الحرة وتبادل المصالح المستنيرة المشتركة. وطبيعة المجتمع المدنى مختلفة عن طبيعة الأسرة أو العشيرة أو القبيلة، كما أنها مختلفة عن طبيعة الدولة أو الحكومة، ومختلفة أيضاً عن طبيعة القضاء. فطبيعة المجتمع المدنى هى الحرية وتبادل المصالح المستنيرة، وطبيعة الأسرة أو العشيرة أو القبيلة هى الحب واتحاد القلوب والولاء لرابطة الدم، وطبيعة القضاء هى سيادة القانون والعدل والمساواة، بينما طبيعة الدولة هى ضبط وحفظ اتزان حركة المجتمع، وحمايته داخلياً وخارجياً.

ولتوضيح ذلك نقول: إن الأسرة أو العشيرة أو القبيلة (التي لا تزال مفاهيمها هى الفاعلة فى حركة مجتمعنا، وفى كل المجتمعات النامية) تقوم على الروابط غير التطوعية ولا تقوم على الإرادة الحرة، بل تقوم على الوراثة أو رابطة الميلاد أو الدم، والقيمة الأساسية التى تحكمها هى الولاء.

ولذا، فإن من غير الصواب اعتبار الأسرة أو العائلة أو أية رابطة عرقية مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدنى. فالرابطة التى تخضع لها المجموعات العرقية، صغيرة كانت أو كبيرة، غير الرابطة التى يخضع لها المجتمع المدنى، والقيمة التى تحكم إحداها لا تحكم الأخرى.

وعلى سبيل المثال، فإن الروابط التى تربط بين الناس فى ريف وصعيد مصر غالباً ما تكون رابطة الدم، وهذه الرابطة موروثية؛ ومن ثم لا تصلح للمجتمع المدنى.

وهكذا نرى أن «المجتمع المدني» هو ببساطة: المساحة الحرة والمنظمة بين الأسرة والدولة، وهي المساحة التي تشغلها مجموعة المنظمات غير الحكومية والمؤسسات والهيئات والجمعيات الخيرية والنوادي... إلخ التي تقوم على العمل التطوعي، والإرادة الحرة، والمصالح المستتيرة المشتركة، والقيمة الأساسية التي تحكم المجتمع المدني هي الحرية.

■ الدولة بين المعنى العام والمعنى الخاص:

ليس المقصود بالدولة في هذا السياق الدولة بمعناها العام بوصفها كياناً يشتمل على ثلاثة أركان:

١- الشعب .

٢- الإقليم .

٣- الحكومة^(١٠).

وإنما المقصود هنا المعنى الضيق: أي الحكومة أو السلطة السياسية. والدولة بهذا المعنى الضيق هي تنظيم سيادي سياسى قانونى، ولها أشكال متعددة، أفضلها الشكل الجمهورى الدستورى الديمقراطى. ووظيفة الدولة حماية الأمن الداخلى والخارجى فى المقام الأول عن طريق القوة المحكومة بالقانون. والقيمة الأساسية فى الدولة هي الضبط Control، أى منع اعتداء وطغيان الأفراد والجماعات بعضهم على بعض، وصيانة الحرية، والحماية من التجاوزات، والواقية من

(١٠) انظر تفصيلات أركان الدولة فى:

د. على الدين هلال وآخرون، معجم المصطلحات السياسية، ص ٢٣٨ - ٢٤١.

الجريمة، وحماية السوق، وتأمين الناس ضد مصائب وأنواء الزمن، وضبط العلاقة بين أطراف المجتمع العام، وفي هذه النقطة الأخيرة لا يعدو دورها دور الحكم الذى يفصل بين أطراف لعبة نزيهة، وحماية الأضعف والأقل مهارة ليؤدى دوراً أفضل فى اللعبة.

وقد ذهب ت. ه. جرين إلى شىء من هذا القبيل، غير أنه يرى أن الدولة مجرد حكم فى كل الجوانب، لكن الفكرة المطروحة أعلاه ترى أن الدولة حكم فقط فى الجانب المشار إليه أعلاه، أما فى الجوانب الأخرى فدورها يتعدى دور الحكم، إذ إن لها دوراً أساسياً فى توفير الضمان الاجتماعى، والتعليمى، والصحى، بالتعاون الفعال مع مؤسسات المجتمع المدنى. وجدير بالذكر أن جرين كان أستاذاً فى جامعة أكسفورد وقد تأثر كثيراً بالفلسفة المثالية الألمانية، وأسهم بدور فى تكوين الشباب الذين أرسوا فى البرلمان وفى الخدمة المدنية أسس الاشتراكية البريطانية التى نعرفها اليوم. ويرى جرين فى كتابه «أسس الالتزام السياسى» ١٨٨٨ م أن الآراء الاسمية النفعية تترك المرء فى واقع الأمر مجرد ذرة اجتماعية لا غير، يصارع على غير هدى مع الذرات الأخرى، وليس حيواناً اجتماعياً بأى معنى من المعانى. ولم يكن جرين شمولياً؛ لأنه بالفعل يترك متسعاً لحقوق الفرد والتزاماته^(١١).

والدولة مقيدة بالدستور فى ممارستها لسلطانها. ومن حق الشعب أن يخضعها للمساءلة، ويراقبها من خلال البرلمان، ومن خلال أى

(١١) انظر: كرين برينتون، تشكيل العقل الحديث، ترجمة شوقى جلال، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١، ص ٢٣٢.

قناة من قنوات التعبير عن الرأي، ومن خلال التقاضى، بل من حق البرلمان، وهو معبر عن إرادة الشعب، أن يخلع الحكومة أو الحاكم عن طريق سحب الثقة، عند الإخلال بالدستور أو إهدار القانون أو الفساد.

■ أركان المجتمع المدني:

فى مقابل التصورات القائلة بالاستقلالية التامة للمجتمع المدني وعدم خضوعه لأى شكل من أشكال المراقبة من الحكومة، وفى مقابل التصورات القائلة بالهيمنة الكاملة للدولة على المجتمع المدني، وفى مقابل ما يقوله أهل اليسار وما يقوله أهل اليمين، يلزم البحث عن وسط.. يقول تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾^(١٢).

وربما يكمن هذا الوسط فى تبين مجموعة من الأركان والمبادئ التى تؤسس للمجتمع المدني بشكل يدعم حريته ويوسع نطاق دوره من جهة، كما يدعم انضباطه من جهة أخرى.

ويمكن القول إن المجتمع المدني يقوم على ثلاثة أركان:

١- الإرادة الحرة: فالمجتمع المدني يقوم على الانتماء الطوعى الحر بملء الرغبة، وكامل القناعة الذاتية، بناء على وعى اجتماعى وسياسى، من أجل الاشتراك فى تنظيم يجمع بين أفراد مصالح مشتركة؛ ومن هنا فإن المجتمع المدني يقوم على الإرادة الحرة والرابطة التطوعية، وليس على رابطة الدم أو الوراثة، مثل الأسرة والقبيلة، وليس على رابطة الميلاد مثل الجنسية الوطنية.

(١٢) البقرة: ١٤٣.

٢- التنظيم: فكل جمعية أو هيئة أو رابطة في المجتمع المدني لها نظام ولوائح تحدد شروط العضوية ومنهج العمل داخلها، كما يوجد نظام عام يحكم ويحدد العلاقات بين أجزاء المجتمع المدني، ويحكم العلاقة بينه وبين الدولة.

٣- قبول التعددية: فالتعددية سنة كونية لا سبيل للقضاء عليها، سواء على مستوى المجتمع الواحد أو على مستوى المجتمع العالمي، وفي المجتمع المدني يوجد قبول لهذه التعددية واعتراف بها، كما أن المجتمع المدني لديه التزام أخلاقي بالإدارة السلمية للاختلافات عندما يحدث صراع^(١٣).

■ مبادئ المجتمع المدني:

المبادئ التي يقوم عليها المجتمع المدني عديدة، لعل أهمها:

١- المساواة المستتيرة: وهي المساواة غير الآلية التي تؤمن بالمساواة في القيمة الإنسانية والواجبات والحقوق القانونية، لكنها تتيح مجالاً للتمايز الفردي عن طريق بذل الجهد والتنافس المنتج. وفي نطاق المساواة بين الرجل والمرأة، فهي أيضاً المساواة المستتيرة غير الآلية التي تؤمن بالمساواة في القيمة الإنسانية والواجبات والحقوق القانونية، وليست المساواة الآلية التي تهدر الفروق بين الجنسين.

ويجب ألا يكون الانتخاب أو تولى الوظائف القيادية، ذا علاقة من قريب أو بعيد بمسألة الأنوثة والذكورة، وإنما يخضع لمعيار واحد

(١٣) انظر: د. سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر، القاهرة، دار قباء، ٢٠٠٠، ص ١٣-١٤.

لا ثانى له وهو الكفاءة. ومن حيث المبدأ، فإن حق المرأة السياسى لا يقل عن حق الرجل، أو كما قال النبى ﷺ: «إنما النساء شقائق الرجال»^(١٤)، بل إن مشاركة المرأة السياسية هي أكثر من كونها حقاً لها، إنها واجب عليها بوصفها إنساناً مكتمل الأهلية، وهي مشمولة بقوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(١٥). وهي معنية بقول النبى ﷺ: «من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم، ومن لم يصبح ويمس ناصحاً لله ولرسوله ولكتابه ولإمامه ولعامة المسلمين فليس منهم»^(١٦).

٢- حماية الجماعات الضعيفة والأقليات، ومحاربة التمييز ضدها. وقد نصت على ذلك «صحيفة المدينة» التى وقعها رسول الله ﷺ مع أهل الطوائف والملل الذين يشكلون مجتمع المدينة المنورة، وسوف نتحدث عنها بالتفصيل فى الفصل الثانى.

٣- الحرية والاستقلال الفردى، بالقدر الذى لا يتعارض مع الدستور والقانون، ولا يجوز على مساحة الحرية والحقوق التى يتمتع بها الآخر، فلا حرية مطلقة ولا قيود مفرطة. فالحرية أساس التكليف، والاستقلال الفردى هو أساس المسؤولية الفردية.

(١٤) رواه أبو داود، كتاب الطهارة، باب ٩٤. والترمذى، كتاب الطهارة، باب ٨٢. والدارمى، كتاب الوضوء، باب ٧٦. وابن حنبل، ج ٦/ ص ٢٥٦، ٣٧٧.

(١٥) التوبة: ٧١.

(١٦) رواه الطبرانى فى المعجم الأوسط، ج ٧/ ص ٢٧٠، حديث رقم ٧٤٧٣. ولمزيد من التفاصيل حول الموقف الإسلامى وما ينطوى عليه من تأكيد لكافة حقوق المرأة السياسية بوصفها إنساناً مكتمل الأهلية مثل الرجل، انظر: د. محمد عثمان الخشت، الدليل الفقهي للمرأة المسلمة: فى ضوء المذاهب الأربعة والاجتهادات الفقهية المعاصرة، القاهرة، مكتبة القرآن، ١٩٨٧.

٤- لا حقوق دون واجبات؛ فزيادة وتأكيد النزعة والحقوق الفردية يجب أن يكون مصحوباً بزيادة الالتزامات والواجبات الفردية، فالحق في عيشة كريمة مصحوب بضرورة إتقان العمل، وتعويضات البطالة (حق) للفرد وواجب على الحكومة والمجتمع المدني معاً، لكن ليس بشكل مطلق بل مصحوب بالالتزام بعدم التكاثر والحرص بالبحث المستمر عن عمل (التزام ومسئولية)، من خلال قواعد وآليات يتم تحديدها طبقاً لحالة المجتمع.

٥- لا تداول للسلطة داخل مؤسسات المجتمع المدني دون ديمقراطية، ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾^(١٧)، والشورى ملزمة وليست نافذة.

٦- مشاركة الحكومة في التنمية: فمن أهم المبادئ التي يقوم عليها المجتمع المدني مبدأ مشاركة الحكومة في العمل من أجل التعجيل بتجديد المجتمع المحلي وتنميته.

٧- ترسيخ مبدأ الشفافية وحق الرقابة المتبادلة في نطاق ما هو عام دون جور على الحياة الشخصية والحريات الفردية ومبدأ الخصوصية، وهذا هو معنى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

■ رأس المال الاجتماعي؛

بمقدار قوة وتنوع وفاعلية منظمات المجتمع المدني، يكون مقدار الديمقراطية، ويكون مقدار التقدم السياسي، ويكون مقدار ما يمكن أن يُطلق عليه «رأس المال الاجتماعي Social Capital»، فرأس المال الاجتماعي هو: المجموع الكمي والكيفي أو النوعي للمؤسسات

(١٧) الشورى: ٣٨.

والجمعيات والمنظمات الاجتماعية غير الحكومية في مجتمع من المجتمعات بالقياس لعدد السكان .

ورأس المال الاجتماعي غير «رأس المال النقدي Monetary Capital» ، الذي هو عبارة عن مجموع الأموال السائلة .

ورأس المال الاجتماعي أيضاً غير «رأس المال المادي Physical Capital» الذي يشمل الموارد الطبيعية والمرافق والطرق والعقارات والآلات وما شابه ذلك .

كما أن رأس المال الاجتماعي غير «رأس المال البشري Human Capital» الذي يمثل مجموع الأفراد المتعلمين وذوى الصحة أى الذين يمثلون موارد بشرية حقيقية .

ويعد رأس المال الاجتماعي أحد المعايير التى ينبغى أن تقاس بها قوة المجتمعات ، وهو ليس علامة فقط على مدى قوة أو ضعف المجتمع المدني ، بل علامة كذلك على التقدم أو التخلف السياسى والاجتماعى .

وأول من استخدم مصطلح «رأس المال الاجتماعي» هو جيمس كولمان عالم الاجتماع الأمريكى سنة ١٩٨٧ فى كتابه المشترك مع توماس هوفر المعنون بـ«المدارس الثانوية الحكومية والخاصة: دراسة تأثير المجتمعات المحلية» ، لكنه لم يستخدمه بالمعنى المشار إليه أعلاه ، بل استخدمه «لوصف أنواع العلاقات بين الأفراد فى إطار الأسرة والمجتمع المحلى ، والتى يعتقد أنها تمارس تأثيراً قوياً على مستويات التحصيل الدراسى . . ويرى كولمان أن رأس المال الاجتماعي الخاص بنمو أحد الشباب يتمثل فى أداء المجتمع المحلى

لوظائفه أداء جيداً، وفي العلاقات الاجتماعية الحقيقية بين الوالدين، وفي التحديد والخصوصية اللذين يتجلبان في بناء تلك العلاقات، وفي علاقات الوالدين بمؤسسات المجتمع المحلي. كذلك تمثل مجموعة المعايير التي تتكون في المجتمعات المحلية ذات الدرجة العالية من الخصوصية جزءاً من رأس المال الاجتماعي هذا»^(١٨).

أما الذي استخدم مصطلح «رأس المال الاجتماعي» بالمعنى الذي استخدمناه أعلاه، فهو روبرت بوتنام R. Putnam عالم الاجتماع السياسي الأمريكي، في كتابه: Making Democracy Work: "Civil Tradition in Modern Italy" Princeton University Press, 1993 وقد ربط فيه بين رأس المال الاجتماعي ومعدل التنمية الاقتصادية، نظراً لكون روابط أو مؤسسات المجتمع المدني لها دور في التكافل الاجتماعي، وتعطي المساعدة للأفراد في بداية تكوين المشروعات الاقتصادية^(١٩).

■ مؤسسات المجتمع المدني:

يتكون المجتمع المدني من مجموعة من المؤسسات تتصف بأنها تنظيمات تطوعية قائمة على الإرادة الحرة والمصلحة المشتركة أو المصالح المتبادلة، وفق القواعد المنظمة داخل كل رابطة وحسب القوانين التي ارتضاها المجتمع العام، وهي غير حكومية من ناحية وغير موروثة من ناحية أخرى، مثل: الجمعيات الخيرية بمختلف أنواعها، والنقابات، والاتحادات التعاونية، والاتحادات الطلابية،

(١٨) انظر: موسوعة علم الاجتماع: ٧٦٣/٢ - ٧٦٤ .

(١٩) انظر: د. سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر، ص ٣٨-٣٩.

ونوادي هيئات التدريس باعتبارها ذات صبغة نقابية، والنوادي بشكل عام باعتبارها تقوم على روابط مصلحة، ومنظمات حقوق الإنسان، والمؤسسات الصحافية المستقلة، والأحزاب السياسية مادامت خارج السلطة، لكن إذا دخلت السلطة بحكم التداول الديمقراطي، فإنها تصبح جزءاً من الدولة، وتخرج من دائرة المجتمع المدني.

■ مفهوم النقابة:

ولنقف قليلاً عند بعض هذه المؤسسات، ولنبدأ بالنقابة The Corporation، فما هي؟ وما دورها؟ وما حدودها؟

النقابة بمثابة الأسرة الثانية لعضو النقابة، فهي تجمع بين مجموعة من الأفراد المشتركين في مهنة صناعية واحدة، تجمع بينهم في رباط أشبه ما يكون بالرباط العائلي، لكنه لا يقوم على رابطة الدم، بل على رباط المهنة.

والنقابة إحدى الوسائل المحورية التي تنقذ المجتمع المدني من التشتت والتفكك، وتجعل لأفراده نظاماً ونسقاً؛ فهي التي تحافظ على الفرد في مكانه في النظام الإجمالي للتجمع المدني، وتمنعه من الابتعاد عنه، وتدخله في شكل من التضامن الجماعي مع أعضائها^(٢٠). ويجد الفرد «في النقابة أكثر مما يجد في الأسرة. إنه يجد عن طريقها ما يؤمن معاشه، ويزيد في ثروته، والإقرار بمزاياه. وفي النقابة يجد الفرد الشرف المهني، والثمرة التي يستحقها لعمله الجاد. وفي حضن النقابة يجد العضو الأمانة والفضيلة»^(٢١).

(٢٠) جان بيار لوفيفر، وبيار ماشيري، هيجل والمجتمع، ترجمة منصور القاضي، بيروت، ط ١، ١٩٩٣، ص ٥١.

(٢١) د. عبد الرحمن بدوي، فلسفة السياسة والقانون عند هيجل، ص ١٥٣ - ١٥٤.

وينبغي التمييز بين عضو النقابة وغيره من العمال الأجراء باليومية، على أساس صفة النظامية في العمل؛ فالنقابي عمله منتظم، وله مهنة محددة تربطه بغيره من الذين يمتنون المهنة نفسها، ولا يسعى إلى أجر مؤقت، بينما غير النقابي هو العامل اليومي الذي يقوم بعمل غير دائم حسب الظروف.

والمفهوم المعاصر للنقابة يورد شرطين أساسيين للنقابة، هما:

(١) أن يكون لدى أعضاء المهنة معرفة دقيقة ومتميزة، وذات طابع تخصصي، ومفيدة للآخرين، ومن غير الميسور للإنسان العادي أن يتقنها؛ لأنها تتطلب تعلماً وتدريباً طويلاً الأجل.

(٢) أن يقوم أعضاء النقابة بسن مجموعة من المبادئ والقيم والقواعد التي تحدد طبيعة الممارسة المهنية والأخلاقيات التي تحكمها، ويشترط أن تختلف عما سواها من المبادئ والقيم والقواعد التي تحكم أي مواطن عادي أو تحكم العمال غير المتخصصين، وتكون بمثابة معايير مهنية ملزمة^(٢٢).

فأعضاء النقابة يقومون بسن المبادئ والقواعد التي تعين طرق الانضمام إلى النقابة. ويتمتع نظام النقابة بمعايير فوق المعايير السائدة في المجتمع تضمن الالتزام بين أعضاء النقابة من جهة، وتعطيهم فرصة للعمل بمرونة أكثر من الآخرين، وتضع عليهم قيوداً أقل من تلك القيود الملزمة للآخرين من جهة أخرى.

(22) Ferrel and Eredrich, Business Ethics. Third Edition, New York, Houghton Mifflin Company, 1997.p. 175 F.

ذلك أن النقابيين لا يكونون تحت طائلة المراقبة المباشرة في أعمالهم مثلما هو حال الموظفين، ولا يلتزمون بساعات محددة للحضور والانصراف على خلاف الوضع في الوظائف الحكومية. لكن في مقابل هذه الميزات هناك قواعد للسلوك تفوق تلك المطلوبة من فئات المجتمع الأخرى؛ إذ يجب عليهم الالتزام بمستوى من الانضباط أكبر من المستوى الذي يخضع له الآخرون من غير المنتمين إلى النقابة، وهو المستوى الذي يستلزمه «الميثاق الأخلاقي للسلوك» الذي تضعه النقابة التي تجمع أعضاء المهنة في جماعة مهنية واحدة ذاتية التنظيم^(٢٣).

ويمثل المهندسون والصحافيون والأطباء والمحامون والاجتماعيون والمحاسبون، وغيرهم من الفئات المشابهة، مجموعات مهنية يتوافر فيها العنصران اللذان سبق الإشارة إليهما؛ ف لديهم مساحة ضخمة من المعرفة المتخصصة؛ حيث يدرسون لسنوات طويلة، وتثمر هذه الدراسة علماً نافعاً للمجتمع وضرورياً. وعندهم - أو هكذا ينبغي أن يكون - مجموعة من المبادئ والقيم والقواعد التي تحدد طبيعة الممارسة المهنية والأخلاقيات التي تحكمها، وتختلف عما سواها من المبادئ والقيم والقواعد التي تحكم أي مواطن عادي أو تحكم العمال غير المتخصصين^(٢٤). ومن المعلوم أن أي فرد يستطيع أن يكون عضواً بمهنة ما إذا كان يمثل جزءاً من مجموعة ذاتية التنظيم ومحدودة بشكل صحيح.

(23) Richard t. De George, Business Ethics. 2nd ed., New york, Macmillan, 1986.p. 58.

(24) Ferrel and Eredrich, Business Ethics.p. 175 F.

■ دور النقابة وحدوده:

تقوم النقابة بعدة مهام ، هي:

- (أ) رعاية مصالحها الخاصة داخل مجالها الخاص .
- (ب) اختيار أعضائها وفقاً لصفات موضوعية تتعلق بمهارتهم واستقامتهم ، وأن يكون العدد محدوداً بالبنية العامة للمجتمع .
- (ج) حماية أعضائها ضد الأحداث الجزئية العارضة .
- (د) تزويدهم بالتربية اللازمة لتكوين الآخرين ليصبحوا أعضاء في النقابة^(٢٥) .

(هـ) للنقابة دور في المشاركة في تنفيذ خطط التنمية والعمل على توفير الكفاية الإنتاجية والمستوى الثقافي والاجتماعي لأعضائها ، وتعميق الوعي لديهم .

(و) للنقابة دور في «المساومة الجماعية بشأن شروط الاستخدام ، ولرعاية مصالح أعضائها الاقتصادية والاجتماعية ، عن طريق الضغط على الحكومات والهيئات التشريعية ، والالتجاء إلى العمل السياسي في بعض حالات معينة»^(٢٦) .

وليست النقابات خاصة بالنظام الرأسمالي ، فقد يظن البعض أن النقابات ظاهرة خاصة بالنظام الرأسمالي ، وأنها بالتالي تصبح غير ضرورية أو غير ذات موضوع إذا ما أخذ المجتمع بالنظام الاشتراكي

(٢٥) هيجل ، أصول فلسفة الحق ، ص ٤٨٨ .

(٢٦) عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، موسوعة السياسة ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط ٣ ، ١٩٨٦ . ٦٠٤/٦ .

حيث يسيطر الشعب على وسائل الإنتاج . إلا أن ذلك ليس صحيحاً^(٢٧)؛ فماركس اعتبر النقابة تجمعاً حراً للعمال وأنها تنفذ إلى التنظيم السياسي^(٢٨).

وتمثل الرابطة النقابية معلماً حيوياً من معالم التطور الحتمي الذي ينقل المجتمع من مرحلة الروابط العرقية والقبلية إلى مرحلة الروابط المدنية.

وعندما ينحرف البعض بالعمل النقابي ، فالحل هو تقويم الانحراف عن طريق الاحتكام إلى القانون والقضاء؛ فالقضاء إذا كان مستقلاً كفيل برده إلى حدوده القانونية والدستورية التي ينبغي ألا يتخطاها.

■ المؤسسات الصحافية:

وإذا جئنا إلى المؤسسات الصحافية نجدها جزءاً من المجتمع المدني - أو هكذا ينبغي أن تكون - باعتبار أن الممارسة الصحفية محكومة بالقواعد المهنية النقابية ، وباعتبار أن الصحافة معبرة عن هموم الناس ومصالحهم ، وباعتبارها تشكل نوعاً من الرقابة المعنوية المجتمعية . . أو هكذا ينبغي أن تكون!

أما الصحافة التي تكون لسان حال الحكومات فهي ليست جزءاً من المجتمع المدني؛ لأنها محكومة بمبدأ الطاعة وليست قائمة على الإرادة الحرة في واقع الأمر ، وإن كانت تتظاهر بأنها حرة . وكذلك الصحافة التي تجعل الربح هدفها الوحيد ، فتنتهج أسلوب الإثارة بالباطل ،

(٢٧) المرجع السابق ، الموضع نفسه .

(٢٨) جان بيار لوفيفر وبيار ماشيري ، هيجل والمجتمع ص ٥١ .

وتعمل على بث الشائعات، وإذاعة الفكر الأصفر، فهي لا تنتمي إلى المجتمع المدني؛ لأنها لا تعبر عن همومه ومصالحه، وهي تنتكس إلى مرحلة الفكر الهمجي.

■ الأحزاب السياسية:

أما الأحزاب السياسية فتتمة خلاف حول انتمائها للمجتمع المدني، ومهما يكن من أمر هذا الخلاف، فإن وجهة نظري أن وضع الأحزاب أمر نسبي؛ فالأحزاب ما دامت خارج السلطة فإنها تقع في دائرة المجتمع المدني، لكن إذا دخلت السلطة بحكم التداول الديمقراطي، فإنها تصبح جزءاً من الدولة، وتخرج من دائرة المجتمع المدني.

والمقصود في هذا السياق الأحزاب الحية لا الأحزاب المصطنعة؛ فالأحزاب المصطنعة هي دائماً جزء من الحكومة؛ لأنها من صنعها، وهي جزء من نظام أوتوقراطي Autocracy^(٢٩) مقنع يعلن الديمقراطية ويبطن الأوتوقراطية.

لأنها محكومة ببناء استبدادي تحل فيه رغبة رئيس الحزب محل الانتخاب كأساس للشرعية. ولا تزال هذه الأحزاب المصطنعة تعيش باستراتيجيات الماضي وتتمسك برموزه التي أصبحت خارج التاريخ، ولا يزال رئيس كل حزب متمسكاً برئاسة حزبه باعتباره إقطاعية خاصة. والأجيال القديمة لا تزال كاتمة على أنفاس الأجيال الجديدة،

(٢٩) أي ذات طابع استبدادي وللسلطة المسيطرة فيها مطلق الهيمنة، ورغبة صاحب السلطة فيها هي أساس الشرعية، وهذا الطابع قد يكون لفرد أو لجماعة منظمة. وتجد هذا بسهولة في الأحزاب التي يظل يرأسها شخص واحد طوال حياته، ولا يوجد فيها أي نوع من الانتخابات الحقيقية أو تداول السلطة.

وتحبط أى رغبة عندها فى الإصلاح والتطوير ، كما تقطع عليها الطريق أمام أى محاولة للصعود لخدمة الوطن؛ ولذلك فهى معزولة عن المجتمع المدنى وعن الجماهير التى فقدت الثقة فيها، لا سيما أنها غير قادرة حتى الآن على تقديم برامج عملية لحل مشكلات الجماهير، ولا تزال تعيش على ترديد الشعارات العامة والجوفاء دون منهج أو آليات عملية؛ وتجمدت عند مرحلة تاريخية لم يعد لها وجود.

أما الأحزاب الحية التى توجد خارج السلطة فهى جزء من المجتمع المدنى؛ لأنها تقوم على الرابطة التطوعية والإرادة الحرة ومحكومة بالمصالح المستنيرة المشتركة، وتعمل وفق آليات المجتمع المدنى؛ فتعى التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتتميز بالديناميكية المستمرة، وتغير من برامجها وسياساتها بما يعطيها القدرة على مواجهة المشكلات والتحديات المتجددة بشكل عملى وفعال؛ حتى يمكنها أن تقدم لشعوبها حلولاً إيجابية بمناهج واقعية..

■ الجمعيات الخيرية الدينية؛

وإذا جئنا للجمعيات الخيرية الدينية، فهل هى جزء من المجتمع المدنى؟

يمكن أن تقوم الجمعيات الخيرية الدينية على رابطة مدنية من زواياة ما، إذا كانت قائمة على الإرادة الحرة ونيتها فعل الخير الاجتماعى دون تمييز بين المستفيدين على أساس الدين أو الملة، ولا تمثل جزءاً من الجماعة القراية أو الدولة ومبرأة من التعصب والانغلاق، وتنظر إلى الدين باعتباره رابطة ثقافية ورؤية أخلاقية

تكافح الروابط القبلية والانغلاق المذهبي، وباعتباره رابطة اجتماعية تغذيها حوافز ميتافيزيقية^(٣٠) وتدفعها نحو النشاط الاجتماعي والاقتصادي لخدمة الناس عبر الجمعيات الخيرية الطبية أو التعليمية أو الإيوائية أو عبر العطايا المادية للمحتاجين، فالمسجد أو الكنيسة أو غيرهما؛ إذا كان يمارس هذا النشاط الاجتماعي بنية فعل الخير الاجتماعي دون تمييز بين المستفيدين على أساس الدين، فإنه يعد- في هذا الجانب ومن هذه الزاوية- إحدى الروابط المدنية، لكنه من ناحية ممارسة الطقوس والشعائر يظل محصوراً في نطاق الرابطة الدينية البحتة، فكأن مثل هذه المؤسسات لها جانب مدني ولها جانب ديني، وحسب زاوية النظر يكون استحقاق الوصف بمدني أو ديني.

■ الخلاصة :

هكذا نرى أن «المجتمع المدني» ليس هو المجتمع العام، بل هو ببساطة: مجموعة النقابات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات والهيئات والجمعيات الخيرية والنوادي... إلخ. ويربط بين أعضاء المجتمع المدني رباط اجتماعي تطوعي قائم على الإرادة الحرة، وليس قائماً على القرابة... أي ليس قائماً على أساس وراثي أو رابطة الدم مثل العائلة والقبيلة.

والمجتمع المدني أقل عمومية من المجتمع العام، ويربط بين الناس بروابط ثقافية أو اجتماعية أو مهنية أو سياسية أو اقتصادية أو أية رابطة مدنية أخرى تقوم على العمل التطوعي، والإرادة الحرة، والمصالح

(٣٠) الميتافيزيقا: ما بعد الطبيعة.

المستنيرة المشتركة. والقيمة الأساسية التي تحكم المجتمع المدني هي الحرية، وليس لأحد من سلطة عليه سوى الدستور والقانون.

ومن ثم يمثل المجتمع المدني المساحة الحرة والمنظمة بين الأسرة والدولة، ولا يحد حركته سوى حدود الدستور والقانون.

أما مؤسسات المجتمع المدني فهي الجمعيات الخيرية بمختلف أنواعها، والنقابات، والاتحادات التعاونية، والاتحادات الطلابية، ونوادي هيئات التدريس باعتبارها ذات صبغة نقابية، والنوادي بشكل عام باعتبارها تقوم على روابط مصلحة، ومنظمات حقوق الإنسان، والأحزاب السياسية مادامت خارج السلطة (من وجهة نظرنا).

وهذه المؤسسات تطوعية وقائمة على الإرادة الحرة، أو بتعبير آخر هي المنظمات والمؤسسات غير الحكومية من ناحية وغير الموروثة من ناحية أخرى، ويكون الانتماء فيها قائماً على الإرادة الحرة، والمصلحة المشتركة أو المصالح المتبادلة، وفق القواعد المنظمة داخل كل رابطة.

ورأس المال الاجتماعي هو محصلة المجتمع المدني؛ محصلة قوة وتنوع وفاعلية منظمات المجتمع المدني؛ فرأس المال الاجتماعي هو: المجموع الكمي والكيفي أو النوعي للمؤسسات والجمعيات والمنظمات الاجتماعية غير الحكومية في مجتمع من المجتمعات بالقياس لعدد السكان.

وبمقدار ثراء «رأس المال الاجتماعي Social Capital»، يكون ثراء الحياة العامة، وتقدم المجتمع، وسلامة البنية التحتية لممارسة الديمقراطية في الحياة السياسية.

الفصل الثانى

المجتمع المدني بين الإسلام والغرب

أولاً: المجتمع المدني أو الأمة فى السياق الإسلامى:

المجتمع المدني كتجربة إنسانية، وليس كمصطلح، وجد عند كل الأمم التى عرفت أشكال التعاون والتكافل الاجتماعى، والتى نظم الناس فيها أنفسهم ككيان تعاونى مستقل عن الدولة، وإذا نظرنا فى نطاق التجربة الإسلامية والعربية، نجد أن كثيراً من مفاهيم المجتمع المدني عرفها المجتمع، لكن المصطلح نفسه لم يكن موجوداً، وإنما كان هناك مصطلح آخر يدل على الكيان الذى يشكل الإطار التنظيمى المقابل للإطار التنظيمى للدولة أو الخلافة، وهو مصطلح «الأمة»، فإذا كان المصطلح الذى يدل فى الغرب على هذا الكيان هو «المجتمع المدني» فى مقابل نظام الدولة، فإن المصطلح الذى يدل على هذا الكيان فى الحضارة الإسلامية هو «الأمة» فى مقابل نظام الخلافة^(١).

فمصطلح الأمة يشمل كل التكوينات التى تقع بين الأسرة والخلافة (أو الدولة)، وهى التكوينات التى تقوم على الإرادة الحرة والتطوع والالتزام وتسعى لتحقيق التكافل والحماية لأعضاء المهنة أو الوظيفة أو الجماعة، والدفاع عن المصالح العامة للمجتمع وممارسة الرقابة المجتمعية المتبادلة من خلال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر،

(١) فالمجتمع المدني يعادل الأمة؛ لأن مضمون الاثنين واحد، ويمكن أن نستخدم كل مصطلح مكان الآخر، فلا مشاحة فى الألفاظ؛ لأن المهم المضمون.

وتعمل هذه التكوينات في استقلال عن سلطة ونفوذ نظام الخلافة في كثير من الأحيان.

وإذا كان مفهوم المجتمع المدني في النظرية السياسية يشير إلى المجتمع الذي يتشكل بناء على «العقد الاجتماعي Social Contract»، فإن أول عقد اجتماعي صريح تم توقيعه في التاريخ تمثل فيما يسمى بـ«صحيفة المدينة».

وإذا كان المجتمع المدني لا يتشكل بناء على الرابطة العرقية أو الدينية، وإنما على مفهوم الانتماء القائم على الإرادة الحرة والالتزام بشروط العقد الاجتماعي، فإن مفهوم الأمة في لحظة ازدهار الحضارة الإسلامية كان أساس الانتماء فيه الالتزام بشروط العقد الاجتماعي، ولعل أهمها عنصر «تحقيق الأمن»، وهذا يتضح لنا من خلال نص «صحيفة المدينة» التي اعتبرت اليهود «أمة مع المؤمنين» لليهود دينهم وللمسلمين دينهم؛ أي أن أهل الأديان الأخرى حق المواطنة الكاملة، وهذا ما أكدته الكاساني على نحو حاسم بقوله: «الذمي من أهل دار الإسلام»^(٢). ويقول السرخسي إن: «دار الإسلام اسم للموضع الذي تحت يد المسلمين، وعلامة ذلك أن يأمن فيه المسلمون»^(٣).

فالانتماء لم يكن على أساس رابطة الدين أو العرق، حيث كانت حرية الاعتقاد أمراً مكفولاً، وكذلك كان الاستقلال الذاتي التشريعي والقضائي للأقليات أمراً لا نزاع عليه، مما يدل على حماية الجماعات الضعيفة والأقليات واعتبارها جزءاً من المجتمع، ومحاربة التمييز

(٢) الكاساني، بدائع الصنائع، مصر، مطبعة البابي الحلبي، بدون تاريخ، ج ٥/ص ١٨١.

(٣) السرخسي، المبسوط، مصر، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ج ٢/ص ٢٨.

ضدها، وقبول التعددية، وإدراك كون التعددية سنة كونية لا سبيل للقضاء عليها، سواء على مستوى المجتمع الواحد أو على مستوى المجتمع العالمي، والالتزام الأخلاقي بالإدارة السلمية للاختلافات عند حدوث صراع.

أما ترسيخ مبدأ الشفافية وحق الرقابة المتبادلة في نطاق ما هو عام دون جور على الحياة الشخصية والحريات الفردية ومبدأ الخصوصية، فهذا نجده بكل وضوح في مبدأ «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر».

وبطبيعة الحال عرفت الأمة مجموعة من المؤسسات الاجتماعية المستقلة عن الحكومة، مثل الأوقاف، وهي نظام قام بدور يعادل الجمعيات الخيرية الآن، كما عرفت الأمة تنظيم الروابط المهنية في شكل طوائف منظمة لأهل الحرف والتجار، وهو ما يعرف الآن باسم النقابات والغرف التجارية.

■ أشكال من مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني في الحضارة الإسلامية: عرف المجتمع المدني (الأمة) في الحضارة الإسلامية أشكالاً متعددة مما نطلق عليه الآن اسم مؤسسات المجتمع المدني، مثل الأوقاف وطوائف الحرف والتجار، والأخويات.

ويشكل نظام الأوقاف لبنة أساسية للتكافل الاجتماعي بعيداً عن دور الدولة، وكانت الأوقاف تلعب دوراً كبيراً في بنيان الأمة أو المجتمع المدني؛ حيث كانت تساهم في التوازن الاجتماعي والاقتصادي، فهي خدمة عامة تقدم للناس ابتغاء وجه الله تعالى،

وكانت الأوقاف متنوعة؛ فهي تشمل كافة الخدمات من إصلاح الطرق العامة وإنشاء الجسور، وعمارة المساجد، وتقديم الخدمات الطبية، وكفالة الأيتام واللقطاء والفقراء، ومساعدة طلبة العلم، ومساندة المزارعين فيأخذون بذور أرضهم مجاناً، ومساعدة صغار التجار بعطايا أو بقروض حسنة بلا فوائد، وتزويج الفقراء من الشباب ذكوراً وإناثاً، وكفالة العميان والمقعدين، بل وتقديم الألبان للأمهات الفقيرات، وتقديم العون لابن السبيل؛ أي المسافر الغريب عن بلده.

ولنأخذ إحدى عواصم الحضارة الإسلامية كنموذج للدور العظيم الذي كانت تقوم به الأوقاف في حياة الناس، يقول ابن بطوطة: «والأوقاف بدمشق لا تحصر أنواعها ومصارفها لكثرتها؛ فمنها أوقاف على العاجزين عن الحج يعطى لمن يحج عن الرجل منهم كفايته، ومنها أوقاف على تجهيز البنات إلى أزواجهن وهن اللواتي لا قدرة لأهلهن على تجهيزهن، ومنها أوقاف لفكاك الأسارى، ومنها أوقاف لأبناء السبيل يعطون منها ما يأكلون ويلبسون ويتزودون لبلادهم، ومنها أوقاف على تعديل الطريق ورصفها؛ لأن أزقة دمشق لكل واحد منها رصيفان في جنبه يمر عليهما المترجلون ويمر الركبان بين ذلك، ومنها أوقاف لسوى ذلك من أفعال الخير»^(٤).

وقد يندهش البعض لنموذج طريف من نماذج الأوقاف خصصه بعض أهل الخير لمساعدة الأطفال الذين يبعثهم ذووهم لشراء متطلبات

(٤) ابن بطوطة: محمد بن عبدالله بن محمد اللواتي أبو عبدالله، رحلة ابن بطوطة المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، تحقيق د. علي المنتصر الكتاني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ، ط ٤. ج ١/ص ١١٨.

المنزل ويكون معهم أنية فتتكسر ، فكان يذهب هؤلاء الأطفال إلى ما يسمى وقف الأواني ليأخذوا نقوداً يشترون بها بدلاً منها حتى لا يضربهم ذووهم!

وقد حدثنا عن هذا النموذج ابن بطوطة ، فقال: «مررت يوماً ببعض أزقة دمشق فرأيت به مملوكاً صغيراً قد سقطت من يده (صحفة) من الفخار الصيني ، وهم يسمونها الصحن ، فتكسرت ، واجتمع عليه الناس ، فقال له بعضهم: اجمع شققها واحملها معك لصاحب (أوقاف الأواني) ، فجمعها وذهب الرجل معه إليه فأراه إياها ، فدفع له ما اشترى به مثل ذلك الصحن . وهذا من أحسن الأعمال؛ فإن سيد الغلام لا بد له أن يضربه على كسر الصحن أو ينهره ، وهو أيضاً ينكسر قلبه ويتغير لأجل ذلك ، فكان هذا الوقف جبراً للقلوب . جزي الله خيراً من تسامت همته في الخير إلى مثل هذا»^(٥).

أما الأخويات فهي في الأساس نظام صوفي وجد خارج نطاق المسجد فيما كان يسمى الزاوية أو الرباط أو التكية ، وكان أعضاؤه يشكلون نظاماً اجتماعياً يطلق عليه النظام الأخوي . ومع أن الانضمام لهذا الشكل من التنظيم كان مفتوحاً ، لكن لم يكن بدّ من توافر بعض الشروط ، منها التأكد من وجود إرادة حرة ورغبة حقيقية وقناعة ذاتية . وتطورت الأخويات ، فأصبحت تضم لها أفراد حرفة معينة أو معظمهم ، ومن ثم أصبحت تشكل قاعدة اتحاد عمال أو نقابة مصغرة . وهو ما يمكن أن نطلق عليه: الشراكة على أساس الاهتمامات والمصالح المشتركة .

(٥) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

أما التنظيمات المهنية التي كانت تضم أهل كل حرفة في تنظيم واحد له مصالحه المشتركة وطرقه الذاتية في التكافل بين أعضائه، فهي مسألة معروفة تماماً، وهي إن لم تكن تشتمل على اللوائح والآليات الموجودة الآن فإنها بلا شك كانت تمثل قاعدة نقابة.

ومن أشكال المجتمع المدني كذلك ما كان يعرف - ولا يزال نجده حتى الآن في مصر وفي عدد من الدول العربية - بنظام المضايف، والمجالس العرفية، ومجالس العرب لفض المنازعات بعيداً عن الدولة أو القضاء، ونظام «الجمعيات (بالمعنى العامي)»، أي ليس الجمعية بالمعنى الاصطلاحي، بل بالمعنى الموجود عند العامة في مصر، وهو يمثل شكلاً من أشكال التكافل الاجتماعي، حيث يكون هناك فرد بحاجة إلى مبلغ كبير دفعة واحدة، فتقوم مجموعة من الأفراد - غالباً تبلغ عشرة - بدفع مبلغ شهري، وفي كل شهر يأخذ المبلغ كله فرد من العشرة، ثم الشهر التالي فرد آخر، وهكذا، وتكون الأولوية في الأخذ للأكثر احتياجاً. ومن الملاحظ أن كثيراً من المشروعات الاقتصادية بدأ بهذه الطريقة في مصر. وقد سجل بوتنام عالم الاجتماع الشهير أن هذا النظام موجود بشمال إيطاليا، وأن كثيراً من المشروعات الاقتصادية هناك قامت على أساسه. وهذا النظام يمثل تكويناً من تكوينات المجتمع المدني؛ لأنه يقوم على التكافل والمصالح المشتركة والإرادة الحرة، والثقة، والرباط الاجتماعي الحر دون وجود رابطة دم أو دين.

إن هذه كلها أشكال للمجتمع المدني في مجتمعاتنا، ينبغي الحفاظ عليها أو استعادتها، ثم تطويرها وتحديثها عن طريق التوعية بالآليات

والممارسات المعاصرة وتوسيع نطاق دورها، ثم تكوين أشكال جديدة أو استعارتها لكي تعمل بجوار هذه التكوينات التقليدية.

■ هل في الإسلام عقد اجتماعي؟

عرفنا أن المجتمع المدني لا بد أن يقوم على عقد اجتماعي، فهل عرف الإسلام مفهوم العقد الاجتماعي؟

من اللافت للنظر أنه رغم عدم ورود هذا المصطلح في الدين الإسلامي، فإن مضمونه قد تحقق عملياً في العقد الذي وقعه الرسول في المدينة مع أطراف المجتمع المدني: قبائله، طوائفه، أديانه، ومثله.

ونحن لا نقول هذا من قبيل الإسقاط، أو التأويل، أو حتى التلوين، أعني تلوين المفاهيم الإسلامية بمفاهيم غربية. فعقد أو صحيفة المدينة التي تشتمل على نص الاتفاق، تنطق بهذا مباشرة، وسوف أقدمها للقارئ دون تأويل، وسوف يقتصر دوري على مجرد الشرح اللفظي إمعاناً في الموضوعية واتقاء للاتهام بالتأويل.

ومن الملاحظ أن العقد الاجتماعي الذي تحدث عنه فلاسفة الغرب، مثل توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو، بوصفه عقداً موقعاً ومتفقاً عليه بين أفراد المجتمع والحكام، ما هو إلا عقد متخيل فلسفياً لم يتحقق على أرض الواقع على نحو صريح، أما صحيفة المدينة فهي عقد حدث بالفعل على أرض الواقع. فعقد الفلاسفة مجرد نظرية، أما عقد المدينة فهو واقع فعلي متحقق.

ولننظر الآن في طبيعة العقد الاجتماعي في صحيفة المدينة، إذا نظرنا في هذه الصحيفة نجد «الأمة» (المجتمع المدني) في الإسلام قامت

أول ما قامت في المدينة، على عقد اجتماعي، تم عقده بين جميع طوائف المدينة، والعقد الاجتماعي هو أحد أسس المجتمع المدني (الأمة).

ومن المعروف أن المدينة تنوع بشري غير متجانس على العكس من القرية التي هي تجمع بشري متجانس، ومن ثم فإن التعايش في المدينة يقتضى تنظيمًا اجتماعيًا يخضع لقواعد تحدد طبيعة العلاقات بين الأطراف غير المتجانسة على أساس من التعاقد أو القهر.

وفي المدينة المنورة لم تتحدد العلاقات على أساس القهر كما هو سائد في المجتمعات القبلية أو الأبوية أو الطبقية، وإنما تحددت العلاقات على أساس عقد اجتماعي. ويمثل هذا العقد شكلاً متقدماً من أشكال المدنية وأنماط التعايش القائم على التعددية والتنوع في إطار من المساواة والعدالة وحق المواطنة الكاملة لأهل الطوائف غير الإسلامية الذين يعيشون في إطار المجتمع الإسلامي دون أي نوع من التمييز.

فلقد نصت صحيفة المدينة على ذلك؛ إذا عتبرت أن المسلمين وغيرهم من أهل المدينة يشكلون «أمة واحدة». وفي إطار هذه الأمة الواحدة، لكل طائفة حرية الاعتقاد، وحق الملكية، وحق الحماية وواجب الدفاع المشترك، والاشتراك في الجيش، وحق المراقبة، والمساءلة، وإبداء الرأي.

أما حرية الاعتقاد؛ فتظهر من خلال ما نصت عليه الصحيفة بقولها: «لليهود دينهم وللمسلمين دينهم - مواليتهم وأنفسهم - إلا من ظلم وأثم». ونصت الصحيفة كذلك على حق الملكية، وهذا ما أكده ابن إسحاق في تقديمه للصحيفة بقوله: «وكتب رسول الله كتاباً بين المهاجرين

والأنصار وادع فيه يهود وعاهدهم، وأقرهم على دينهم وأموالهم،
وشرط لهم واشترط عليهم».

ويظهر الحق في الحماية وواجب المشاركة في الجيش والدفاع
المشترك في نص الصحيفة: «وأنه من تبعنا من يهود فإن له النصر
والأسوة غير مظلومين ولا متناصر عليهم، وأن اليهود ينفقون مع
المؤمنين ما داموا محاربين... وأن بينهم النصر على من حارب أهل
هذه الصحيفة...».

إذن فهذه الصحيفة تنطوي على عقد اجتماعي يكفل التعددية
ويتضمن المواطنة التامة للجميع دون أي تمييز على أي مستوى.

وفيما يلي النص الكامل لأول عقد اجتماعي في التاريخ «صحيفة
المدينة»: قال ابن إسحاق: وكتب رسول الله كتاباً بين المهاجرين
والأنصار وادع فيه يهود وعاهدهم، وأقرهم على دينهم وأموالهم،
وشرط لهم واشترط عليهم... «بسم الله الرحمن الرحيم. هذا الكتاب
من محمد النبي ﷺ بين المؤمنين والمسلمين من قريش ويثرب، ومن
تبعهم، فلقق بهم، وجاهد معهم، إنهم أمة واحدة من دون الناس،
المهاجرون من قريش على ربعتهم^(٦) يتعاقلون بينهم^(٧)، وهم يقدون
عانيهم^(٨) بالمعروف والقسط بين المؤمنين، وبنو عوف على ربعتهم

(٦) أي على استقامتهم؛ يريد أنهم على أمرهم الذي كانوا عليه. ورباعة الرجل: شأنه وحاله
التي هو رابع عليها أي ثابت مقيم. القراء: الناس على سكناهم ونزلاتهم ورباعتهم
ورباعتهم يعني على استقامتهم. ابن منظور، لسان العرب ج ٨/ ص ١٠٧، ١٠٨.
(٧) العقل في كلام العرب: الدية، ويقال عقلت عن فلان إذا أعطيت عن القاتل الدية. ابن
منظور، لسان العرب، ج ١١/ ص ٤٦٢.

(٨) عانيهم: أسيرهم.

يتعاقلون معاقلمهم الأولى^(٩)، كل طائفة تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين، وبنو ساعدة على ربعتهم يتعاقلون معاقلمهم الأولى، وكل طائفة منهم تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين، وبنو الحارث على ربعتهم يتعاقلون معاقلمهم الأولى، وكل طائفة منهم تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين، وبنو جشم على ربعتهم يتعاقلون معاقلمهم الأولى، وكل طائفة منهم تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين، وبنو النجار على ربعتهم يتعاقلون معاقلمهم الأولى، وكل طائفة منهم تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين، وبنو عمرو بن عوف على ربعتهم يتعاقلون معاقلمهم الأولى، وكل طائفة منهم تفدى عانيها بالمعروف والقسط، وبنو النبيت على ربعتهم يتعاقلون معاقلمهم الأولى، وكل طائفة منهم تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين، وبنو الأوس على ربعتهم يتعاقلون معاقلمهم الأولى، وكل طائفة منهم تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين. وإن المؤمنين لا يتركون مفرحاً^(١٠) بينهم أن يعطوه بالمعروف في فداء أو عقل. ولا يحالف مؤمن مولى مؤمن دونه، وإن المؤمنين المتقين على من بغى منهم أو ابتغى دسيسة^(١١) ظلم أو إثم

(٩) أى يكونون على ما كانوا عليه من أخذ الديات وإعطائها، وهو تفاعل من العقل. والمعاقل: الديات، جمع معقلة. وبنو فلان على معاقلمهم الأولى من الدية أى على حال الديات التى كانت فى الجاهلية يؤدونها كما كانوا يؤدونها فى الجاهلية، وعلى معاقلمهم أيضاً أى على مراتب آبائهم، وأصله من ذلك، واحدتها معقلة.

(١٠) قال ابن هشام: «المفرح: المثل بالدين والكثير العيال، قال الشاعر: إذا أنت لم تبرح تؤدى أمانة. وتحمل أخرى أفرحتك الودائع» السيرة النبوية، مصر، دار المنار، ١٩٩٤، المجلد الأول، ص ٤٤٦.

(١١) الدسيسة: العظيمة.

أو عدوان أو فساد بين المؤمنين، وإن أيديهم عليه جميعاً، ولو كان ولد أحدهم، ولا يقتل مؤمن مؤمناً في كافر، ولا ينصر كافراً على مؤمن، وإن ذمة الله واحدة يجير عليهم أدناهم، وإن المؤمنين بعضهم موالى بعض دون الناس، وإنه من تبعنا من يهود فإن له النصر والأسوة، غير مظلومين ولا متناصرين عليهم، وإن سلم المؤمنين واحدة، لا يسالم مؤمن دون مؤمن في قتال في سبيل الله، إلا على سواء وعدل بينهم، وإن كل غازية غزت معنا يعقب بعضها بعضاً، وإن المؤمنين يبي بعضهم على بعض بما نال دماءهم في سبيل الله، وإن المؤمنين المتقين على أحسن هدى وأقومه، وإنه لا يجير مشرك مالا لقريش ولا نفساً، ولا يحول دونه على مؤمن، وإنه من اعتبط^(١٢) مؤمناً قتلاً عن بينة فإنه قود به إلا أن يرضى ولي المقتول، وإن المؤمنين عليه كافة، ولا يحل لهم إلا قيام عليه، وإنه لا يحل لمؤمن أقر بما في هذه الصحيفة وآمن بالله واليوم الآخر، أن ينصر محدثاً ولا يؤويه، وإنه من نصره أو آواه، فإن عليه لعنة الله وغضبه يوم القيامة، ولا يؤخذ منه صرف ولا عدل. وإنكم مهما اختلفتم فيه من شيء، فإن مرده إلى الله عز وجل، وإلى محمد ﷺ. وإن اليهود يتفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين، وإن يهود بنى عوف أمة من المؤمنين، لليهود دينهم، وللمسلمين دينهم، مواليتهم وأنفسهم، إلا من ظلم وأثم، فإنه لا يوتغ^(١٣) إلا نفسه، وأهل بيته، وإن لليهود بنى النجار مثل ما لليهود بنى عوف، وإن لليهود بنى الحارث مثل ما لليهود بنى

(١٢) اعتبط: قتل بلا جناية.

(١٣) يوتغ: يهلك.

عوف، وإن ليهود بنى ساعدة مثل ما ليهود بنى عوف، وإن ليهود بنى جشم مثل ما ليهود بنى عوف، وإن ليهود بنى ثعلبة مثل ما ليهود بنى عوف، إلا من ظلم وأثم، فإنه لا يوتغ إلا نفسه وأهل بيته، وإن جفنة بطن من ثعلبة كأنفسهم، وإن لبنى الشطبية مثل ما ليهود بنى عوف، وإن البر دون الإثم، وإن موالى ثعلبة كأنفسهم، وإن بطانة يهود كأنفسهم، وإنه لا يخرج منهم أحد إلا بإذن محمد ﷺ، وإنه لا ينحجز على ثار جرح، وإنه من فتك فبنفسه فتك، وأهل بيته، إلا من ظلم، وإن الله على أبر هذا، وإن على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم، وإن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة، وإن بينهم النصح والنصيحة، والبر دون الإثم، وإنه لم يأثم امرؤ بحليفه، وإن النصر للمظلوم، وإن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين، وإن يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة، وإن الجار كالنفس غير مضار ولا آثم، وإنه لا تجار حرمة إلا بإذن أهلها، وإنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة، من حدث أو اشتجار يخاف فساد، فإن مرده إلى الله عز وجل، وإلى محمد رسول الله ﷺ، وإن الله على أتقى ما فى هذه الصحيفة وأبره، وإنه لا تجار قریش ولا من نصرها، وإن من بينها النصر على من دهم يثرب^(١٤)، وإذا دعوا إلى صلح يصلحونه ويلبسونه، فإنهم يصلحونه ويلبسونه، وإنهم إذا دعوا إلى مثل ذلك لهم على المؤمنين، إلا من حارب فى الدين، على كل أناس حصتهم من جانبهم الذى قبلهم، وإن يهود الأوس، موالىهم وأنفسهم، على مثل ما لأهل هذه الصحيفة، مع البر

(١٤) أى فاجأ يثرب بهجوم.

الحسن من أهل هذه الصحيفة». قال ابن هشام: ويقال: مع البر المحسن من أهل هذه الصحيفة. قال ابن إسحاق: وإن البر دون الإثم، لا يكسب كاسب إلا على نفسه، وإن الله على أصدق ما فى هذه الصحيفة وأبره، وإنه لا يحول هذا الكتاب دون ظالم وأثم وإنه من خرج آمن، ومن قعد آمن بالمدينة، إلا من ظلم وأثم، وإن الله جار لمن بر واتقى، ومحمد رسول الله ﷺ^(١٥).

■ التعددية والتعايش والانتماء:

هكذا نرى أن القيم التى يقوم عليها المجتمع المدنى فى «صحيفة المدينة» هى التعددية، وحرية العقيدة، والمواطنة، والمساواة، والإدارة السلمية للاختلافات، وهى لا تتعارض مع الانتماء إلى أمة واحدة أو مجتمع مدنى واحد.

ولم يضع الإسلام الدين معياراً للانتماء، بل جعل المعيار هو الالتزام بشروط العقد الاجتماعى، ولعل أهمها عنصر «تحقيق الأمن»، وهذا ما يتضح لنا من «صحيفة المدينة» التى اعتبرت اليهود «أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم»؛ أى أن لهم حق المواطنة الكاملة، وهذا ما أكدته علماء الإسلام على نحو حاسم، قال محمد بن حسن الشيبانى: «إن المسلمين حين أعطوهم ذمتهم، فقد التزموا دفع الظلم عنهم، وهم صاروا من أهل دار الإسلام»^(١٦). وقال الكاسانى: «الذمى من أهل دار الإسلام»^(١٧). وقال السرخسى إن:

(١٥) ابن هشام، السيرة النبوية، المجلد الأول، ص ٤٤٦ - ٤٤٨.

(١٦) محمد بن الحسن، السير الكبير، مصر، مطبعة السعادة، ١٩٣٣، ج ١/ص ١٤٠.

(١٧) الكاسانى، بدائع الصنائع، مصر، البابى الحلبي، بدون تاريخ، ج ٥/ص ١٨١.

«دار الإسلام اسم للموضع الذى تحت يد المسلمين ، وعلامة ذلك أن يأمن فيه المسلمون»^(١٨). ف «ليس مناط الاختلاف الإسلام وعدمه ، وإنما مناطه الأمن والفرع»^(١٩)؛ لأن الإسلام «لم يميز بين المسلمين وغير المسلمين على اعتبار اختلاف الدين ، كما لم يميز بين المواطنين والأجانب على أساس جنسيتهم أو تبعيتهم . فلذا من الخطأ ، الناتج عن الجهل والتضليل ، زعم بعض الكتاب أن صفة المواطن كانت للمسلمين وحدهم ، وإن غير المسلمين كانوا جميعاً من الأجانب»^(٢٠).

إذن فالانتماء أو المواطنة ليست تصنيفاً على أساس الدين ، وإنما على أساس المساواة والمحاربة؛ لأن الإسلام اعتبر أهل الأديان الأخرى المسالمين من أهل دار الإسلام؛ أى أن لهم حق المواطنة الكاملة.

ومن مظاهر المواطنة المساواة بين الجميع -كما يقول أبو عبيد القاسم- فى الدم والدية وتحريم غيبة غير المسلم مثل تحريم غيبة المسلم^(٢١). وقد أفتى الليث بن سعد فقيه مصر أنهم إذا وقعوا فى الأسر وجب افتداؤهم من بيت المال^(٢٢).

وقاعدة القواعد فى الاعتراف بالتعددية والتنوع والمساواة فى الحقوق والواجبات ، تلك القاعدة العظيمة التى استقرت فى التشريع الإسلامى والتى تنص على أن: «لهم ما لنا وعليهم ما علينا».

(١٨) السرخسى ، المبسوط ، مصر ، مطبعة السعادة ، الطبعة الأولى ، ج ٢/ص ٢٨ .

(١٩) عبد الوهاب خلاف ، السياسة الشرعية ، مصر ، المكتبة التوفيقية ، ١٩٤٦ ، ص ٧٧ .

(٢٠) د. صبحى محمصانى ، القانون والعلاقات الدولية فى الإسلام ، بيروت ، عالم الكتب ، ١٩٧٨ ، ص ١٢٣ .

(٢١) أبو عبيد القاسم ، الأموال ، القاهرة ، ١٣٥٣ هجرية ، ص ١٧٠ - ١٧١ .

(٢٢) الحصكى ، الدر المختار ، القاهرة ، مطبعة البابى الحلبي ، ١٣٦٥ ، ج ١/ص ٢٧٣ .

ومن جهة أخرى فإن آيات تكريم الإنسان بما هو إنسان في القرآن الكريم تنطبق على كل إنسان وتعطيه كل حقوق الإنسانية، ومن أهمها حق المواطنة. وأمر القرآن للمسلمين بالبر والعدل في التعامل مع غير المسلمين يعنى أن من واجبهم إقامة العدل بكل أنواعه، ومنها: العدل الاجتماعى والعدل السياسى.

وجاء التاريخ الاجتماعى مشتملاً على وقائع تثبت تلك المواطنة للأقليات؛ وقد احترمت الدولة هذا في التاريخ الإسلامى غالباً؛ حيث كان أهل الذمة يتولون كثيراً من المناصب المهمة والحساسة؛ فقد تولت أسرة مسيحية في العصر الأموى الإدارة المالية لمدة قرن كامل، ومن أشهر أعضاء هذه الأسرة يوحنا الدمشقى المؤرخ المشهور. كما عين معاوية ابن أبى سفيان كاتباً مسيحياً له وهو سرجون. وولى معاوية جباية خراج حمص لطبيبه ابن آثال^(٢٣). . . ومن المعروف أن هذه الوظيفة من الوظائف الحساسة لما تهيئه لشاغلها من معرفة أسرار الدولة.

وقد ولى عبد الملك بن مروان إثناسيوس وهو عالم مسيحى تربية أخيه عبد العزيز. وعندما تولى عبد العزيز ولاية مصر أعطى لهذا العالم المسيحى وظائف مهمة ومن بينها رئاسة دواوين الإسكندرية، كما شغل منصب «متولى الخراج» على مصر كلها^(٢٤).

وفى العصر العباسى نجد المعتصم ولى مسيحياً - يدعى إبراهيم - الخزانة العامة للخلافة، وعهد إليه بحفظ خاتم الخليفة. كما ولى أخاه

(٢٣) فليب حتى، تاريخ العرب، ترجمة محمد مبروك نافع، مصر، مطبعة العالم العربى، ١٩٤٩، ج ٢/ص ٢٥٩.

(٢٤) أ.س. نرتون، أهل الذمة فى الإسلام، ترجمة حسن حبشى، ص ٢١.

سلمويه منصباً مرموقاً جعله يتولى أمر الوثائق الملكية والتي كانت لا توضع موضع التنفيذ إلا بعد أن يقوم بالتوقيع عليها. وفي هذا العصر نفسه تولى مسيحي واسمه إسرائيل تنظيم الجيش العباسي. وفي خلافة المقتدر تولى مسيحي أيضاً «ديوان الجيش»^(٢٥).

■ حرية الاعتقاد:

ينص القرآن بشكل قاطع على الحرية الكاملة في الاعتقاد.. حيث يقول: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾^(٢٦).

وقد أيدت تصرفات الرسول ﷺ هذا النص بوصفه مبدأ عاماً وقاعدة لا يمكن خرقها؛ حيث يروى الطبري عن ابن عباس: أن رجلاً من بني سالم بن عوف يقال له: «الحصين». كان له ولدان مسيحيان وهو مسلم، فسأل الرسول ﷺ أن يرغم ولديه على الإسلام، بعد أن أصرّاً على التمسك بالمسيحية، فنهاه الرسول عن ذلك، ونزلت آية: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾.

وفي رواية أخرى للطبري: أنه كان من عادة نساء قبيلة الأوس اللاتي ينجبن أولاداً قصار العمر في الجاهلية أن تنذر الواحدة منهن إذا جاءها ولد أن تهوده حتى يطول عمره. وكانت النساء يرسلن أولادهن إلى قبيلة بني النضير اليهودية، وعندما جاء الإسلام، وأمر الرسول بإجلاء بني النضير بعدما قاموا به من مؤامرات ضد الإسلام ومحاولتهم قتل الرسول مرتين.. وقتل كان بعض أبناء الأوس الذين

(٢٥) توماس أرنولد، الدعوة إلى الإسلام، ترجمة حسن إبراهيم حسن وعبد المجيد عابدين وإسماعيل النحراوى، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٤، ص ١٨ - ٨٢.

(٢٦) البقرة: ٢٥٦.

تهودوا بين القبيلة، فأراد آباؤهم أن يجبروهم على الإسلام، فنزلت الآية مقررّة لمبدأ حرية الاعتقاد^(٢٧).

ولقد أقرّ القرآن بوضوح تعددية الأديان في قوله: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾^(٢٨)، بل اعتبر الاختلاف بين الناس أمراً طبيعياً وسنة من السنن الكونية، يقول تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾^(٢٩).

ولم تكن هذه النصوص بمعزل عن الواقع؛ بل تجلت فيه على أنحاء شتى سواء على مستوى حركة المجتمع أو على مستوى ممارسات الدولة؛ ويظهر لنا ذلك من مواقف عديدة، مثل ما يروى عن الرسول ﷺ أنه بعد فتح خيبر، وجد بين الغنائم نسخاً من التوراة؛ فأمر بردها إلى اليهود.

وهذا عمر بن الخطاب تأتبه امرأة مشركة تطلب حاجة لها، فدعاها للإسلام، لكنها رفضت، فقضى لها حاجتها، وشعر أنه ربما يكون تصرف بشكل فيه نوع من الإكراه لها على الإسلام تحت ضغط الحاجة؛ فاستغفر الله على ما فعل، وقال: «اللهم إني أرشدت ولم أكرهه».

وكان لهذا المبدأ انعكاس مثالي على بعض الفقهاء، لدرجة أن الشافعي اختلف مع أبي حنيفة حول مدى جواز مفاتحة الزوج المسلم لزوجته غير المسلمة في مسألة اعتناق الإسلام؛ فقد رأى أبو حنيفة جواز ذلك بشرط عدم الإكراه، بينما رأى الشافعي أنه لا يجوز أن يعرض الزوج الإسلام على زوجته «لأن فيه تعرضاً لهم، وقد ضمنا بعقد الزمة ألا نتعرض لهم»^(٣٠).

وهذا يؤكد نزوع الفقهاء الكبار نحو احترام حرية الاعتقاد.

(٢٧) الطبري، جامع البيان، ج ٢/ص ٥٤. (٢٨) الكافرون: ٦.

(٢٩) هود: ١١٨، ١١٩. (٣٠) د. عبد الكريم زيدان، أحكام الذميين

والمستأمنين في دار الإسلام، العراق، مكتبة المثنى، ١٩٨٥، ص ٦٢٩.

■ حق إقامة المعابد وحرية ممارسة الشعائر:

ومن مظاهر حرية الاعتقاد حق إقامة المعابد وممارسة الشعائر؛ ولا شك أن هذا مظهر من مظاهر المساواة في الحقوق والواجبات. ولا يوجد في القرآن والسنة النبوية أى نص يقيد حرية غير المسلمين في إقامة معابدهم الخاصة أو يحول دون حقهم في أداء طقوسهم وشعائهم. والقاعدة العامة التي تحكم موقف الإسلام في هذه المسألة وغيرها هي «لهم ما لنا وعليهم ما علينا». ثم إن القرآن يحث أتباعه على التعامل بالبر والعدل مع أهل الديانات الأخرى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾^(٣١). ولا ريب أن من البر: العدل، والمساواة في الحقوق؛ ومن بينها حق إقامة المعابد وأداء الشعائر.

وهذا الأساس النظري كانت له تجليات في الممارسة.. ومن الوقائع التي تدل على هذا «صحيفة المدينة».. ومعهدة القدس بين المسلمين والمسيحيين التي وقّع عليها عمر بن الخطاب والبطريرك سوفروينوس عام ١٥ هجرياً، ونصها كما أورده الطبري:

«بسم الله الرحمن الرحيم.. هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان: أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم، ولكنائسهم وصلبانهم وسقيها وسائر ملتها، أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ولا ينتقص منها ولا من حيزها، ولا من شيء من أموالهم، ولا يكرهون على دينهم، ولا يضام أحد منهم، ولا يسكن بإيلياء معهم أحد من اليهود.

(٣١) المتنحة: ٨.

وعلى أهل إيلياء أن يعطوا الجزية كما يعطى أهل المدائن ، وعليهم أن يخرجوا منها الروم واللصوص . فمن خرج منهم فإنه آمن على نفسه وماله حتى يبلغوا مأمنهم ، ومن أقام منهم فهو آمن ، وعليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية . ومن أحب من أهل إيلياء أن يسير بنفسه وماله مع الروم ويخلى بيعهم وصلبهم ، فإنهم على أنفسهم وعلى بيعهم وصلبهم حتى يبلغوا مأمنهم . ومن كان بها من أهل الأرض فمن شاء منهم قعد وعليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية ، لمن شاء منهم سار مع الروم ، ومن شاء رجع إلى أهله . وأنه لا يؤخذ منهم شيء حتى يحصد حصادهم . وعلى ما في عهد هذا الكتاب عهد الله وذمة رسوله وذمة الخلفاء وذمة المؤمنين إذا أعطوا الذى عليهم من الجزية»^(٣٢).

وقد أعطى المسلمون هذه الحقوق نفسها لكل البلاد التى دخلت تحت سيطرتهم . وإذا كان بعض الفقهاء قد تشدد فى وضع بعض القيود على بناء المعابد والكنائس ، فإن هذا لم يكن مؤثراً كثيراً فى الواقع ، يقول السير توماس أرنولد:

«إن هذه الفتاوى ككثير من بحوث الفقهاء المسلمين ، كانت ضعيفة الصلة بالحقائق الواقعية . فربما اتفق أصحاب المذاهب لسبب أو لآخر على أن الذميين لا يسمح لهم أن يبنوا دوراً للعبادة فى المدن التى أسسها المسلمون ، ولكن السلطة المدنية (بفتوى من فقيه مصر الليث بن سعد) أباحت للقبط أن يبنوا كنائس فى القاهرة ، العاصمة الجديدة . كما سمح للمسيحيين أن يؤسسوا فى بعض المدن الأخرى كنائس وأديرة جديدة»^(٣٣).

(٣٢) عن: د. إسماعيل الفاروقى ، «حقوق غير المسلمين فى الدول الإسلامية» ، مجلة المسلم المعاصر ، عدد ٢٦ ، سنة ١٩٨١ .

(٣٣) ت. أرنولد ، الدعوة إلى الإسلام ، ص ٨٤ .

■ الاستقلال الذاتى التشريعى والقضائى للأقليات:

أعطى المسلمون للأقليات حق اتباع وتنفيذ قوانينهم الخاصة المتعلقة بالأحكام الشخصية وإدارة أمورهم الدينية وفقاً لتشريعاتهم الدينية، حتى لو كانت متعارضة تعارضاً تاماً مع الشريعة الإسلامية.

وكانت الرابطة التى تربط كل الطوائف بعضها ببعض، من حيث علاقة كل منها بالأخرى، هى الرابطة المدنية القائمة على أساس من العقد الاجتماعى بين المسلمين وغيرهم. وبمقتضى هذا العقد كان لكل طائفة وضعها القانونى المتفرد، وكانت الطوائف مجتمعات مدنية مصغرة لها استقلالها الذاتى داخل المجتمع المدنى الكبير الخاضع للسلطة الإسلامية التى كانت لا تتدخل فى شئون الطوائف الخاصة.

وفى العصر الأموى كان لكل كنيسة حق الحكم الذاتى، ووقع الأمويون عقوداً تثبت سلطة البطارقة؛ الأمر الذى ساهم فى إعطاء القوة لكل الطوائف الكنسية التى كانت تخضع للاضطهاد (مثل اليعاقبة، والنساطرة) من قبل الطائفة المسيحية المسيطرة التى كانت تعتبر عباداتها من البدع؛ ومن ثم كانت السلطة البيزنطية تضطهد أتباعها وتصادر أموال كنائسها. وحتى نهاية العصر الأموى لم تكن السلطة الإسلامية تتدخل فى تعيين البطارقة. وكانت هذه السياسة متبعة مع كل الطوائف الأخرى.

وفى العصر العباسى كانت الخلافات الداخلية فى الطوائف المسيحية تشتد أحياناً حول تعيين البطريرك، وكان يتم اللجوء للخلفاء للتحكيم؛ الأمر الذى فتح الباب فى مرحلة تالية أمام الخلفاء لى يكون

لهم مرشحوهم المفضلون . ويلاحظ في العصر العباسي أن بطريرك النساطرة جمع بين السلطتين الروحية والمدنية في رئاسة الطوائف المسيحية (النساطرة، اليعاقبة، الروم، الملكيين). أما الكنيسة المصرية فكانت دوماً تحت سيطرة بطريركها الخاص، وكذلك الكنيسة الأرمنية.

وتمتعت الكنيسة المارونية دوماً باستقلالها التام، حتى عندما ساد نظام براءة التولية في فترة من العصر العباسي، كما كان المواردنة غير خاضعين لنظام استشارة الخليفة عند تولية البطريرك^(٢٤).

وإذا نظرنا في نظام براءة التولية لبطاركة مصر والروم والنساطرة، والأرمن، فس نجد أنه بالغ الأهمية لمعرفة العقد السياسي الذي يبين العلاقة المدنية بين النظام السياسي والطائفة الدينية. ففي هذا النظام تعترف السلطة السياسية بالحكم الذاتي القانوني لكل طائفة، ويُعطى البطريرك السلطة على طائفته، فهو في وضع الوالي المنتخب بشرط المصادقة على ذلك من الخليفة، ولقراراته قوة التنفيذ دون انتظار مصادقة الخليفة وليس من حق الخليفة خلعه، وأصحاب ذلك هم فقط أبناء الطائفة.

وبشكل عام أعطيت الطوائف حق الإدارة الكاملة لشئونها المدنية والدينية. يدل على هذا الوثائق التي كان يصدرها الخلفاء العباسيون في هذا الصدد. وفيما يلي بعض أهم ما جاء في البراءة التي أعطاها

(٢٤) انظر: جورج قزم، تعدد الأديان وأنظمة الحكم، بيروت دار النهار، ١٩٩٢، ص ٢٦٢-٢٦٧.

المكتفى الخليفة العباسي (١١٣٦-١١٦٠) إلى عبد يسوع بطريرك النساطرة (١١٣٩-١١٤٧)؛ حيث سجل كاتم سر الخليفة الآتي:

«كان عندي وفد من النصارى، وكانوا على علم واسع بأصول تلك الوظيفة، وقد أكدوا أنهم توصلوا، بعد طول مداولة وبحث وتمحيص لطلباتك، إلى ما مؤداه أن حاجتهم إلى جاثليق^(٣٥) يرعى شئونهم ويقوم على أمر حاجتهم المشتركة، وأنهم وافقوا بقرار جماعي وإجماعي على رفعك إلى سدة دينهم كيما ترعى شئونهم وتلبى حاجاتهم وتحكم بالعدل بينهم، أقويائهم وضعفائهم على حد سواء. وقد طلبوا تثبيت ترفيعك بموجب براءة تكفل له أساساً متيناً وركائز لا تتزعزع. بناء عليه، أمر أمير المؤمنين بأن يكون لهم ما أرادوا. وها إمامة الإسلام العليا- فلتكلل أوامرها على الدوام بالفلاح- تمنحك براءتها لتكون جاثليق النصارى النساطرة المقيمين في الإسلام وفي جميع أمصار الإسلام: فأنت معتمد للتصرف لهم وكرئيس أيضاً للروم واليعاقبة والملكيين، الممثلين هنا وغير الممثلين على حد سواء، ممن قد يناصرونهم العداء في أي ولاية من الولايات. وأنت بين أبناء دينك الوحيد الذي يحمل سمات الجاثليق في كنائسكم وأماكن اجتماعكم لأداء فرائض عبادتكم، وليس لأسقف أو مطران أو شماس أن يقاسمك إياها، فهي الشاهد على تبعيتهم لمقام المنصب السامي الذي رفعت إليه. وإذا اعترض عليك رجل من رجال الدين المشار إليهم، أو شهر راية عصيان أوامر أو أنكروا قراراتك أو عكروا عليك صفوفك، فسيلاحق ويعاقب على سلوكه إلى أن يتراجع ويتحطم عناده، وبذلك

(٣٥) أي رئيس الأساقفة، والجمع: جثالة.

يرتدع الآخرون عن الاقتداء به في سلوكه، وتضمن أن تطبق شرائع كنيسةك بحرفها»^(٣٦).

وقد سجل التاريخ كثيراً من الوقائع التي تثبت ممارسة هذا الحق - أى اتباع التشريعات الخاصة بالملة - على أرض الواقع. ومن ذلك ما ذكره ابن قدامة في كتابه المغنى: «إن مجوسياً تزوج ابنته، فولدها بنتاً، ثم مات عنها؛ فكان لها الثلثان مما ترك»^(٣٧).

وذكر أبو عبيد القاسم في الأموال: «أن الخليفة عمر بن عبد العزيز استغرب إعطاء الحق للمجوس في الزواج من بناتهم وأمهاتهم، فأرسل إلى الحسن البصري يسأله: ما بال أقوام من الأئمة قبلنا، أقرؤا المجوس على نكاح الأمهات والبنات؟ فكتب إليه الحسن قائلاً: أما بعد، فإنما أنت متبع ولست بمبتدع»^(٣٨). يعنى عليك الالتزام بما درج عليه الرسول ومن تلاه من إعطائهم حق اتباع قوانينهم الخاصة.

وسجل التاريخ أن الأقليات كانت لهم محاكمهم المذهبية، بل كان لهم سلطات تنفيذية تتعلق بتنفيذ الأحكام؛ فقد كان للبطريرك في دمشق سجن متصل بالكنيسة يحبس فيه من يقع في مخالفات من المسيحيين، وذات مرة حبس الأخطل شاعر بنى أمية، وقيده بسبب كثرة سكره، ولم يطلقه حتى شفع فيه الخليفة نفسه^(٣٩).

(٣٦) المصدر السابق، ص ٢٦٧ - ٢٦٨.

(٣٧) عن: محمد الغزالي، التعصب والتسامح بين المسيحية والإسلام، القاهرة، نهضة مصر، ١٩٩٧، ص ٥.

(٣٨) أبو عبيد القاسم، الأموال، ص ٤٥.

(٣٩) محمد الغزالي، حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة، القاهرة، المكتبة التوفيقية، ١٩٧٨، ص ٤٩.

وكان لكل ملة رئيسها المسئول عن شئونها، وكان رؤساء الملل مسئولين أمام الخليفة. وجعل الخلفاء للأقليات هيئات خاصة ترعى شئونهم؛ فأنشأ الأمويون في الأندلس هيئة لهذا الشأن تحت رئاسة ما كان يسمى «كاتب الذمم» الذى كان مكلفاً برعاية الأقليات غير المسلمة^(٤٠). كما خصص العباسيون ديواناً خاصاً لهم كذلك يرعى شئونهم ومصالحهم وأموالهم، ولقب رئيس هذا الديوان «كاتب الجهاد»^(٤١).

وإذا كانت بعض الفترات في التاريخ الإسلامى قد شهدت بعض التضيق على هذه الحقوق، فإن هذا يرجع إلى عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية في المقام الأول، فالظروف الاقتصادية الاجتماعية المتردية التى كان يعيشها جمهور الناس من المسلمين فى مقابل تمتع بعض أبناء الأقليات بأوضاع اجتماعية اقتصادية مترفة وممارساتهم المهنية بحكم وظائفهم الإدارية العليا التى كانت تنطوى على قدر من الظلم فى جمع الضرائب والاحتكار للمهن المالية لقرون طويلة؛ فقد كان لهذا علاقة مباشرة بما حدث من توترات طائفية، لا سيما فى مصر^(٤٢). جاء فى «مادة النصارى» بدائرة «المعارف الإسلامية» فى سياق الحديث عن الموظفين المسيحيين الذين يتولون مناصب كبرى:

(٤٠) سيد أمير على، روح الإسلام، ترجمة عمر الديراوى، القاهرة، مكتبة الآداب، ١٩٦١ ص ٢٦٦.

(٤١) الجهمذ: كلمة فارسية معناها الناقد المتفحص العارف بتميز الأمور. المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٤٢) لمزيد من التفاصيل انظر: جاك تاجر، أقباط ومسلمون منذ الفتح الإسلامى إلى العام ١٩٢٢، القاهرة، ١٩٥١.

«نستطيع أن نكون فكرة عن عددهم ونفوذهم في الإدارة، في جميع المراحل، من خلال الشكاوى المتواترة من سوء أمانة النظار المسيحيين. وقد احتكروا شئون المال والزينة بوجه خاص احتكاراً شبه تام حتى القرن التاسع عشر في مصر»^(٤٣).

وقد سلك المستعمرون الأجانب سلوكاً محابياً لأبناء الأقليات، وعلى سبيل المثال فإن الإنجليز في مصر لجئوا إلى: «استخدام الأقلية القبطية في أغلب الأحيان ليحكموا الشعب ويستنزفوه بالضرائب. وهذه ظاهرة نلاحظها في سورية أيضاً حيث أظهرت أبحاث جب وبولياك أثر هيمنة الأقليات في المجال الاقتصادي في إثارة قلق دينية خطيرة بين النصارى والمسلمين في دمشق سنة ١٨٦٠، وبين الموارنة والدروز في جبل لبنان في ١٨٤٠ و ١٨٦٠»^(٤٤).

ومن جهة أخرى فقد كان الطابع الشخصي القاسي لبعض الخلفاء مسئولاً في بعض الأحيان عن حدوث قلق طائفية واضطهاد للأقليات، وهذا ما يتضح لنا من عصر المتوكل العباسي الذي لم يضطهد فقط غير المسلمين، إنما اضطهد أيضاً الفرق الإسلامية المعارضة لأهل السنة والجماعة. والأمر نفسه تقريباً نجده مع الحاكم بأمر الله الفاطمي، لكنه كان منحازاً للفاطميين الشيعة، ففي هذين العهدين حدث أكبر حالات اضطهاد للأقليات. لكن - كما رأينا - الحالة العامة هي الاعتراف بالتعددية والتنوع.

(٤٣) دائرة المعارف الإسلامية، مادة «النصارى»، مقتبس عن: جورج قزم، تعدد الأديان، ص ٢٣٠.

(٤٤) المرجع السابق، ص ٢٣٠، ٢٣١.

■ المجتمع المدني في مصر خاصة:

شهدت مصر طوال تاريخها أشكالاً مختلفة ودرجات معينة من فعاليات المجتمع المدني، تزيد في مرحلة وتنقص في مرحلة أخرى، وكان الجانب الأساسي الحاضر من المجتمع المدني في مصر هو الجانب الاجتماعي والاقتصادي، أما الجانب السياسي فليس له حضور قوى إلا في فترات محدودة، مثل الدور الذي قام به بزعامة عمر مكرم في تولية محمد علي حكم مصر، لكن الجانب الأقوى حضوراً كان هو الجانب الاجتماعي، حيث شهدت مصر ألواناً من التكافل الاجتماعي قبل الإسلام وبعده بعيداً عن دور الدولة، لكن دخول المفاهيم الإسلامية كان له تأثير كبير، لاسيما مع التطور الحضاري. وكل أشكال المؤسسات والتنظيمات التي تحدثنا عنها في سياق الحضارة الإسلامية شهدتها مصر، وربما أكثر مما شهدته الدول الأخرى، مثل الأوقاف وطوائف الحرف والتجار، والأخويات، والزاوية، والرباط، والتكية..

وفي العصر الحديث وتحديداً في القرن التاسع عشر شهدت مصر الأشكال الحديثة من تكوينات المجتمع المدني؛ مثل الجمعيات الأهلية، وكانت أول جمعية هي الجمعية اليونانية سنة ١٨٢١، التي أسستها الجالية اليونانية بالإسكندرية لرعاية اليونانيين المقيمين بمصر رعاية ذاتية. وفي ١٨٥٩ تأسست جمعية «معهد مصر» وهي جمعية تاريخية، ثم جمعية المعارف، سنة ١٨٦٨، والجمعية الجغرافية سنة ١٨٧٥، ثم الجمعية الخيرية الإسلامية سنة ١٨٧٨، وجمعية المساعي

الخيرية القبطية سنة ١٨٨١. ثم توالى الجمعيات بشكلها الحديث. وكان لنظام الوقف دور كبير فى تمويل هذه الجمعيات.

وفى هذا القرن أيضاً شهدت مصر تكوين الجمعيات السياسية، مثل «مصر الفتاة» سنة ١٨٧٩. وفى العام نفسه تأسست جمعية حلوان التى ضمت بعض الأعيان والسياسيين، فضلاً عن عدد كبير من الجمعيات السرية. كما شهدت مصر فى هذا القرن استمراراً لنظام الطوائف: طوائف الحرفيين، طوائف التجار، طوائف النقل والخدمات.

وتأسست أول نقابة عمالية سنة ١٨٩٩، وهى نقابة عمال التبغ، وأسس المحامون أمام المحاكم المختلطة نقابة لهم سنة ١٨٧٦، كما أسس المحامون أمام المحاكم الأهلية جمعية لهم سنة ١٨٨٦، ثم توالى التكوينات الحديثة للمجتمع المدنى فى القرن العشرين، من نقابات، وجمعيات، واتحادات عمال، وأحزاب، وغيرها، ومرت بعدة أطوار، من حيث دورها وطبيعتها وعلاقتها بالدولة، ويمكن القول إجمالاً: إن المجتمع المدنى فى مصر مرّ بعدة مراحل:

١- المرحلة التقليدية: وهى المرحلة التى كان المجتمع المدنى فى مصر جزءاً بها من المجتمع المدنى الإسلامى العام، أى جزءاً من الأمة فى مرحلة الخلافة. وهى المرحلة التى ظهرت فيها الأشكال التقليدية: الأوقاف وطوائف الحرف والتجار، والأخويات، والزاوية، والرباط، والتكية.

٢- مرحلة التحول نحو الأشكال الحديثة (القرن التاسع عشر): وهى التى بدأت فيها مصر تشهد الأشكال الحديثة من تكوينات المجتمع

المدنى ، مثل الجمعيات الأهلية ، والأحزاب ، والجمعيات العلمية والسياسية ، والنقابات ... إلخ .

٣- اتساع رقعة المجتمع المدني (١٩٠٠-١٩٢٣): حيث زادت تكوينات المجتمع المدني كمًّا وكيفًا ، وتأسست فيها الجامعة المصرية كجامعة أهلية ١٩٠٨ (جامعة القاهرة الآن) ، وتكونت فيها أول نقابة عامة للمحاميين ١٩١٢ ، وظهرت الجمعيات النسائية . وكان للجمعيات فى هذه المرحلة دور سياسى بارز فى الكفاح من أجل الاستقلال .

٤- المرحلة الليبرالية (١٩٢٣-١٩٥٢): زادت فيها منظمات المجتمع المدني وتنوعت ، وشهدت منافسة بين أطرافه من ليبراليين ويساريين وإسلاميين وأقباط ، وتأسست فيها أغلب النقابات المهنية مثل نقابة الأطباء ١٩٤٠ ، ونقابة الصحفيين ١٩٤١ ، ونقابة أطباء الأسنان ١٩٤٩ ، ونقابة الأطباء البيطريين ١٩٤٩ ، ونقابة الصيادلة ١٩٤٩ ، ونقابة الزراعيين ١٩٤٩ ، ونقابة المعلمين ١٩٥١ . كما زاد عدد النقابات العمالية ووصل إلى ٣٨ نقابة . وكانت هذه الفترة فترة ازدهار وفاعلية ومشاركة عالية فى كل قضايا المجتمع : اجتماعية واقتصادية وسياسية .

٥- تجميد المجتمع المدني (١٩٥٢-١٩٧٠) : سيطر فيها الفكر الاشتراكي ، وأصبح هو الفكر الوحيد المعترف به ، وساد نظام سياسى واحد ، وتم حل الأحزاب ، وكثير من الجمعيات ، وتم تطويع النقابات المهنية من أجل خدمة التوجه السياسى للدولة .

٦- عهد السادات ومبارك (١٩٧٠-٢٠٠٣): تم تأسيس نقابات جديدة، وجمعيات أهلية وعلمية كثيرة، وازدادت فيها فاعلية المجتمع المدني أحياناً، وحدث توتر في بعض الأحيان بين بعض أجنحته والدولة، ولعبت فيه كثير من الجمعيات دوراً اجتماعياً وسياسياً في ظل الانفتاح والخصخصة، وظهر نوع جديد يسمى بالمنظمات غير الهادفة للربح والتي يعمل أغلبها في إطار الدفاع عن حقوق الإنسان، كما ظهرت جمعيات رجال الأعمال... إلخ^(٤٥).

وبطبيعة الحال ليس هنا موضع تتبع هذه المراحل بالتفصيل، لاسيما أنه توجد دراسات عديدة يمكن الرجوع إليها لمعرفة تاريخ وطبيعة تكوينات ومنظمات المجتمع المدني في مصر^(٤٦).

ثانياً: المجتمع المدني في السياق الغربي:

■ النظرية السياسية وجون لوك:

عرفنا فيما سبق أن مصطلح المجتمع المدني لم يكن موجوداً في سياق الحضارة الإسلامية، وإنما هناك مصطلح آخر هو «الأمة» يدل على المضمون نفسه الذي يدل عليه مصطلح المجتمع المدني، وهو المنطقة الوسطى بين الأسرة والدولة..

(٤٥) انظر: د. أمانى قنديل، المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٠. ص ١٣ وما بعدها.

(٤٦) مثل: د. سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر، القاهرة، دار قباء، ٢٠٠٠.

د. أمانى قنديل، المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة، مرجع سابق.

كما عرفنا أن مضمون المجتمع المدني تجربة إنسانية عامة، ووقفنا عند تجليات هذه التجربة بشكل خاص في الحضارة الإسلامية والدين الإسلامي وبشكل أخص في مصر.

وفي العصور الحديثة، وفي السياق الغربي، ظهر مصطلح المجتمع المدني ليدل على المنطقة الوسطى بين الأسرة والدولة.

ويشير مفهوم المجتمع المدني في النظرية السياسية، كما تشكلت في الفكر الغربي، إلى المجتمع الذي يتشكل بناء على «العقد الاجتماعي»، وينظر إليه كإطار تنظيمي مقابل للإطار التنظيمي للدولة^(٤٧).

وحتى نفهم هذا المعنى لابد من التوقف قليلاً عند مفهوم العقد الاجتماعي عند جون لوك John Lock (١٦٣٢-١٧٠٤م)، وهو فيلسوف إنجليزي ليبرالي، قال بنظرية العقد الاجتماعي، وذهب إلى أن الحق في الحياة والحق في الحرية والحق في الملكية الشخصية هي أهم الحقوق الطبيعية للإنسان، وتولد مع الإنسان ولا يحق لأي إنسان آخر سحبها منه؛ ومن ثم فهي ليست موضعاً للجدل أو التفاوض.

وقد رأى في نظرية العقد الاجتماعي أن أفراد المجتمع يتنازلون عن بعض حريتهم للحكام من أجل حفظ الأمن ورعاية المصالح المشتركة. وليس هذا التنازل كاملاً وبلا شروط، بل هو تنازل عن جزء محدود من الحريات الفردية للسلطة المركزية، أي للحكومة، بناء على عقد أو

(٤٧) شارلوت سيمور - سميث، موسوعة علم الإنسان، ترجمة مجموعة من أساتذة علم الاجتماع بإشراف د. محمد الجوهري، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨، ص ٦١٤.

اتفاق أو دستور متفق عليه بين أفراد المجتمع والحكام ، ويستمد الحكام شرعيتهم من هذا العقد الاجتماعي فقط ، ومن ثم فشرعية الحكم ليس لها مكان إذا لم يوجد مثل هذا العقد^(٤٨).

وقد طرح لوك فكرة العقد الاجتماعي لمواجهة الاستبداد السياسي ، ولرفض ما يُسمى الحق الإلهي للحكام والملوك ؛ لأن الله خلق الناس سواسية . وإذا كان البعض يبررون الاستبداد ؛ لأن الفوضى هي البديل الوحيد له ، فإن لوك يرى «أن الفوضى ليست البديل الوحيد للاستبداد ، فهناك الحكم الدستوري المقيد الذي يمنع الفوضى والاستبداد معاً»^(٤٩) . وقد آمن لوك بحق الأفراد في التملك ، وذلك هو مبدأ «القانون الطبيعي» . وقد أثرت أفكار لوك على القادة الأمريكيين مثل توماس جيفرسون ؛ ولهذا فإن الثورة الأمريكية ضد التاج البريطاني في عام ١٧٧٦م تبنت جميع أفكار جون لوك وضمنتها في إعلان الاستقلال الأمريكي .

ومن ثم فالمجتمع المدني عند لوك يدل على المجتمع الذي يتشكل بناءً على «العقد الاجتماعي» ، وينظر إليه باعتباره دائرة مقابلة لدائرة الدولة . وتتمثل البذور الأولية في الغرب لمفهوم المجتمع المدني في المفاهيم التي تمت بلورتها في نظريات العقد الاجتماعي في الفلسفة السياسية الحديثة ، مثل:

(٤٨) د. إمام عبد الفتاح إمام ، مسيرة الديمقراطية ، القاهرة ، دار الحكمة ، ٢٠٠٠ ، ط ٢ ص ٣٥ ، ٣٦ .

(٤٩) د. عبد الوهاب أحمد الأفندي ، الإسلام والدولة الحديثة ، لندن ، دار الحكمة ، بدون تاريخ ، ص ٢١ .

١- مفهوم «حالة الطبيعة» وهي حالة الفطرة التي كان يعيش الناس فيها بلا قانون أو نظام . وهي الحالة الأولى التي كان الناس عليها قبل نشأة النظم الاجتماعية والسياسية والدينية .

٢- مفهوم «عقد الاجتماع» الذي تحول فيه الإنسان من حالة الفطرة والطبيعة واللائق إلى حالة الاجتماع والنظام السياسي والديني .

٣- مفهوم «حالة المدنية» وهي تلك الحالة التي تحول الناس إليها والتي سادت فيها النظم ونشأت فيها السلطة السياسية والدينية .

٤- مفهوم «عقد الحكومة» الذي ينعقد بين الناس والحاكم ، ويعطى للدولة أساس وجودها الشرعي .

وعندما وصلت هذه المفاهيم إلى «أوج اكتمالها مع كل من لوك وروسو ، برز مفهوم المجتمع المدني وكأنه الغاية التي كانت تسعى إليها»^(٥٠) .

■ تاريخ المجتمع المدني عند آدم فيرجسون:

يرجع الفضل بشكل مباشر في انتشار اصطلاح «المجتمع المدني» إلى الكتاب المشهور عن هذا المفهوم وعنوانه «مقال في تاريخ المجتمع المدني» «An Essay on the History of Civil Society» الذي ظهر سنة (١٧٦٧) ، للفيلسوف الإسكتلندي التويزي Adam Ferguson (١٧٢٣-١٨١٦) .

(٥٠) د . محمد عابد الجابري ، المجتمع المدني في شروطه التاريخية ، مجلة الوسط ، العدد ٤١٥ ، ١٠/١/٢٠٠٠ ، ص ٣٦ .

وقدم فيرجسون فى هذا الكتاب نظرية تشرح مراحل تطور الإنسانية من الناحية الاجتماعية الثقافية، حيث قال بوجود ثلاث مراحل للتطور الثقافى الاجتماعى، على النحو التالى:

- المرحلة الأولى: هى المرحلة الوحشية التى كان يتصرف فيها الإنسان وفق منطق الغريزة الحيوانية الخالصة.

- المرحلة الثانية: هى المرحلة البربرية التى ظهرت فيها الملكية الخاصة، حيث ظهر المجتمع التجارى القائم على المصلحة الذاتية وتحقيق الثروة.

- المرحلة الثالثة: هى مرحلة المجتمع المدنى الذى ظهرت فيه الروابط الاجتماعية الراقية، وتحكمه الأخلاق، وتسود فيه نظم سياسية حرة وغير مستبدة، ويسيطر على النزعات البربرية والفردية الأنانية؛ ولذا تمثل هذه المرحلة الحضارة فى جانبها المتمدين^(٥١).

وقد تمت ترجمة كتاب فيرجسون فى السنة التالية لصدوره (١٧٦٨) إلى اللغة الألمانية. ومن المؤكد أن كمنط قد عرفه لأنه ذكره فى كتاب «نقد ملكة الحكم» فقرة ٨٣. كما عرفه هيجل، وتحدث عنه فى «الكتابات اللاهوتية المبكرة». يقول أنوود: «تعبير المجتمع المدنى يدين بشيوعه فى ألمانيا إلى كتاب فيرجسون»^(٥٢). ولذلك فقد كان معروفاً لهيجل منذ فترة مبكرة.

(٥١) لمزيد من التفاصيل راجع كتاب فيرجسون Ferguson:

"An Essay on the History of Civil Society", ed. Duncan Forbes, Edinburgh, 1966.

(٥٢) ميخائيل أنوود، معجم مصطلحات هيجل، ترجمة د. إمام عبد الفتاح إمام، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠، ص ١١٣.

■ الشرط الضروري للحرية عند توماس بين:

توماس بين Thomas Paine (١٧٣٧ - ١٨٠٩) مفكر أمريكي ديمقراطي ليبرالي، وهو مؤلف لمنشورات الثورة الأمريكية؛ وقد تأثر توماس بين بجون لوك، ودافع عن مؤسسات المجتمع المدني ضد الحكومة ونظر إليه نظرة متباينة مع نظرة هيجل، وأظهر نوعاً من الحماس اللامحدود للمجتمع المدني^(٥٣)، وقال: «الحكومة في أحسن أحوالها شر لا بد منه، وفي أسوأ أحوالها شر لا يمكن احتماله»^(٥٤).

ويعد توماس بين المجتمع المدني شرطاً ضرورياً طبيعياً للحرية. ومن ثم كانت أفكاره أحد الروافد الرئيسية للمجتمع المدني الأمريكي بكل ما فيه من فاعلية وما له من سلطة على الدولة.

وعلى العكس من تصور هيجل للطبيعة، يرى توماس بين أن الطبيعة «منتظمة في كل أعمالها، وهذا هو السبب في أن العناصر المتنوعة للمجتمع المدني تندمج عفويًا وتلقائياً بشكل هارموني^(٥٥)، دون حاجة إلى منظم خارجي مثل الحكومة.

■ مبادئ ولحظات المجتمع المدني عند هيجل:

يعد الفيلسوف الألماني هيجل (١٧٧٠ - ١٨٣١ م) صاحب فضل كبير في بلورة مفهوم المجتمع المدني فلسفياً وتمييزه من الناحية

(٥٣) وذلك في كتابه:

- Common Sense, 1776.

- The Rights of Man, 1791- 1792.

(٥٤) اقتبسه جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة د. محمد الجوهري وآخرين، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ط ١، ٢٠٠٠، ١٠ / ٣٢٠.

(55) Tomas Paine, Rights of Man, ed. Henry Collins, Harmondsworth, 1977, pp. 117, 126, 204.

النظرية عن مفهوم الدولة، ويعتقد أنود أن هيجل لم يسبقه مفكر آخر ميّز بمثل هذا الوضوح بين المجتمع المدني والدولة؛ فـ «تعبير أرسطو» الاقتصاد السياسى، وتوابعه Civitas المواطننة، و Respublica الدولة. وتعبير توما الأكويني «المجتمع المدني» أو «السياسى»، وعبارة لوك «المجتمع المدني أو السياسى» - تشير إلى الدولة السياسية ولا تضع تفرقة أو تمييزاً بين كلمتي «السياسى» و «المدنى...»^(٥٦).

وقد تأثر هيجل فى نظريته للمجتمع المدني بالواقع الاجتماعى والسياسى المعاصر له تأثيراً واضحاً؛ فقد جاء تصور هيجل للمبادئ التى يقوم عليها المجتمع المدني كانعكاس للواقع الاجتماعى السياسى الذى كانت تعيشه أوربا فى عصره، وتصوير لما هو كائن بالفعل، أى أن دراسته نوع من تقديم صورة عقلية للواقع الفعلى؛ فمهمة الفلسفة عنده تنحصر فى تحليل ما هو موجود، لكن ما هو موجود ليس عالماً مقابلاً لما هو عقلى عند هيجل، وإنما هو العقل ذاته؛ فالفلسفة مرآة الواقع، وهى ابنة زمانها وعصرها. وهذا هو أحد الأسباب التى تجعل المرء يعتبر موقف هيجل الفلسفى موقفاً تبريرياً للواقع.

ويقوم المجتمع المدني عند هيجل على مبدأين، هما:

١- المبدأ الأول: الذاتية الأنانية:

الذاتية الأنانية هى المبدأ الأول فى المجتمع المدني، وهى تتمثل فى الفرد الذى يتخذ من ذاته هدفاً أساسياً؛ حيث يسعى لإشباع غاياته الجزئية، ويعمل على تلبية حاجاته الخاصة، ويحكمه الهوى

(٥٦) ميخائيل أنود، معجم مصطلحات هيجل، ص ١١٣.

الشخصي، وتحركه الضرورة المادية. فهدفه هدف أناني في المقام الأول. ويكون الشخص معزولاً ومنفصلاً عن الآخرين^(٥٧)؛ لأنه يدخل في صراع مع الآخرين، ويكون أنانياً إلى أقصى مدى.

ولا شك أن الأنانية تؤدي إلى التفرق والانفصال، ومن ثم فإن هذا المبدأ يشكل لحظة الانقسام والانشطار؛ لأنه يفصل بين الأفراد تبعاً لحاجاتهم الشخصية، وينحصر كل فرد في دائرة أنانيته الفردية؛ فالمجتمع المدني «عالم فرداني ونفعي» وهو «مملكة الذرية الاجتماعية، أي عالم مكون من ذرات اجتماعية؛ لأن وحداته صغيرة وقائمة بذاتها ومشتتة، حسب هيجل»^(٥٨). ولذا فنظام المجتمع المدني عند هيجل نظام ذري Atomistic متنافر الأجزاء^(٥٩).

ويبلغ الانقسام داخل المجتمع المدني حدًا يصبح فيه هذا المجتمع وكأنه ساحة قتال متواصل؛ حيث إن المصلحة الخاصة غالباً تقابل وتعارض مصلحة خاصة أخرى.

٢- المبدأ الثاني: التبادلية:

لا يظل الفرد معزولاً؛ ولا بد من أن تتقاطع الدائرة الجزئية للفرد مع دوائر الآخرين؛ حيث إن كثيراً من الحاجات لا تشبع إلا عن طريق الآخرين؛ فتنشأ علاقات التبادل بين الأفراد، وتتكون الجماعة

(٥٧) هيجل، أصول فلسفة الحق، ٤٣١.

(٥٨) رينيه سرو وجاك دوندت، هيجل، ص ٩٦.

(59) Hegel, The Encyclopedia of Philosophical Sciences, tr. by William Wallace, Oxford University Press, London, 1954, 2nd Edition. Paragraph 523.

التي يرتبط فيها الأفراد بعضهم ببعض برابطة عامة ومشتركة ومتوسطة بين الأفراد المستقلين^(٦٠).

وهكذا يكون المبدأ الثاني ناتجاً عن إدراك الفرد أن حاجاته الأنانية الخاصة لن تشبع إلا عبر التبادلية والتداخل مع الأفراد الآخرين. فهنا يصبح الاجتماع وسيلة لتحقيق المصالح الذاتية للأفراد وإرواء أو إشباع حاجاتهم الجزئية.

إن المبدأ الثاني يشكل لحظة الاجتماع والاتصال بين الأفراد، بينما كان يشكل المبدأ الأول لحظة الانشطار والتفريق والصراع بينهم. ومن هنا فإن المجتمع المدني يقوم على الانشطار والاجتماع معاً؛ مما يعكس التناقض الذي يقوم عليه المجتمع المدني عند هيجل، حيث يبدو التعارض بوضوح بين الجزئي في المبدأ الأول والكلّي في المبدأ الثاني، بين الذرية في المبدأ الأول، والاتصالية في المبدأ الثاني، بين الاستقلالية في المبدأ الأول، والاعتمادية والتبادلية في المبدأ الثاني.

وهكذا نجد أن نظرة هيجل للمجتمع المدني على أنه نظام لصراع وتبادل الحاجات في الوقت نفسه، لا تخرج عن كونها نظرة اقتصادية ترى المجتمع المدني مفتقداً للحرية وقائماً على صراع الأضداد؛ ولذا فإنه يقدم «مشهداً من الإفراط والبؤس والفساد المادي والأخلاقى»^(٦١).

(60) Hegel, The Encyclopedia of philosophical sciences, Paragraph 523.

(٦١) هيجل، أصول فلسفة الحق، ص ٤٣٣.

وإذا كان المجتمع المدني عند هيجل منشطاً ومنقسماً، فلا ينقذه من انشطاره وتجزئه إلا وجود الروابط الجماعية مثل الزواج والنقابات؛ فـ «قدسية الزواج، وكرامة عضو النقابة، هما النقطتان المحوريتان اللتان تدور حولهما ذرات المجتمع المدني غير المنظمة»^(٦٢).

ويمر المجتمع المدني بلحظات ثلاث، هي:

- ١- لحظة منظومة الحاجات The System of Needs، وهي اللحظة التي يقوم فيها الإنسان الجزئي بالسعى لتلبية حاجاته الذاتية، بواسطة العمل، وفي هذا السعى لإشباع الذات بواسطة العمل يقوم بإشباع الحاجات الموضوعية، أي حاجات غيره من الناس.
- ٢- لحظة تحقيق العدالة القانونية، وهي اللحظة التي يتم فيها تطبيق القانون بواسطة المؤسسة القضائية بغرض المحافظة على الشخصية والملكية وصيانتها من الاعتداء، وإلغاء أى اعتداء عليهما.
- ٣- لحظة رعاية وضمان أمن ورفاهية أفراد المجتمع المدني، بوصفها أمراً مشتركاً وليست فردية جزئية، وسد الثغرات في تطبيق العدالة. وتتجلى هذه اللحظة في السلطة العامة والنقابات.

■ المجتمع المدني ونقد الدولة عند جرامشي:

أنطونيو جرامشي Antonio Gramsci (١٨٩١-١٩٣٧)، فيلسوف إيطالي ماركسي لينيني، من مؤسسي الحزب الشيوعي في إيطاليا، من مؤلفاته «المتقنون وتنظيم الثقافة» و«ملاحظات حول ميكافيلي والسياسة الحديثة» و«المادية التاريخية وفلسفة بنديتو كروتشه»،

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٤٩١.

و«دفاتر السجن»؛ حيث كان قد صدر عليه حكم بالسجن عشرين سنة عام ١٩٢٨، لثوريته ومناهضته للفاشية^(٦٣).

ونقطة البدء في فلسفته السياسية والتصور المفتاحي لها هو المجتمع المدني. على العكس من فلسفة هيجل السياسية، فالتصور المفتاحي لها هو نظريته في الدولة.

إن الفلسفة الثورية عند جرامشي تنتقد الدولة بأجهزتها القمعية التي تملك أدوات القوة والقهر، وأجهزتها التشريعية التي تبرر وتشرع القوانين التي تكرر سيطرة الطبقة الحاكمة، وأجهزتها الأيديولوجية التي تسعى لكسب رضا الطبقات المحكومة عن الطبقة الحاكمة. كما ينتقد السلطة الذين ينشرون تصور الطبقة الحاكمة للعالم، وبشكل عام يدعو للوقوف ضد هيمنة الدولة وتسلطها.

■ الديمقراطية الاجتماعية الكلاسيكية (اليسار القديم):

تقول الديمقراطية الاجتماعية الكلاسيكية بمجتمع مدني خاضع للدولة خضوعاً تاماً، وتسيطر عليها النزعة الجمعية، ولا تعطى الأسواق إلا دوراً محدوداً، ولديها نزوع قوى نحو المساواة الآلية، وكانت ترتبط بالاشتراكية، واتفقت في بعض وجهات نظرها مع الشيوعية، مع أنها تعتبر نفسها في تعارض معها.

(٦٣) الفاشية: اسم الحركة التي قادها موسوليني وأوصلته إلى السلطة في إيطاليا ١٩٢٢ م. والفاشية ذات نزعة قومية متطرفة، وترى أن الحكومة هي الكل في الكل، وما الفرد فيها إلا عبد يعمل وفق مشيئتها، ومن ثم تقدر التنظيم الجماعي بشكل متطرف يسلب الفرد حريته، وتعادي الديمقراطية والمساواة، وتقف ضد الليبرالية، وتمجد الزعيم الأوحدا!

وترى التدخل الشامل للدولة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وتلتزمها بإتاحة السلع والخدمات العامة، وتلتزم بالتشغيل الكامل^(٦٤).

■ التصور الليبرالي:

الليبرالية مذهب رأسمالي ينادى بالحرية الفردية في الميدانين الاقتصادي والسياسي، ويؤمن بالتعددية الأيديولوجية والتنظيمية الحزبية والنقابية التي لا يضمنها سوى النظام البرلماني الديمقراطي الذي يفصل فعلياً بين السلطات الثلاث: التشريعية، والتنفيذية والقضائية. ويضمن الحريات الشخصية والعامة بما في ذلك حرية المعتقد الديني^(٦٥).

ويحتل الفرد في التصور الليبرالي محور الارتكاز في البناء السياسي، ويتمتع فيه المجتمع المدني بقسط وافر من الحرية، وذلك عند جون لوك وتوماس بين وأدم فيرجسون مثلاً.

أما مفهوم المجتمع المدني عند اليمين الليبرالي الجذري، فيؤكد الاستقلالية التامة للمجتمع المدني وعدم خضوعه لأي شكل من أشكال المراقبة من الحكومة، ويرى أن دور الحكومة ينبغي أن يكون صغيراً ومحدوداً جداً.

ونزعة السوقية غير محدودة ومبالغ فيها، كما أن له نزعة أخلاقية استبدادية ومتسلطة، ويؤكد النزعة الفردية الاقتصادية، أما سوق العمل فهو حر بشكل مطلق.

(٦٤) د. محمد عثمان الخشت، «الطريق الثالث في عالم متغير»، جريدة الأهرام، صفحة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٥/١١/١٩٩٩.

(٦٥) انظر: د. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ٥/٥٦٦.

ويرى اليمين الليبرالي الجذري عدم المساواة اعتقاداً منه بأن المساواة تقضى على التميز الفردي وتؤدي إلى نشوء مجتمع من الأفراد المتماثلين بشكل آلي، أي أنهم عبارة عن نسخ متشابهة، ولديها نزعة قومية تقليدية. وترى دولة الرفاهية كشبكة أمان. وتنتهج مساراً تحديثياً تقدماً. وترى أن العالم مكون من دول قومية، والعنصر الحاسم فيه هو القوة، ومن ثم ترى أن الاستعداد للحرب والحفاظ على القوة العسكرية عناصر ضرورية لدور الدولة في النظام الدولي.

■ الطريق الثالث:

الطريق الثالث نهج جديد يشير إلى الإطار المرجعي للتفكير وصناعة السياسات التي تهدف إلى مواءمة الديمقراطية الاجتماعية مع عالم تعرض لتغيرات جذرية خلال العقدين أو الثلاثة الماضية. وهو طريق ثالث بمعنى أنه «محاولة لتجاوز كل من الديمقراطية الاجتماعية الكلاسيكية والليبرالية الجديدة».

هذا هو أحدث تعريف للطريق الثالث في صورته الأخيرة في الغرب، ذكره منظرها أنتوني جينز في كتابه «الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية»، وهو التعريف المعبر عن الطريق الثالث كما استخدمه بيل كلينتون وتوني بلير.

لكن مصطلح الطريق الثالث في حد ذاته ليس جديداً كل الجدة، وهو من حيث المفهوم قد تغير من مرحلة إلى مرحلة. فالمصطلح قد صيغ منذ بداية القرن العشرين، وشاع استخدامه في أوساط جماعات الجناح اليميني في العشرينيات، وإن كان أكثر استخداماً في الغالب من جانب الديمقراطيين الاجتماعيين والاشتراكيين.

وفي الفترة التي أعقبت الحرب العالمية مباشرة أعلن الديمقراطيون الاجتماعيون بوضوح تام أنهم اكتشفوا طريقاً متميزاً عن رأسمالية السوق الأمريكية وعن الشيوعية السوفيتية.

وعند إعادة تأسيسها في سنة ١٩٥١ تحدثت الدولية الاشتراكية بصراحة عن الطريق الثالث بهذا المعنى.

وظهر المصطلح عدة مرات أخرى، حتى أخذ أحدث استخدام له مع جيدنز المنظر لفلسفة الطريق الثالث، وعلى المستوى السياسى التنفيذى مع كلينتون وبلير.

إذن فالطريق الثالث يعمل على تجاوز كل من الديمقراطية الاجتماعية الكلاسيكية والليبرالية الجديدة. وكأنه - إذا استخدمنا لغة هيجيلية - المركب الذى يتجاوز القضية ونقيضها.

وتقوم فلسفة الطريق الثالث على التعاون بين الحكومة والمجتمع المدنى وتبادل الرقابة، فموارد الحكومة ضرورية لتدعيم الأنشطة التى تضطلع بها الجماعات المحلية خاصة فى المناطق الأفقر، والقروض الصغيرة وسيلة لتشجيع المبادرات الاقتصادية المحلية. وعلى الدولة أن تحمى الأفراد من صراعات المصالح التى لا يخلو منها المجتمع المدنى أبداً. ومن جهة أخرى على المجتمع المدنى الصحيح أن يحمى الأفراد من القوة الطاغية للدولة، كما أن عليه أن يساعد فى مراقبة الأمن فى المجتمع المحلى الصغير والإبلاغ عن الحوادث التى تقع فى نطاقه^(٦٦).

(٦٦) د. محمد عثمان الخشت، «الطريق الثالث فى عالم متغير»، جريدة الأهرام، صفحة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٥/١١/١٩٩٩. وأنتونى جيدنز، الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية المتعالية، ترجمة د. أحمد زايد ود. محمد محيى الدين، مراجعة وتقديم د. محمد الجوهري، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة ١٩٩٩.

■ الخلاصة:

كثير من مفاهيم المجتمع المدني عرفها المجتمع الإسلامي، لكن المصطلح نفسه لم يكن موجوداً، وإنما كان هناك مصطلح آخر يدل على الكيان الذي يشكل الإطار التنظيمي المقابل للإطار التنظيمي للدولة، وهو مصطلح الأمة.

فمصطلح الأمة يشمل كل التكوينات التي تقع بين الأسرة والدولة، وهي التكوينات التي تقوم على الإرادة الحرة والتطوع والالتزام وتسعى لتحقيق التكافل والحماية لأعضاء المهنة أو الوظيفة أو الجماعة، والدفاع عن المصالح العامة للمجتمع وممارسة الرقابة المجتمعية المتبادلة من خلال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتعمل هذه التكوينات في استقلال عن سلطة ونفوذ الدولة في كثير من الأحيان.

وإذا كان مفهوم المجتمع المدني في النظرية السياسية يشير إلى المجتمع الذي يتشكل بناء على «العقد الاجتماعي»، فإن أول عقد اجتماعي صريح تم توقيعه في التاريخ تمثل فيما يسمى بـ«صحيفة المدينة» التي تشتمل على نص الاتفاق الذي وقعه الرسول ﷺ في المدينة مع أطراف المجتمع المدني: قبائله، وطوائفه، وأديانه، وماله.. ولم يرد مصطلح العقد الاجتماعي في الدين الإسلامي إلا أن مضمونه قد تحقق عملياً في هذا العقد؛ فعقد أو صحيفة المدينة تنطق بهذا مباشرة.

وقد عرفت الأمة مجموعة من المؤسسات الاجتماعية المستقلة عن الحكومة، مثل الأوقاف، وهي نظام قام بدور يعادل الجمعيات الخيرية الآن، كما عرفت الأمة تنظيم الروابط المهنية في شكل طوائف

منظمة لأهل الحرف والتجار، وهو ما يعرف الآن باسم النقابات والغرف التجارية. كما عرفت الأمة أشكالاً أخرى متعددة من التنظيمات المدنية التي تدخل في صميم ما يسمى الآن بالمجتمع المدني. وباستثناء حالات معدودة، كان المجتمع المدني في الحضارة الإسلامية قائماً على التعددية، وقد احترمت الدولة هذه التعددية. كذلك كان المجتمع المدني (= الأمة) قائماً على المساواة المستتيرة غير الآلية التي تؤمن بالمساواة في القيمة الإنسانية والواجبات والحقوق القانونية لكنها تتيح مجالاً للتمايز الفردي عن طريق بذل الجهد والتنافس المنتج. وفي نطاق المساواة بين الرجل والمرأة فهي أيضاً المساواة المستتيرة غير الآلية التي تؤمن بالمساواة في القيمة الإنسانية والواجبات والحقوق القانونية، وليست المساواة الآلية التي تهدر الفروق بين الجنسين. كما أن المجتمع المدني (= الأمة) شهد حماية الجماعات الضعيفة والأقليات، ومحاربة التمييز ضدها.

إن هذه المفاهيم المدنية ينبغي استعادتها، ثم تطويرها وتحديثها عن طريق التوعية بالآليات والممارسات المعاصرة وتوسيع نطاق دورها، ثم تكوين أشكال جديدة أو استعارتها لكي تعمل بجوار هذه التكوينات التقليدية، إذا أردنا مجتمعاً مدنياً فعالاً ومتقدماً وقوياً.

ورأينا كيف أن المجتمع المدني في الغرب ليس له مفهوم واحد، وإنما له مفاهيم متعددة تختلف باختلاف النظريات السياسية، وتتمثل البذور الأولية لمفهوم المجتمع المدني في المفاهيم التي تم بلورتها في نظريات العقد الاجتماعي في الفلسفة السياسية الحديثة، مثل: مفهوم «حالة الطبيعة»

ومفهوم «عقد الاجتماع»، ومفهوم «حالة المدنية»، ومفهوم «عقد الحكومة» وعندما وصلت هذه المفاهيم إلى «أوج اكتمالها مع كل من لوك وروسو، برز مفهوم المجتمع المدني وكأنه الغاية التي كانت تسعى إليه». ويرجع الفضل بشكل مباشر في انتشار اصطلاح «المجتمع المدني» إلى الكتاب المشهور عن هذا المفهوم وعنوانه: «مقال في تاريخ المجتمع المدني» الذي ظهر سنة (١٧٦٧)، للفيلسوف الإسكتلندي التنويري آدم فيرجسون.

ويعد الفيلسوف الألماني هيجل صاحب فضل كبير في بلورة مفهوم المجتمع المدني فلسفياً وتمييزه من الناحية النظرية عن مفهوم الدولة لكنه أخضع المجتمع المدني للدولة.

أما توماس بين فقد دافع عن مؤسسات المجتمع المدني ضد الحكومة، ونظر إليه نظرة متباينة مع نظرة هيجل، وأظهر نوعاً من الحماس اللامحدود للمجتمع المدني.

وانتقد جرامشي الدولة بأجهزتها القمعية التي تملك أدوات القوة والقهر، ونقطة البدء في فلسفته السياسية والتصور المفتاحي لها هو المجتمع المدني. على العكس من فلسفة هيجل السياسية، فالتصور المفتاحي لها هو نظريته في الدولة.

في حين ترى الديمقراطية الاجتماعية الكلاسيكية (اليسار القديم) التدخل الشامل للدولة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وتلزمها بإتاحة السلع والخدمات العامة. وتؤكد هيمنة الدولة على المجتمع المدني، وتقول بالنزعة الجمعية.

ويحتل الفرد في التصور الليبرالي محور الارتكاز في البناء السياسي، ويتمتع فيه المجتمع المدني بقسط وافر من الحرية، وذلك عند لوك وتوماس بين وفيرجسون مثلاً. أما مفهوم المجتمع المدني عند اليمين الليبرالي الجذري، فيؤكد الاستقلالية التامة للمجتمع المدني وعدم خضوعه لأي شكل من أشكال المراقبة من الحكومة، ويرى أن دور الحكومة ينبغي أن يكون صغيراً ومحدوداً جداً. بينما تقوم فلسفة الطريق الثالث على التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني وتبادل الرقابة.

الفصل الثالث

المجتمع المدني والدولة والقضاء

■ في البداية كان الصراع!

كان الصراع في بداية العصر الأوربي الحديث محتدماً بين جهات ثلاث: الدولة كتعبير عن السلطة السياسية المستبدة، والكنيسة كتعبير عن السلطة الدينية التي تحتكر الحقيقة المطلقة، والمجتمع كتعبير عن مصالح الناس.

ولذا كانت النظرة إلى العلاقة بين أقطاب الصراع، ترى كل جهة باعتبارها في مواجهة الجهات الأخرى، خاصة أن كل جهة تعطى لنفسها حق الهيمنة عليها. فالجهات الثلاث تقف متصارعة، وينظر بعضها إلى بعض كجهات متقابلة، ومن ثم فالمجتمع المدني يقف كقطب مواجه للدولة والكنيسة، فكينونته تتمثل في تعيينها كقطب «آخر» ضد السلطة السياسية المستبدة والسلطة الدينية الكنسية.

ولقد بينت هذه التجربة التاريخية الخطأ الفادح الذي وقعت فيه التصورات الشمولية التي تقول بالهيمنة الكاملة للدولة على المجتمع المدني، كما بينت بالمثل عدم صلاحية حكم رجال الكهنوت أو السلطة الدينية الكنسية.

إن المفهوم الذي نلح عليه للمجتمع المدني يجاوز المفهوم الذي يقدمه اليسار التقليدي واليمين الليبرالي الجذري؛ لأنه مفهوم متميز عن مفهوم المجتمع المدني في الشيوعية السوفيتية أو الصينية

أو الاشتراكية كما يفهمها الديمقراطيون الاجتماعيون الكلاسيكيون^(١)، وعن التصور الهيجلي لعلاقة الدولة بالمجتمع المدني، وعن مفهوم المجتمع المدني في رأسمالية السوق الأمريكية.

■ أهل اليسار التقليدي:

يذهب اليسار التقليدي إلى ضرورة السيطرة الكاملة للدولة على المجتمع المدني، ويرى الحق المطلق للدولة في ممارسة نفوذها بكل مستوياته على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، علاوة على سيطرة النزعة المؤسسية العامة في إدارة المشاريع القومية، أي دعم دور القطاع العام.

ويلزم الدولة بتوفير السلع الضرورية وتقديم الخدمات العامة للمواطنين وتوفير فرص العمل للجميع. ووظيفة الدولة وغايتها عنده تأمين المواطنين من لحظة الميلاد إلى لحظة الموت؛ فالدولة في تصوره دولة رخاء كامل.

ويرى اليسار في شكله القديم (أي الديمقراطية الاجتماعية الكلاسيكية) التحكم في إدارة الطلب وفق المذهب الكنزي Keynesianism^(٢)، ولا يعطى الأسواق إلا دوراً محدوداً.

(١) سبق التعريف بهم.

(٢) نسبة إلى جون مينارد كينز John Maynard Keynes الاقتصادي البريطاني (١٨٨٣-١٩٤٦): وهو واحد من أكثر الاقتصاديين تأثيراً في القرن العشرين، وهو ليس اشتراكياً، لكنه اتفق مع ماركس على أن الرأسمالية تشتمل على مبادئ خاطئة، غير أنه قال بإمكانية التحكم فيها وتثبيت السوق عن طريق إدارة الطلب وإيجاد اقتصاد ذي طابع مختلط. وقال بتدخل الدولة في السياسات النقدية لضبط التوازن دون المس باستقلالية الشركات الخاصة، وتعزيز الميل إلى الاستهلاك بواسطة إعادة توزيع =

وعلى الإجمال، يرفض اليسار التقليدي النزعة الفردية، ويكرس النزعة الجمعية. ولديه نزوع كبير إلى المساواة بمعناها الآلى، أى المساواة الميكانيكية التى تلغى الفروق الفردية فى المواهب والجهد، وتجعل منهم نسخاً متشابهة تشابه الآلات من النوع نفسه.

■ التصور الشمولى لعلاقة الدولة بالمجتمع المدنى:

تقدم لنا فلسفة هيجل السياسية أحد نماذج التصورات الشمولية؛ حيث يرى هيجل أن وظيفة الدولة تتمثل فى تحقيق التوازن بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، وحكم وتنظيم ومراقبة المجتمع المدنى. وجاء موقفه هذا بدافع تأكيد النزعة القومية والحفاظ على وحدة الدولة.

وقد اتخذ هذا الموقف الشمولى كثيرون بعده، وعلى سبيل المثال - من زاوية علم الاقتصاد - فإن سيسموندى Sismondi الاقتصادى السويسرى انتقد «نظام المنافسة الحرة والاعتماد الأوحى على حافز المصلحة الذاتية، أو الربح الذى لا حدَّ له، ونادى بضرورة قيام الدولة بتنظيم المنافسة لمنع الزيادة فى الإنتاج...»^(٣).

= الدخول لرفع مستوى محدودى الدخل، وزيادة الاستثمارات الحكومية، وحققها فى فرض الحماية الجمركية وفرض الضرائب، وتخفيض معدل الفائدة، بهدف زيادة فرص التوظيف الخاصة؛ فقد كان يرى أن البطالة تمثل أخطر المشكلات الاقتصادية. من مؤلفاته «دراسة فى الإصلاح النقدى»، و«نظرية عامة فى الاستخدام والفائدة والنقد»، و«رسالة فى النقد». انظر:

Richard T. Gill, Keynes, John Maynard, in: "Academic American Encyclopedia", New Jersey, Arete, 1980. Volume 12, p.63-64.

(٣) جون هرمان راندل، تكوين العقل الحديث، ترجمة د. جورج طعمة، مراجعة برهان دجاني، بيروت، دار الثقافة، ١٩٦٦، ط ٢، ج ٢/ص ٩٥-٩٦.

ويؤكد هيجل هيمنة الدولة على المجتمع المدني ، عندما يرى أنه ليس قطباً متصارعاً مع الدولة ، وإنما هو مجرد مرحلة تؤدي إلى الدولة ، فالمجتمع المدني هو اللحظة الثانية من الحياة الأخلاقية أو الأخلاق الاجتماعية Sittlichkeit^(٤) ، أما اللحظة الأولى فهي الأسرة ، واللحظة الثالثة والنهائية فهي الدولة . هذا حسب التقسيم الخارجي الذي يقدمه هيجل ، لكنه من ناحية أخرى يعتبر الدولة هي الأساس الحق للأسرة والمجتمع المدني رغم أن الدولة تخرج منهما ، ومن ثم «فإن الدولة بما هي كذلك ليست بالفعل نتيجة بمقدار ما هي بداية ، ففي داخل الدولة تطورت الأسرة لأول مرة إلى المجتمع المدني . إن فكرة الدولة نفسها هي التي شطرت ذاتها إلى هاتين اللحظتين»^(٥) .

فرغم أن هيجل نفسه تناول الدولة من حيث الترتيب بعد المجتمع المدني ، لكن هذا لا ينفي أن هيجل يعتبر الدولة بما هي كذلك هي الأساس . فالدولة عنده هي النهاية وفي الوقت نفسه هي الأساس أو البداية .

(٤) تترجم كلمة Sittlichkeit الألمانية عادة في مؤلفات هيجل - كما يقول أنوود - بـ «الحياة الأخلاقية Ethical life ، لكنها تترجم أحياناً بـ «الأخلاق الاجتماعية Social Ethics» أو «أخلاق العرف» . وهي مشتقة من كلمة Sitte وهي كلمة ألمانية قومية التي تعني «العرف» أو «العادات» ، وهي نمط من السلوك تمارسه غالباً جماعة اجتماعية معينة كالأمة أو الأسرة أو الطبقة ، ويتم النظر إليه على أنه معيار السلوك المهدب . . . ويميز هيجل منذ فترة مبكرة بين كلمتي Sittlichkeit & Moralitat ، فالأخيرة هي الأخلاق الفردية يصل إليها المرء بعقله الخاص أو ضميره أو وجدانه ، أما الكلمة الأولى فهي المعايير الأخلاقية المطمورة في عادات المجتمع وتقاليده ومؤسساته . . . وقد استخدم هيجل Sittlichkeit في «أصول فلسفة الحق» لتدل على الأخلاق الاجتماعية التي تشمل أخلاقيات الأسرة والمجتمع المدني والدولة . لمزيد من التفاصيل انظر : ميخائيل أنوود ، معجم مصطلحات هيجل ، ص ١٨٠-١٨٣ .

(٥) هيجل ، أصول فلسفة الحق ، ص ٤٩٣ .

ويكشف أسلوب مناقشة هيجل للمجتمع المدني عن كونه يستحضر الدولة في الخلفية المرجعية؛ لأنه يريد أن يثبت أن المجتمع المدني سيظل متناقضاً ما لم تتدخل الدولة لترفع هذا التناقض.

وهذا ما جعلنا نحكم بأن التصور المفتاحي لفهم فلسفة هيجل السياسية هو نظريته في الدولة، على العكس من أنطونيو جرامشي Antonio Gramsci (١٨٩١-١٩٣٧) الفيلسوف الإيطالي الماركسي اللينيني، فنقطة البدء في فلسفته السياسية والتصوير المفتاحي لها هو المجتمع المدني.

ومن ثم فإن الدولة لها الكلمة العليا على الجميع: الأفراد، المجتمع المدني، الكنيسة.

وتتكون فكرة الدولة عند هيجل من ثلاث لحظات، هي:

١- القانون الدستوري: وهو الذي ينظم الدولة، ويحدد كيان الدولة بوصفها كياناً سياسياً فردياً ومستقلاً، ويقسم الدستور الدولة إلى ثلاثة أقسام:

(أ) السلطة التشريعية.

(ب) السلطة التنفيذية.

(ج) سلطة الملك.

ويعتبر هيجل أن سلطة الملك هي السلطة المهيمنة النهائية!^(٦) ويرفض هيجل مبدأ الفصل بين السلطات باعتباره سيؤدي إلى تدمير الدولة! ويعتبر أن الملكية الدستورية أعلى تطور وصلت إليه الدولة.

(٦) المرجع السابق، ص ٥٣٣.

٢- القانون الدولي: الذى يحكم العلاقة بين الدول المستقلة.

٣- تاريخ العالم بوصفه التحقق الفعلى لفكرة الدولة، وينقسم إلى أربع مناطق رئيسية: العالم الشرقى، العالم اليونانى، العالم الرومانى، العالم الجرمانى.

وفى كل لحظة من اللحظات السابقة لا يكف هيجل عن تأكيد سلطة الدولة على حساب المجتمع المدنى بعامة والفرد بخاصة. وذلك على عكس التصور الليبرالى الذى يحتل فيه الفرد محور الارتكاز فى البناء السياسى، ويتمتع فيه المجتمع المدنى بقسط وافر من الحرية.

■ اليمين الليبرالى الجذرى؛

يتميز مفهوم المجتمع المدنى الذى نطرحه عن مفهومه فى اليمين الليبرالى الجذرى الذى يؤكد الاستقلالية التامة للمجتمع المدنى وعدم خضوعه لأى شكل من أشكال المراقبة من الحكومة، ويرى أن دور الحكومة ينبغى أن يكون صغيراً ومحدوداً جداً، ويبالغ فى القول بحرية السوق والتجارة والاستثمار على نحو غير محدود، كما يبالغ فى القول بالمنافسة العالمية دون قواعد، وانتشار الخصخصة بلا ضوابط؛ فنزعت السوقية غير محدودة ومبالغ فيها إلى حد التطرف. فهو يؤكد النزعة الفردية الاقتصادية بلا أية قيود، أما سوق العمل فهو حر تماماً وبشكل مطلق.

ويرى اليمين الليبرالي الجذري عدم المساواة الاجتماعية اعتقاداً منه بأن المساواة تقضى على التميز الفردي وتؤدي إلى نشوء مجتمع من الأفراد المتماثلين بشكل آلي ميكانيكي، أي أنهم أفراد متشابهون مثل تشابه النسخ.

■ الشراكة بين المجتمع المدني والحكومة:

إن العلاقة المثلى للمجتمع المدني مع الحكومة أو الدولة ليست في إحكام هيمنة الحكومة على المجتمع المدني، ولا في إضعاف سلطة الحكومة وجعلها هشة، بل في الشراكة بينهما في تنمية المجتمع، وفي إحداث تغيير اجتماعي وفكري. وتتمثل هذه الشراكة ليس فقط في الجوانب المتقاطعة في العمل، بل أيضاً في الجوانب المنفصلة؛ لأنها - وإن بدت كذلك - تكمل بعضها بعضاً، ويمكن أن نوضح في هذا الصدد أي دور يمكن أن تقوم به الحكومة وأي دور يمكن أن يقوم به المجتمع المدني سواء فيما هو مشترك أو فيما هو منفصل، بذكر بعض الأمثلة على هذا الدور وعلى بعض المهام التي تنتظر كلا منهما، على النحو التالي:

١- لابد من تبادل الرقابة والنقد والنصيحة بين الحكومة والمجتمع المدني في إطار الدستور والقانون، فالتواصي بالحق فرض ضروري على أفراد كل أمة تريد لنفسها التقدم، قال تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۖ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾^(٧). والنصيحة هي جوهر الدين، قال

(٧) العصر: ٢، ٣.

الرسول ﷺ: «الدين النصيحة». قلنا: لمن؟ قال: «لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»^(٨). وقال رسول الله ﷺ: «إنه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتتكرون، فمن كره فقد برئ، ومن أنكر فقد سلم، ولكن من رضى وتابع»، قالوا: يا رسول الله، ألا نقاتلهم؟ قال: «لا، ما أقاموا فيكم الصلاة»^(٩). ومعنى هذا الحديث كما قال النووي: «من كره بقلبه ولم يستطع إنكاراً بيد ولا لسان فقد برئ من الإثم، وأدى وظيفته، ومن أنكر بحسب طاقته فقد سلم من هذه المعصية، ومن رضى بفعلهم وتابعهم فهو العاصي»^(١٠).

٢- من جهة أخرى، على المجتمع المدني الصحيح أن يساعد في مراقبة الأمن في المجتمع المحلي الصغير دون اعتداء على الحريات الشخصية، والإبلاغ عن الحوادث التي تقع، من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. كما أن عليه أن يقوم بنوع من الرقابة الذاتية على نفسه ضد الفساد الداخلي، وممارسة النقد الذاتى الموضوعى بأنواعه. والنقد الموضوعى مطلب إلهي، وأخص خصائص الأمة (أو المجتمع المدني) بيان طرق الخير والنقد الإيجابي (الأمر بالمعروف) والنقد السلبي (النهي عن المنكر)، قال تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(١١).

(٨) رواه مسلم.

(٩) رواه مسلم.

(١٠) النووي، رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، القاهرة، المكتبة القيمة، بدون

تاريخ. ص ٨٢.

(١١) آل عمران: ١٠٤.

٣- على المجتمع المدني أن يحمي الأفراد من القوة الطاغية لبعض الجهات ذات القوة في الدول المختلفة، وللنقابات ومنظمات حقوق الإنسان دور كبير في هذا الصدد.

٤- على الحكومة - في إطار الدستور والقانون - أن تحمي الأفراد من صراعات المصالح التي لا يخلو منها المجتمع المدني أبداً.

٥- على الحكومة أن تحمي المجتمع المدني من فساد بعض أعضائه من أهل الارتزاق، وهذا لا يعنى إطلاق سلطة الدولة؛ لأن الدولة هنا ينبغي أن يقف تدخلها عند حدود الادعاء القانوني، أما المحاكمات فهي لا تخضع إلا للأجهزة القضائية التي يجب أن تعمل باستقلال مطلق عن الحكومة، وهذا الاستقلال لا يكون من حيث اتخاذ القرار والحكم القضائي دون تأثير مباشر فحسب، بل ينبغي أن يكون على مستوى طبيعة تكوين وبنية الجهاز القضائي أيضاً لمنع التأثير غير المباشر. وبدون الاستقلال البنوي لا يمكن أن يكون ثمة استقلال في الأحكام.

٦- للمجتمع المدني دور كبير في مساعدة الحكومة على المساهمة في تقديم الخدمات العامة، ورعاية الأيتام، والمعاقين، والمسنين، وتقديم الخدمات العلاجية، ومحو الأمية.

٧- على المجتمع المدني عبء كبير في مجال البيئة: أعمال النظافة في المجتمع المحلي، الإبلاغ عن المصانع والورش الملوثة للبيئة، زراعة المناطق المحيطة بالبيوت وأمامها، واستغلال المساحات الفارغة لعمل حدائق... إلخ. ولنشر الوعي البيئي أهمية كبرى؛

لأنه لا عمل بدون وعي، وللدين دور كبير في هذا الصدد؛ لأنه يشتمل على مُحفِّزات للفعل أكثر تأثيراً في دفع الناس للعمل التطوعي، قال رسول الله ﷺ: «إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فليغرسها»^(١٢). والفسيلة هي النخلة الصغيرة تُقَطَّع من الأم أو تَقْلَع من الأرض فتُغرس، وتطلق على أي جزء من النبات يُفصل عنه ويُغرس. وقال النبي ﷺ: «إمطة الأذى عن الطريق صدقة»^(١٣).

٨- على المجتمع المدني مساعدة الحكومة في مكافحة البطالة، من خلال تقديم القروض الحسنة، أي القروض بلا فوائد؛ لتشجيع المشروعات الاقتصادية الصغيرة. ويمكن له في هذا الصدد توجيه أموال الزكاة والصدقات في مساعدة الفقراء على القيام بهذه المشروعات، بدلاً من الطريقة التقليدية التي علَّمت الفقراء أن يكونوا عالة على المجتمع دون بذل أي جهد في سبيل عمل شريف، وذلك على غرار بنك الفقراء في بنجلاديش. وكذلك عمل دورات تدريبية لنقل وتنمية المهارات الإنتاجية التي تساعد على تهيئة العاطلين للعمل، أو تساعد الذين يرغبون في تطوير أنفسهم وتحسين مستوى عملهم، أو تغيير مجاله.

٩- لا بد أن تنتهج الحكومة سياسات عملية لمواجهة الفقر، مثل تقديم القروض الصغيرة لتدعيم المشروعات الصغيرة، ولتشجيع المبادرات الاقتصادية من الأفراد والشركات الصغيرة ومنظمات المجتمع المدني، وإنشاء مراكز للتدريب على المهارات الوظيفية والمهنية والإنتاجية التي يحتاجها المجتمع، وخلق فرص عمل

(١٢) رواه البزار، ورجاله أثبات ثقات. مجمع الزوائد، ج ٤/ ص ٦٣.

(١٣) رواه البخاري، باب ٢٥ إمطة الأذى، ج ٢/ ص ٨٧١.

مناسبة. ولا بد من تدعيم الحكومة للأنشطة التي تضطلع بها الجماعات المحلية خاصة في المناطق الفقيرة والمهمشة تدعياً مالياً؛ فموارد الحكومة ضرورية في هذا الجانب.

١٠- حتى لا تتعرض الفئات الاجتماعية الهشة لمزيد من التهميش؛ فلا بد أن تقوم الدولة بواجباتها في حماية تلك الفئات ورعايتها.

١١- من جهة أخرى، على المجتمع المدني عبء كبير في هذا السياق من حيث المراقبة والتفعيل، وحماية الجماعات الهشة، والمشاركة الفعالة في مواجهة الأزمات... إلخ.

١٢- للدولة دور أساسي وجوهري في ضبط نظام الاستهلاك والاحتياجات وحماية السوق من التدخلات المفتعلة والاحتكارية والإغراقية. فإذا لم يكن مفر من تبني نظام السوق والتوسع في سياسات الخصخصة، فينبغي ألا يترك السوق بلا ضوابط؛ فالحرية ليست مرادفة للفوضى، ولا بد من قدر من الحماية التنظيمية من خلال القانون؛ حتى لا تتسع الفجوة بين الفقراء والأغنياء.

١٣- على أجهزة الحكومة المعنية ومؤسسات المجتمع المدني عمل برامج فعالة وعملية لنشر الوعي الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في مختلف الطبقات، ولا سيما الطبقات الدنيا، والتركيز على نشر ثقافة التنمية والإنتاج، وتفعيل مشاركة المواطنين، وتهيئة المناخ العام لجعل كل مواطن يشعر أن أي عمل إيجابي - ولو كان صغيراً - سوف يساهم في عملية التنمية والتقدم، وغرس مفاهيم عمل الخير الإيجابي؛ أعني الذي ينعكس على عملية التنمية والبناء والتعمير والإنتاج.

إن العبء كبير على المجتمع المدني، وينبغي أن يقوم بمسئوليته، ولا يصبح هو بدوره عالة على الحكومة. كما أن العبء كبير على الحكومة، لكن دورها والعبء الواقع عليها لا يبرر لها الهيمنة على المجتمع المدني، أو السيطرة الشمولية عليه؛ لأن الدولة كما يقول دوركايم: «إذا كان لديها الحرص على أن يكون لها وجود في كل مكان، فسوف لا توجد في أي مكان»⁽¹⁴⁾.

وإذا ما رفعت الدولة هيمنتها عن المجتمع المدني، فإنها سوف تفسح المجال للمجتمع المدني للقيام بواجباته في مشاركتها على أفضل صورة إذا كان أعضاء هذا المجتمع على درجة من الوعي والنزاهة والشعور بالمسئولية، وفي هذه الحالة سوف يقدم المجتمع المدني للمجتمع العام رأس المال البشري الذي يعتمد عليه؛ لأن المجتمع المدني الحر، في إطار منظومة قانونية عادلة دون تدخل الدولة، يؤدي خدمة كبيرة إلى المجتمع العام، وسوف يسهم في «إيجاد الشخص الصالح، والأمانة Fidelity، والشعور بالواجب، وبذل الذات، والشرف، والخدمة، والالتزام، والتحمل أو التسامح Tolerance، والاحترام، والعدل، والشجاعة، والنزاهة، وبذل الجهد، والوطنية، واحترام الآخرين، والتوقير، وتقدير الآخرين»⁽¹⁵⁾.

ويعتبر جون جراي في كتابه «يقظة التنوير Enlightenment's Wake» أن هيمنة الدولة على المجتمع المدني تؤدي إلى القضاء عليه، أما ترك

(14) Anthony Giddens, Durkheim on Politics and the State. Cambridge, Polity Press, 1986, p. 57.

(15) David Green, Reinventing Civil Society, London, Institute of Economic Affairs, 1993, p. viii.

المجتمع المدني يعمل دون تدخل في إطار منظومة قانونية فسيؤدي إلى نموه وتقدمه، شأنه في ذلك شأن السوق الذي ينمو نتيجة للمبادرة الفردية والعمل الحر^(١٦).

إن المجتمع المدني يقدم روابط جماعية تستطيع أن تحقق الكثير للمجتمع العام، بل تحقق ما لا تستطيع أن تحققه أي حكومة في القضاء على النزعات الفردية الأنانية غير المستنيرة، ويؤكد روبرت وثنو Robert Wuthnow معنى قريباً من هذا عندما يقول: «تقوم الجماعات الصغيرة بدور يفوق إلى حد كبير ما يعتقده كثير من المنتقدين لها؛ لأن الروابط التي تنشئها ليست ضعيفة على الإطلاق؛ حيث يستشعر الناس فيها وجود من يتولاهم بالرعاية؛ حيث إن كلاً منهم يساعد الآخر.. وتكشف العلاقات التي توجد بين أعضاء الجماعات الصغيرة عن كوننا لسنا مجتمعاً من مجموعة من الأفراد المنعزلين الذين يطمع كل واحد منهم في النجاة بنفسه فقط»^(١٧).

ولن تنضبط العلاقة بين الحكومة والمجتمع المدني بدون الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية. وإذا أراد المجتمع بمعناه العام تحقيق العدالة القانونية والمساواة المستنيرة، والقضاء على التمييز والنبذ والتفرقة ومراكز القوة، وضمان الحريات العامة، وترسيخ الطابع السلمي والحضاري للصراع - فلا سبيل إلى ذلك إلا بتكريس مبدأ الفصل بين السلطات Separation of Powers

(١٦) انظر:

John Gray, Enlightenment's Wake, London, Routledge, 1997, p. 103.

(17) Robert Wuthnow, Sharing the journey. New York, Free Press, 1994, p. 12.

التشريعية والقضائية والتنفيذية، فلا فاعلية للديمقراطية دون هذا الفصل. وأول من قال بفصل السلطات في الفكر الغربي هو جون لوك، وجاء بعده شارل دي مونتسكيو Charles de Montesquieu (١٦٨٩ - ١٧٥٥) فتوسع فيها في كتابه «روح القوانين»، وانتقد بشدة الحكم المطلق^(١٨).

ولا بد أن يصحب ذلك تنشيط المجتمع المدني، وتفعيل دور القطاع الثالث (المنظمات غير الهادفة للربح أو القطاع الأهلي)، وإيجاد علاقة مشاركة فعالة مع الحكومة، وتفعيل الدور الاجتماعي لرجال الأعمال والقطاع الخاص، وتجاوز الاعتقاد التقليدي الذي يؤمن به ويردده أهل اليسار بأن «الحكومة هي الحل»، وكذلك تجاوز ما يقوله الفوضويون وأهل اليمين الليبرالي الجذري بأن «الحكومة هي العدو». بل تجاوز ما يعتقده البسطاء والعامة من أن «الحكومة هي سبب كل المشكلات، وأن كل واجبات الإصلاح تقع على عاتقها»!

أما المؤسسة التشريعية فهي مؤسسة منتخبة، وينبغي ألا تكون جزءاً من المجتمع المدني ولا من الدولة؛ حتى تكون معبرة عن مصالح القاعدة العريضة؛ أي عن المجتمع العام في شموله، وحتى لا تستغلها النخبة الحاكمة في سن تشريعات تحقق مصالحها الخاصة وتساعد على احتكارها للسلطة، وحتى تكون بمعزل عن تأثير أي جماعات مصالح يمكن أن تنشأ داخل المجتمع المدني وعن الصراعات التي قد تقع بين أطرافه.

(١٨) انظر:

M. Rosenthal & Yudin, A dictionary of Philosophy, p. 295, p. 406.

■ المجتمع المدني والقضاء والقانون:

ينبغي أن تظل المؤسسة القضائية مؤسسة مستقلة عن المجتمع المدني وعن الدولة في الوقت نفسه؛ حتى تكون بعيدة عن ضغط الدولة من ناحية وضغط أى لوبي يتكون داخل المجتمع المدني من ناحية أخرى؛ وحتى تكون السلطة النهائية التى ينبغي أن تحسم بشكل سلمى وقانونى أى صراع انطوى على تجاوز للدستور أو القانون، سواء صدر ذلك عن أى طرف داخل المجتمع المدني أو داخل الدولة.

ولا سلطة فوق المجتمع المدني إلا سلطة القانون؛ لأن المجتمع المدني هو روح الأمة وأساس تقدمها؛ إن استقام استقامت الأمة، وإن اعوج أو انحرف تراجعت الأمة ومال حالها بقدر هذا الاعوجاج أو الانحراف.

وهنا يأتى دور القضاء ودور القانون، فالقضاء نظام قانون يحل الصراع سلمياً بين مختلف الأطراف عن طريق الحسم القانونى، والقيمة الأساسية فيه هي العدالة. وينبغي أن يظل بعيداً عن تأثير المجتمع المدني أو سلطة الحكومة.

ومن الضروري أن يحكم القانون المجتمع المدني؛ لأن المجتمع المدني يصل بسبب نظام الحاجات إلى حالة من الانقسام والصراع، وبداية الخروج من هذه الحالة هي تحقيق العدالة القانونية بواسطة الهيئة القضائية.

ذلك أن التبادل بين أفراد المجتمع المدني يستلزم مجموعة من القوانين التى تنظمه لضمان إحقاق الحق. والحق يتخذ شكل القانون؛

لأن القانون يجعل الحق واقعاً فعلياً؛ حيث يُخضع الفوضى في المعاملات لقواعد، ويضمن سلامة النظام الرأسمالي.

إذن فالقانون هو الذي يحكم المعاملات الإنسانية في المجتمع المدني. وللثقافة والتربية دور في ذلك؛ فبهما يتحول الحق المجرد إلى قانون معروف وواضح ومسوغ عقلياً ومُعترف به من الناس جميعاً، ويسعون جميعاً إلى تحقيقه بشكل كلي على أرض الواقع، دون تمييز بين فرد وآخر؛ فالناس جميعاً سواء أمام القانون، لا فرق بينهم بسبب الدين، أو العرق، أو الجنسية.

ومن الملاحظ أنه رغم استحالة المساواة الطبقية بين الناس، بحكم العوامل الطبيعية وتفاوت الذكاء والمهارات والعمل، فإن من الضروري المساواة القانونية بينهم رغم عدم المساواة الطبقية؛ لأنهم جميعاً متساوون في كونهم بشرًا؛ أي متساوون كأشخاص في الماهية الإنسانية، فأى فرد هو شخص كلي، وهذا «تصور يتحد فيه الناس جميعاً: فالإنسان يعتبر إنساناً بفضل إنسانيته وحدها، لا بسبب أنه يهودى، أو كاثوليكي، أو بروتستانتي، أو ألماني، أو إيطالي... إلخ»^(١٩).

ويقر الإسلام التفاوت الطبقي: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾^(٢٠)، لكنه في الوقت نفسه يقرر المساواة في القيمة الإنسانية الكلية، ويكرس المساواة أمام القانون بصرف النظر عن المكانة الاجتماعية أو الديانة أو العرق أو الجنسية أو غير ذلك.

(١٩) هيجل، أصول فلسفة الحق، ترجمة د. إمام عبد الفتاح إمام، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٦. ص ٤٥١.

(٢٠) الزخرف: ٣٢.

أما المساواة في القيمة الإنسانية فقد قال الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾^(٢١). وروى أحمد، والحاثر، وابن أبي حاتم، من طريق أبي نضرة، حدثني من شهد خطبة النبي ﷺ بمنى وهو على بعير يقول: «يا أيها الناس إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على عجمي، ولا لأسود على أحمر، إلا بالتقوى، خيركم عند الله أتقاكم»^(٢٢).

وقد أخرج الطبري في كتاب آداب النفوس عن مالك الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله لا ينظر إلى أحسابكم، ولا إلى أنسابكم، ولا إلى أجسامكم، ولا إلى أموالكم... وإنما أنتم بنو آدم...»^(٢٣).

هذا عن المساواة في القيمة الإنسانية، أما المساواة أمام القانون فقد أخرج البخاري عن عائشة رضي الله عنها: أن قریشاً أهمهم شأن المرأة المخزومية التي سرقت فقالوا: ومن يكلم فيها رسول الله ﷺ؟ فقالوا: ومن يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد حب رسول الله ﷺ؟ فكلمه أسامة، فقال رسول الله ﷺ: «أتشفع في حد من حدود الله؟!»، ثم قام، فخطب، ثم قال: «إنما أهلك الذين قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد! وإيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها»^(٢٤).

(٢١) الحجرات: ١٣.

(٢٢) انظر في شرح الحديث وتبعية وتحقيق رواياته: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب، بيروت، دار المعرفة، ١٣٧٩ هـ، ج ٦/ص ٥٢٧.

(٢٣) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أحمد عبد العليم البردوني، القاهرة، دار الشعب ١٣٧٢ هـ، الطبعة الثانية، ج ١٦/ص ٣٤١، ٣٤٢.

(٢٤) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، تحقيق د. مصطفى ديب البغا، بيروت دار ابن كثير، اليمامة، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م الطبعة الثالثة، حديث رقم ٣٢٨٨، ج ٣/ص ١٢٨٢.

إذن فالمساواة أمام القانون ضرورية في الإسلام كما هي ضرورية في المجتمع المدني.

وقيام المؤسسة القضائية قياماً مستقلاً واجب من الواجبات التي يتحتم على السلطة القيام بها، وهي حق من حقوق المجتمع المدني.

وتطبيق المؤسسة القضائية للعقاب، ليس من قبيل الثأر والانتقام، بل هو تحقيق للتصالح بين الحق وذاته في العقاب، وبين القانون ونفسه، وتحقيق للتصالح بين الجاني والقانون.

وينبغي احترام قرارات المؤسسة القضائية والتسليم بسلطانها المطلقة في تطبيق القانون؛ فهي لا تهدف إلا إلى حماية المجتمع المدني، وكل فرد يتمتع بهذه الحماية.

والقانون هو الذي يحدد مسار النزاع أمام القضاء عن طريق الإجراءات القانونية التي قد تطول. وكل طرف من حقه اتباعها، لكنها قد تتحول إلى ظلم نظراً لما بها من شكليات وإجراءات مطولة. ولا شك أن هذه ملاحظة يجب الوقوف عندها؛ لأن العدل البطيء يؤذي أصحاب الحقوق، ولا سيما إذا كانت القضية تنطوي على مساس بالسمعة، أو فقدان أموال، فإن صاحب الحق لابد أنه يضار من طول إجراءات القضية.

لذا فمن الأفضل كثرة عدد القضاة والهيئة القضائية بشكل عام مع التدريب الكافي لهم على أداء الأعمال القضائية أداءً عالياً يتناسب مع أهمية هذه المهنة في حياة الناس وحفظ سلامة واستقرار المجتمع المدني، ومن ناحية أخرى الاجتهاد في تبسيط الإجراءات القضائية

عن طريق المجالس التشريعية، وإيجاد الوسائل الكفيلة بعدم لجوء بعض المحامين للأساليب الملتوية في النزاع القضائي، وردعهم بتوقيع عقوبات على من يلجأ لهذه الأساليب منهم، وإيجاد وعى قضائي يعمل على إحباط طلبات الخصوم التي لا يكون هدفها سوى إطالة النزاع، فضلاً عن تحويل الجوانب الإدارية في المحاكم إلى الأسلوب الإلكتروني، وهي من مكتسبات عصرنا، وتطوير وتوفير أدوات الطب الشرعي وأدوات التحقق من سلامة المستندات عند خبراء وزارة العدل.

وثمة أمور ينبغي الالتزام بها في المحاكمات؛ لأنها ضرورية لتحقيق العدالة، منها أنه يجب على الخصوم وأطراف النزاع المثول أمام القاضي، لا فرق بين قوى وضعيف.

كما يحق لأي فرد من أفراد المجتمع المدني أن يشاهد المحاكمات، ومن الضروري أن تكون المحاكمات علانية؛ لأنها لا تخص أطراف النزاع فقط، بل هي تخص المجتمع المدني كله، ثم إن العلانية تمثل نوعاً ما من الضمان للالتزام القاضي بتطبيق القانون، وهي نوع من الرقابة التي يمارسها المجتمع المدني على القضاة. هذا باستثناء قضايا الأحوال الشخصية، فينبغي أن تكون الجلسات مغلقة؛ لأن ثمة أموراً حساسة أحياناً ينبغي عدم الاطلاع عليها خارج نطاق الأسرة.

ومن هنا لا يحق فقط لأفراد المجتمع المدني حضور جلسات المحاكمة ومتابعة الإجراءات، بل لابد من أن يكونوا على معرفة

بالقانون؛ لأنه إذا ما اقتضت معرفة القانون وإجراءاته على طائفة المحامين «فإن أعضاء المجتمع المدني الذين يعتمدون على كدهم في معيشتهم، وعلى علمهم، وإرادتهم، يبقون غرباء عن القانون، ليس فقط بالنسبة لتلك الجوانب من القانون التي تمس أمورهم الشخصية وأخص خصائصهم، بل غرباء عما هو جوهري فيه، وعن أساسه العقلي؛ أي عن الحق نفسه، والنتيجة أن يتحولوا إلى قصر أو حتى عبيد بمعنى ما لطبقة المحترفين القانونيين»^(٢٥).

وتمر عملية التقاضي بمرحلتين؛ ف«هناك أولاً: مسار التحقيقات، وهناك ثانياً: الخطوات التفصيلية للإجراءات بين الطرفين المتنازعين»^(٢٦). والمرحلة الأولى هي التي تتولاها النيابة، والمرحلة الثانية هي التي تتولاها المحكمة.

ووظيفة القاضي هي فقط تطبيق القانون، بحكم معرفته التفصيلية به وعلمه كيفية تنزيل القانون على الوقائع الجزئية.

ولابد أن يتم التحقق من الأدلة المقدمة قبل أي حكم يصدر، وينبغي أن يكون هذا التحقق بطريقة تجريبية مادية، عن طريق المعاينة الحسية الملموسة للأدلة المادية وأقوال الشهود، وليس عن طريق التفكير النظري أو الاستدلال المنطقي الصوري. ثم استنتاج ما يؤدي إليه المضمون التجريبي لهذه الأدلة، وتنزيل القواعد القانونية على تلك الحالة الخاصة، والتوصل إلى الحكم الملائم.

(٢٥) هيجل، أصول فلسفة الحق، ٤٧٤.

(٢٦) المرجع السابق، ٤٧١.

■ الخلاصة:

إذا أراد المجتمع بمعناه العام تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة المستنيرة، وتضييق الهوة بين الفقراء والأغنياء، والقضاء على التمييز والنبذ والتفرقة، وضمان الحريات العامة، وترسيخ الطابع السلمى والحضارى للصراع - فلا بد من الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدنى، وتبادل الرقابة والنقد والدعم والحماية، واستخدام الحكومة لمواردها فى تدعيم الأنشطة التى تضطلع بها الجماعات المحلية خاصة فى المناطق المهمشة والفقيرة، وتقديم القروض الصغيرة بلا فوائد؛ كوسيلة لتشجيع المبادرات الاقتصادية المحلية للأفراد، وتشجيع الشباب على المبادرة بالمشروعات الإنتاجية الصغيرة. وعلى الدولة أن تحمى الأفراد من صراعات المصالح التى لا يخلو منها المجتمع المدنى أبداً فى حدود الدستور والقانون.

ومن جهة أخرى، على منظمات المجتمع المدنى أن تحمى الأفراد من القوة الطاغية لبعض أجهزة الدولة إذا كانت مخالفة للدستور والقانون، كما أن عليها أن تساعد فى مراقبة الأمن فى المجتمع المحلى الصغير، والإبلاغ عن الحوادث التى تقع فى نطاقه كشكل متحضر من أشكال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^(٢٧). . . إلى آخر تلك الأدوار التى يمكن أن يقوم بها المجتمع المدنى فى نطاق المشاركة مع الحكومة، والتى يمكن أن تقوم بها الحكومة للمشاركة مع المجتمع المدنى.

(٢٧) انظر: د. محمد عثمان الخشت، «الطريق الثالث فى عالم متغير»، جريدة الأهرام، صفحة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٥/١١/١٩٩٩.

الفصل الرابع

هل الديمقراطية ضرورية للمجتمع المدني؟

■ ماذا تعنى الديمقراطية؟

تعنى الديمقراطية أن الأمة مصدر السلطات، ومعنى هذا أن تقوم الأمة بانتخاب وكلائها أو نوابها انتخاباً سليماً صالحاً، وأن يكون للحكومة وزراء خاضعون لمراقبة نواب الأمة، ويكون لنواب الأمة حق التشريع، وإقرار الضرائب، ومراقبة صرفها ومحاسبة الوزراء على تصرفاتهم، ومسئوليتهم أمام النواب، ومنحهم الثقة أو سحبها منهم لبقائهم أو لبقاء بعضهم أو لخروجهم من الوزارة، وبالجمله تنسيق الأعمال على الوضع الذى ترضيه. وعلى ذلك، فالديمقراطية معناها أن تحكم الدولة بواسطة الشعب ولمصلحة الشعب. هذا هو مبدأ الديمقراطية ومعناها.

والديمقراطية لغوياً هى حكم الشعب، وهى مصطلح أصله يونانى؛ فقد كانت أثينا والمدن اليونانية تحكم قبل الميلاد (٥٧٨ ق.م - ٣٣٥ ق.م) بواسطة ما يسمى بالديمقراطية المباشرة، وكان الرجال فقط يجتمعون فى الساحة العامة ويقترحون القوانين ويصوتون عليها، ثم يتم اختيار بعض الرجال بواسطة القرعة؛ لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه. وجدير بالذكر أنه لم يكن يوجد فى ذلك الوقت أى دور للمرأة فى السياسة والإدارة، فالديمقراطية اليونانية استبعدت المرأة والعبيد، ولم يكن مفهوم «حقوق» المواطن معروفاً لديهم كما هو متعارف عليه فى عصرنا^(١).

(١) جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرين، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠، ج ٢/ ص ٧٤٦.

وفي العصر الحديث كان من أهم المفكرين الذين دعوا إلى الديمقراطية الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو (١٦٨٩-١٧٥٥)، ومن مؤلفاته كتاب «روح القوانين» الذي دعا إلى الحكم الديمقراطي، واعتبر أن «طبيعة الديمقراطية أن الشعب فيها ملك ورعية في آن واحد»^(٢).

وكذلك جون لوك John Lock (١٦٣٢-١٧٠٤م) الفيلسوف الإنجليزى، صاحب نظرية العقد الاجتماعى Social Contract، وهى من أهم النظريات السياسية - الاجتماعية التى أثرت فى تكوين النظام الديمقراطى - الغربى - الليبرالى. وطرح لوك فكرة العقد الاجتماعى لمواجهة الاستبداد السياسى، وقال إنه لا يجد هناك حقاً إلهياً للحكام والملوك؛ لأن الله خلق الإنسان على أساس المساواة. وآمن بحق الأفراد فى التملك، وذلك هو نهج «القانون الطبيعى»، وذهب لوك إلى «أن الفوضى ليست البديل الوحيد للاستبداد، فهناك الحكم الدستورى المقيد الذى يمنع الفوضى والاستبداد معاً»^(٣).

وذهب إلى أن أهم الحقوق الطبيعية هى الحق فى الحياة والحق فى الحرية والحق فى الملكية الشخصية. وأن هذه الحقوق غير قابلة للنقاش؛ لأنها تولد مع الإنسان ولا يحق لأى إنسان آخر سحبها منه. ورأى أن أفراد المجتمع يتنازلون عن جزء من حريتهم للحكام؛ من أجل حفظ الأمن ورعاية المصالح المشتركة. وهذا التنازل عن بعض الحريات الفردية للسلطة المركزية مقيد باتفاقية أو عقد أو دستور متفق

(٢) يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، بيروت، دار القلم، بدون تاريخ، ص ١٩٦.

(٣) د. عبدالوهاب أحمد الأفندى، الإسلام والدولة الحديثة، لندن، دار الحكمة، بدون تاريخ، ص ٢١.

عليه بين أفراد المجتمع والحكام ، وأن شرعية الحاكمين ليس لها مكان إذا لم يوجد مثل هذا العقد .

وقد أثرت أفكار لوك على القادة الأمريكيين ، مثل توماس جيفرسون ؛ ولهذا فإن الثورة الأمريكية ضد التاج البريطاني في عام ١٧٧٦م تبنت جميع أفكار جون لوك وضمنتها في إعلان الاستقلال الأمريكي .

ويوجد مفكر آخر من رجال الديمقراطية ودعاتها هو «جان جاك روسو» الفرنسي (١٧١٢-١٧٧٨م) صاحب كتاب «العقد الاجتماعي» وغيره من المؤلفات . كما ظهر غيرهم من رجال السياسة والاقتصاد والاجتماع ، إلى أن قامت الثورة الفرنسية الكبرى سنة ١٧٨٩م ، فحطمت الأغلال ، ورفعت شعار «حرية ، مساواة ، إخاء» ، وهو الشعار الذي تبناه سائر الديمقراطيين^(٤) ، ثم تبعها ثورات أخرى في أوروبا تسعى إلى الديمقراطية والحرية ، وإلى نشر العدل بين الناس .

■ الديمقراطية آلية للحكم:

يجب التأكيد على أن الديمقراطية آلية للحكم وطريقة لتداول السلطة ، وليست مضموناً محدداً؛ لأن المضمون يختلف بين حزب وآخر ، ومن مجتمع إلى آخر ، ومن أيديولوجية إلى أخرى .

ولا شك أن الديمقراطية الحقيقية كآلية للحكم تظل هي أقل الآليات سوءاً؛ أي أن سوءاتها أقل من غيرها ، وأكثرها قدرة نسبياً على تحقيق

(٤) آل تورين ، ما هي الديمقراطية: حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية؟ ترجمة حسن قببسي ، بيروت ، دار الساقي ، ١٩٩٥ ، ص ١٠١ .

العدالة الاجتماعية؛ لأن الديمقراطية - أو هكذا ينبغي أن تكون - تعزز حكم الأغلبية التي لا تملك رءوس الأموال ولا يملك أفرادها - كلٌ على حدة - نفوذاً اجتماعياً أو سياسياً أو اقتصادياً، وبالتالي تساعد على موازنة المصالح بينهم وبين أصحاب رءوس الأموال وذوى النفوذ. كما أن الديمقراطية تعزز فرص منع الطغيان بأنواعه، وتعزيز الطابع السلمى للصراع بين القوى السياسية، وبالتالي حفظ السلام السياسى والاجتماعى، وتحقيق الفرز السياسى والاجتماعى، وتجديد الروح السياسية باستمرار، ورسم الحدود التى تضمن الحقوق وتصون الحريات دون خلط بين ما هو عام وما هو خاص، بل دون طغيان ما هو خاص بفرد على ما هو خاص بفرد آخر؛ لأنها تحدد معالم الحرية الخاصة، وفى الوقت نفسه تضمن هذه الحرية. كما تدعم مفهوم المواطنة حيث كل فرد يساهم بصوته فى تقرير مصير بلده، وله الحق من خلال القنوات المشروعة فى التعبير عن رأيه... إلخ. هذا على المستوى الداخلى.

■ هل الديمقراطية هي حكم الرعاع؟

توهم بعض الفلاسفة أن الديمقراطية هي حكم الرعاع، مثل أفلاطون الذى نقد الديمقراطية، وزعم أن هذا النوع من التنظيم الاجتماعى مقترن بـ «حكم الرعاع» الذى يتأثر بالخطابة التى تحرك عواطف الجمهور أكثر من تأثره بالفكر النير (والخاص بالقلّة أو بالملك - الفيلسوف، كما جاء فى جمهورية أفلاطون)^(٥). بل اعتبر

(٥) انظر: د. عبدالوهاب الكيالى، موسوعة السياسة، ج ٢/ص ٧٥٣.

أفلاطون النظام الديمقراطي «أحد أنظمة الحكم الفاسدة، وجعله يحتل المكانة قبل الأخيرة في دورته لأشكال الحكومات الفاسدة، بل جعل الطغيان - وهو أشد أشكال الحكم فساداً وسوءاً - نتيجة مباشرة للديمقراطية»^(٦).

ويعكس أفلاطون وجهة نظر نخبوية متعالية وضيقة الأفق، ولا تقل في مساوئها عن مساوئ الحكم الثيوقراطي Theocracy^(٧)؛ فهو لا يدرك قيمة الحرية ولا قيمة المساواة، فقد فهم الحرية على أنها نظير الفوضى، وظن أن الناس طبقات بحكم المولد، وليس بحكم العمل والجهد، ومن يولد عبداً أو يولد من أب من فئة العمال لا يمكن أن يتحول عن طبقته!^(٨) وقد أثبتت هذه التصورات فشلها؛ لأنها ضد مصالح الناس؛ وتأكيد لمصالح النخبة؛ ولأنها ضد القانون الطبيعي.

وكل من ينحاز إلى مصالح الناس لابد من أن يفتح المجال للديمقراطية، ويعطى المجتمع المدني المساحة اللائقة به، وفي ظني أنه لا يمكن أن يوجد مجتمع مدني حقيقي إلا بتفعيل الديمقراطية فيه وفي سائر قطاعات المجتمع العام.

ذلك أن الديمقراطية في المجتمع المدني غير منعزلة عن الديمقراطية في سائر قطاعات المجتمع العام. وإذا كانت الديمقراطية هي الأسلوب الأمثل في إدارة المجتمع المدني، فإنها لا يمكن أن تحقق

(٦) انظر: د. إمام عبدالفتاح، مسيرة الديمقراطية، ص ٦٠.

(٧) أي حكومة الكهنة أو رجال الدين الذين يعتقدون أنهم ممثلو الله في الأرض.

(٨) انظر تفاصيل رأيه في محاضرة الجمهورية، ترجمة د. فؤاد زكريا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥، ص ٤٧٥-٤٧٧.

أغراضها، بل لا يمكن أن تكون ديمقراطية حقيقية، دون أن تعم سائر القطاعات، من أسفل إلى أعلى، بحيث تصير ديمقراطية كاملة وليست ديمقراطية مبتورة بمعناها الغربى التقليدى أو بمعناها الشرقى المزيف؛ حيث إنها - بالمعنيين - ليست ديمقراطية بشكل كامل.

■ نقد الديمقراطية المعاصرة؛

العالم المعاصر الذى يرفع شعار الديمقراطية يشتمل على جوانب كثيرة غير ديمقراطية؛ فالدعاية الممولة من جماعات المصالح التى تملك الأموال والإعلام المنحاز غير المحايد يضلل الجماهير فى أثناء فترة الانتخابات. وتملك مجموعات الضغط القوية - وإن كانت قليلة العدد - تحقيق رغباتها إذا كانت متغلغلة فى النظام العام للدولة، كما هو الحال بالنسبة للوبى اليهودى فى الولايات المتحدة الأمريكية. وفى الولايات المتحدة الكلمة النهائية ليست للأصوات الناخبة، وإنما لـ«الكلية الانتخابية أو المجمع الانتخابى Electoral College»، فالمجمع الانتخابى لكل ولاية باستطاعته أن يرفض الشخص الذى انتخبه الشعب، وأعضاء المجمع الانتخابى يعينون للقيام بهذه المهمة ولهم الحق أن يرفضوا الشخص الذى انتخبه الشعب إذا لم يكن «مؤهلاً» بحسب تقييم المجمعات الانتخابية فى الولايات المتحدة. والتعيين يتم تقاسمه (بالأساس) بين أفراد الأحزاب السياسية المسيطرة على الساحة السياسية. وفى بريطانيا تضمن الأحزاب القوية عدم وصول أى أشخاص لا ترغب فيهم إلى منصب رئيس الوزراء. ويفرض قانون الانتخابات الرئاسية فى فرنسا على الذين يرشحون أنفسهم الحصول

على تركية عدد غير قليل من الشخصيات الفرنسية البارزة في المجتمع قبل أن يسمح لهم بالدخول في الانتخابات. فالانتخابات في الدول الغربية أو في غيرها ليست ديمقراطية بشكل كامل.

أضف إلى هذا أن أعضاء المجالس البرلمانية المنتخبة في معظم دول العالم لا يهتمون غالباً إلا بمصالح دوائرهم الانتخابية الخاصة ولا يركزون إلا على أولوياتهم الخاصة، وأولويات الجهات التي مولت حملاتهم الانتخابية. وفي كثير من النظم الديمقراطية تراعى الأحزاب المصالح الفردية لأعضاء الحزب على حساب الأحزاب الأخرى، كما أنها لا تراعى إلا المصالح الحزبية، وتضعها في المقام الأول على حساب المصلحة العامة!

وتتسم الإدارات الحكومية في معظم دول العالم، والأحزاب الفاشية أو ما يناظرها، والمؤسسات الكبرى بأنها ذات طابع استبدادي مطلق السلطة، وببيروقراطية. ورغبة صاحب أو أصحاب السلطة فيها هي أساس الشرعية؛ ولذا فهي تسلطية، فضلاً عن كونها تضيق الخناق على المجتمع المدني ومنظماته، وتبذل كل جهودها للانفراد بمناطق التأثير والنفوذ، وتستحوذ على مصادر الثروة، ولا تركز جهودها على تحقيق المصالح العامة إلا بشكل مظهرى دعائى وبمقدار ضئيل لذر الرماد في العيون لزوم المظهرية الإعلامية وتضليل الجماهير، وتعمل جاهدة على تحقيق مصالح النخبة من كبار الساسة والموظفين وأصحاب رءوس الأموال ورجال الأعمال وأصحاب النفوذ.

ولا تظهر هذه الأمور غير الديمقراطية في الدول الديمقراطية على مستوى السياسة الداخلية فقط لكل دولة، بل تظهر أيضاً وبشكل أكبر وأكثر حدة في السياسات الخارجية التي تحكم العلاقات بين دول الغرب ودول الشرق الأوسط خاصة العربية والإسلامية، وباستثناء إسرائيل المدللة، كما تظهر في العلاقات بين دول الشمال والجنوب والدول الغنية والفقيرة والقوية والضعيفة، ثم إن المنظمات والمؤسسات الدولية تحت سيطرة الدول القوية التي أنشأتها، تتظاهر بالديمقراطية، ولا تمارسها إلا بالقدر الذي يحقق مصالح الدول الكبرى، واستخدام حق الفيتو من الأمثلة على ذلك. ومن هنا فمن الواضح أن السياسات التي تنتهجها الدول الديمقراطية الكبرى في العلاقات الدولية ليست ديمقراطية، فالدول الديمقراطية الكبرى نفسها غير ديمقراطية في سياستها الخارجية^(٩).

■ أزمات الديمقراطية:

إذا كانت توجد أزمات في إدارة العلاقة بين أعضاء المجتمع المدني بعضهم بعضاً، أو بينهم وبين الدولة أو بين الدولة والشعب؛ فالحل دوماً هو في الديمقراطية. إن أزمات الديمقراطية لا تحل بالقضاء على الديمقراطية، بل بمزيد من الديمقراطية^(١٠). والدليل على ذلك أن

(٩) د. محمد عثمان الخشت، «الطريق الثالث في عالم متغير»، جريدة الأهرام، صفحة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٥/١١/١٩٩٩.

(١٠) انظر: د. إمام عبدالفتاح إمام، مسيرة الديمقراطية، ص ١٧. وأنتوني جيدنز، الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ص ١٠٧. ود. محمد عثمان الخشت، المجتمع المدني عند هيجل، ص ١٦٩ وما بعدها.

الدول المتقدمة والقوية هي الدول التي تطبق الديمقراطية بدرجة أكبر من غيرها على الأقل على مستوى السياسة الداخلية، وإن كانت غير ديمقراطية بشكل كاف.

وقد ظهر في القرن التاسع عشر كتابات وأحاديث تؤكد أن علاج مشكلات الديمقراطية هو المزيد من الديمقراطية، مثل وثائق حقوق الإنسان، الدساتير المكتوبة، حق الانتخاب للجميع، الاقتراع السري، الدوائر الانتخابية المتكافئة، تناوب المناصب، التعليم الإلزامي... إلخ. ولو تم تطبيق الديمقراطية السياسية وحقوق الإنسان وما إلى ذلك فسوف يؤدي هذا إلى العدالة الاجتماعية والاقتصادية^(١١).

■ الديمقراطية والسلام العالمي:

الديمقراطية هي أكبر ضامن للسلام الدولي؛ لأن المرء لا يكاد يجد دولتين ديمقراطيتين تتحاربان معاً. وترجع هذه الفكرة إلى كنط الذي يرى أن الشعب إذا كان يحكم نفسه فإنه يكون أكثر إعراضاً عن دفع تكاليف الحرب وعن مواجهة شعب آخر ديمقراطي، ويكون أكثر إدراكاً لإهدار الحرب لنفوس أبنائه ولموارده وطاقاته، كما تكون سبباً للديون التي هي بدورها قد تكون سبباً لحرب جديدة، وما تسببه الحرب من تعطيل نمو تقدم الطبيعة الإنسانية وإعاقة تحول الإنسان من حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع المدني، يقول كنط الفيلسوف الألماني:

(١١) كرين برينتون، تشكيل العقل الحديث، ص ٢٣٠.

«تبديد قوى الدول عن طريق الصرف على الأسلحة التي تستخدمها كل دولة في مواجهة غيرها، والدمار الناتج عن الحرب، وعلاوة على كل هذا احتياج الدولة الدائم لأن تكون في وضع استعداد للحرب - كل هذا يترتب عليه إعاقة النمو الكامل للطبيعة الإنسانية»⁽¹²⁾.

وما يدعم حالة السلم هذه قيام رابطة عالمية من الدول الديمقراطية التي تقوم على دساتير جمهورية ويحكمها مبدأ سيادة القانون؛ حيث ينص كمنط في المادة الأولى من المواد النهائية لتحقيق السلام الدائم على لزوم أن تكون الدولة ذات دستور جمهوري. ويتعين الجمهوري الضامن للديمقراطية في كل دولة، وبالتالي الضامن للسلم، بمجموعة من المبادئ هي:

«أولاً: مبادئ حرية أفراد المجتمع (بوصفهم بشراً).

وثانياً: مبادئ اعتماد الكل على تشريع واحد مشترك (بوصفهم رعايا).

وثالثاً: قانون المساواة بينهم (بوصفهم مواطنين)»⁽¹³⁾.

هذا فيما يتعلق بالدولة ذاتها، أما علاقاتها بالدول الأخرى فيتضح من المادة الثانية من المواد النهائية التي تنص على أن «قانون الدول يلزم أن يقوم على أساس اتحاد بين الدول الحرة»⁽¹⁴⁾.

(12) Kant, An Idea for a Universal History. in: Kant, On History. Indianapolis, Bobbs-Merril, 1963, p. 20.

(13) Kant, Perpetual Peace. in: Kant, on History. Indianapolis, Bobbs-Merrill, 1963, p. 20 p. 94.

(14) Kant, Perpetual Peace, p. 98.

إذن فالديمقراطية هي شرط من الشروط اللازمة لتحقيق السلام الدائم^(١٥)، وهي أكبر ضامن له.

■ من الكوجيتو الديكارتي إلى الكوجيتو السياسي:

عانت أوروبا لقرون طويلة افتقاد القدرة على أن تفكر لنفسها؛ حيث كان رجال الدين والملوك هم فقط الذين يفكرون ويريدون ويختارون، أما الشعوب فكانت مثل القطيع لا تفكر ولا تريد ولا تختار. وعندما أرادت أن تخرج من هذه الحالة من القصور، خرج ديكارت حاملاً هذا الحلم في مقولته الشهيرة «أنا أفكر إذن أنا موجود»؛ كرد فعل على سلبية التفكير التي كانت ترضخ لها أوروبا. لكن الكوجيتو الديكارتي كان قاصراً؛ لأنه قدم فلسفة للتفكير فقط، ولم يقدم فلسفة للفعل؛ لذا انتظرت أوروبا ما يزيد على قرنين حتى تمكن الفرنسيون مع جان جاك روسو من الوصول إلى فلسفة للفعل أدت لتحويل فرنسا من الملكية إلى الجمهورية، فتغير تاريخ فرنسا ومن بعدها تاريخ أوروبا كلها.

وفي هذه الأجواء التي تعيشها أمتنا يعيد التاريخ السؤال نفسه: هل نحن بحاجة إلى الكوجيتو الديكارتي القائم على التفكير وحده، أم نحن

(١٥) سعى كينيث والتز Kenneth Waltz إلى البرهنة على أن كنط رغم دعوته للسلام الدائم لم يعتبر مشروع السلام الدائم قابلاً للتنفيذ العملي، ولا شك أن ما ذهب إليه كينيث يتعارض كلية مع النصوص قاطعة الدلالة الواردة في كتاب كنط «مشروع للسلام الدائم» انظر تفاصيل وجهة نظر كينيث في:

Kenneth Waltz, "Kant, Liberalism, and War", American Political Science Review, 56, June 1962. pp. 331-340.

بحاجة إلى كوجيتو آخر قائم على الفعل؟ فى ظنى أن الأمة المصرية برصيدها الحضارى الطويل لم تفتقد القدرة على التفكير قط، لكنها - وهنا المفارقة - كانت تفتقد غالباً القدرة على الفعل إلا فى لحظات تاريخية كبرى؛ فالمخزون النفسى التاريخى عند المصرى ملئ بالرغبات الفردوسية وإرادة القوة والأفكار الإصلاحية، لكنه يفتقد إرادة التغيير التى تنقل الأفكار من عالم المثال إلى عالم الواقع.

ومن ثم فنحن بحاجة إلى فلسفة للفعل تفهم طبيعة المخزون النفسى عند المصرى، وتعيد بناءه؛ حتى يمكن استفزاز إرادته للانتقال من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل، من عالم الإمكان إلى عالم التحقق، من عالم «الأنا أفكر» إلى عالم «الأنا أفعل»؛ من الكوجيتو الديكارتى إلى الكوجيتو السياسى.

لكن ما الكوجيتو السياسى؟

هو أن يتحول الإنسان من «فرد» إلى «مواطن»، من موجود من أجل غيره إلى موجود من أجل ذاته، يتحول من وسيلة إلى غاية.

كيف؟

بالمشاركة الفعالة فى صنع مستقبل بلده، فى اختيار رئيس دولته، وأعضاء برلمانها، بل رؤسائه فى العمل، فى الحى، فى النقابة، فى الحزب... وإذا استطاع تحقيق ذلك، فإنه يكون قد حقق «الكوجيتو السياسى». فمفتاح المشاركة السياسية، والعمل العام، والديمقراطية، وتقرير المصير هو «الانتخاب»، لكنه ليس «الانتخاب الطبيعى» بلغة البيولوجيا الذى يتم بدون إرادة الكائن الحى، بل «الانتخاب

السياسي» الذي يتم على أساس من الإرادة الحرة للمواطن. ومن ثم يكون الكوجيتو السياسي هو «أنا أنتخب إذن أنا موجود».

إن هذا الكوجيتو السياسي له دلالات فلسفية، لعل أولاها هي أن ممارسة المواطن لحقه الانتخابي معناها أنه كائن حر، والحرية هي الفارق الأساسي بين العبد والسيد، والفارق الجوهرى بين الحيوان والإنسان.

والدلالة الفلسفية الثانية هي «القدرة على الفعل» التي تعتبر بدورها علامة فارقة بين الحى والميت، بين الوجود والعدم. والدلالة الفلسفية الثالثة هي أن المواطن العادى صار هو الغاية لا الوسيلة.

ولا يتحقق الكوجيتو السياسى إلا بالديمقراطية التي يقوم فيها المرشحون بتقديم برامجهم للمواطنين ويعرضون عليهم مشاريعهم الإصلاحية، متوسلين ومناشدين لهم أن يفرزوا بينهم، وهذا معناه المباشر أنهم الأدوات التي تحقق حلم المواطن، أما المواطن نفسه فقد صار الغاية، صار الذات الفاعلة، بينما صاروا هم «الموضوع» بلغة الفلسفة. ومن ثم انقلب منطق العبد والسيد، وتحول الحاكم المطلق الدائم المهيمن إلى حاكم نسبي يأتى ويذهب، وتحول المواطن إلى مطلق - إن حكم بصوته فقد صار حكمه واجب النفاذ!

هذا هو الكوجيتو السياسى الذى يتطلع إليه الوعى المصرى، والذى سوف يتغير بعده تاريخ العرب، مثلما تغير تاريخ أوربا بعد تغير تاريخ فرنسا.

■ الخلاصة:

إذا كانت الديمقراطية المعاصرة في أزمة، مما يؤدي إلى خنق المجتمع المدني، فإن حل هذه الأزمة - كما سبق القول - يكون بمزيد من الديمقراطية؛ بأن تكون دول العالم ذات سياسات مرنة وأكثر استجابة للتنوع والتعدد، وأقل حساسية للاختلاف، وأعلى إدراكاً لضرورة التحول نحو اللامركزية، بشكل لا يؤدي إلى إضعاف سلطة الدولة الوطنية، بل تأكيدها دون طغيان، وفي الوقت نفسه جعلها أكثر انفتاحاً وإيجابية وشفافية: لا دولة مركزية مغلقة، ومعزولة، ولا نظاماً حكومياً متهافناً وعاجزاً؛ مما يعنى إجراء حتمية إصلاح دستوري يتجه نحو مزيد من تأكيد حقوق المواطن ومزيد من الشفافية والانفتاح، والقيام بإجراءات عملية ووقائية ضد البيروقراطية والروتين وضد الظروف التي تيسر الفساد الإداري، ورفع كفاءة الأداء الوظيفي وتطوير الأجهزة الإدارية؛ من أجل استمرار الشرعية السياسية أو استردادها.

والديمقراطية شرط من الشروط اللازمة لتحقيق السلام الدائم؛ ولذا فمن الواجب توسيع نطاق الديمقراطية، ليس على المستوى المحلي فحسب، بل على المستوى العالمي أيضاً، وهذا يعنى توسيع نطاقها عالمياً، كما أن توسيع نطاقها محلياً يعنى تجديد المجتمع المدني، وتوسيع نطاقه، وتفعيله.

وإذا كان بعض رجال السياسة والاقتصاد قد انحرفوا بالديمقراطية، وحولوها إلى أداة للاستعمار والاستغلال، فليس هذا

بعيب مطلق في الديمقراطية، بل هو عيب المنحرفين بها، وعيب في الضمانات التي تمنع هذا الانحراف، ومن ثم ينبغي التوسع في هذه الضمانات وتجديدها بغير انقطاع، كما ينبغي أن تقوم الديمقراطية بإصلاح وتجديد نفسها باستمرار؛ لأنها ليست نظاماً مثالياً بإطلاق، شأن أي نظام إنساني، لكنها إن طبقت بإخلاص، فإنها أقل الأنظمة سوءاً، ويمكن تقليص مساوئها بالحرص على الإصلاح الذاتي باستمرار، وتجديد وتطوير آلياتها بتطور وتغير واختلاف الظروف.

خاتمة

رغم مرور مائتي عام على الفكر العربي الحديث، فلا يزال المثقفون العرب يتحدثون عن خيارات الماضي، في حين ينبغي الحديث عن خيارات المستقبل، وفي الوقت الذي لا يزال فيه العالم الثالث يترنح بين الاختيارات القديمة التي تجاوزها الزمن وأصبحت خارج التاريخ، ينبغي أن يقوم نفر من المفكرين والسياسيين بشق طريق جديد يتجاوب مع روح العصر، ويجابه بشكل عملي مشكلات المجتمع وأزماته، ومتغيرات ما بعد سقوط الاشتراكية وانتهاء الحرب الباردة، وأحداث سبتمبر، متجاوزاً الاختيارات العتيقة التي أثبتت فشلها جزئياً أو كلياً.

وفي الوقت الذي لا يزال العالم الثالث مشدوداً إلى عادات وتقاليد بالية، ومقيداً بالتراث القبلي، ومشغولاً نظرياً بإشكالية الأصالة والمعاصرة وغيرها من الإشكاليات العقيمة، فإنه لا بد من التفكير العملي؛ أقصد تقديم أفكار قابلة للتنفيذ^(١)، عبر تأسيس طريق جديد للتنمية الشاملة والمستدامة. إن هذه الخطوة ضرورية، لكنها غير كافية؛ لأن إحدى أهم مشكلاتنا أننا لا نريد أن نعمل، ومن ثم ما قيمة الأفكار الخلاقة مع أناس يرتعون في السلبية، ويدخل الإهمال في بنيتهم النفسية؟!

إن الناس غالباً ينتظرون الحل من أعلى أو من الخارج، بينما فلسفة التاريخ تقول لنا إن الحل لا يأتي إلا من أسفل ومن الداخل؛ أي من

(١) انظر: د. حامد طاهر، أفكار قابلة للتنفيذ، القاهرة، مكتبة الآداب، ٢٠٠٣.

المجتمع المدني؛ من الناس، فإله **﴿لَا يَغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾** (٢).

وفي اعتقادي أن التنمية الشاملة والمستدامة كحل، لن تتحقق إلا بتفعيل المجتمع المدني، وتفعيل المجتمع المدني لا يمكن أن يحدث إلا بتعميق الديمقراطية أو الشورى الملزمة، وتقديم وتنفيذ تصورات جديدة مركبة تنشأ بحكم الظروف المجتمعية المتجددة واتساع رقعة الفكر الحر وزيادة موجات المد الديمقراطي.

وإذا كان مفهوم المجتمع المدني لا يزال غير معروف في أحيان كثيرة، وغامضاً في أحيان أكثر، وإذا كانت كتب الفكر السياسي تركز على مفهوم الدولة، وتهمل مفهوم المجتمع المدني - فإن هذا البحث قد جاء كمحاولة لجعل مفهوم المجتمع المدني مفهوماً مركزياً، ونقله من الهوامش إلى البؤرة، والانطلاق منه كنقطة بدء أولى.

لكن، لماذا انطلقنا من المجتمع المدني كنقطة بدء أولى؟

لأن المجتمع المدني هو الأصل والأساس العقلي لأي شرعية سياسية، وهو المسئول عن سلامة أو فساد الحياة السياسية. فإذا كانت الديمقراطية مزيفة، والناس سلبيين، وغير عابئين بما يحدث، وغير مشاركين في الحياة السياسية - فإن هذا يرجع غالباً إلى عدم سلامة وفاعلية البنية التحتية للحياة السياسية؛ أعني المجتمع المدني. ومن هنا نفهم معنى العبارة الحكيمة التي تقول: «كما تكونوا يول عليكم»؛ أي أن أحوال الناس وطريقة حياتهم وأخلاقهم وأسلوبهم يترتب عليها منطقياً أسلوب الحكم الذي يتلاءم معهم، فالمجتمع الصالح يضع نظام حكم

صالحاً، والعكس، والمجتمع الديمقراطي يستحق حكماً ديمقراطياً، والمجتمع غير الديمقراطي يستحق نظاماً غير ديمقراطي، وهلمَّ جرأً. وعلى هذا، فالوضع الطبيعي للأمر هو البدء بالمجتمع باعتباره الأصل من الناحية الزمنية بحكم التطور التاريخي للنوع الإنساني، وهو الأصل من الناحية المنطقية؛ لأنه الأساس العقلي لأي شرعية سياسية: إن صلح صلح نظام الحكم، وإن فسد فسد نظام الحكم.

ومع أن هذه قضية واضحة تماماً، فإن أغلب البحوث في فلسفة السياسة تتوجه إلى الدولة كمفهوم مركزي، بينما تهمل سائر المفاهيم السياسية، ومن أهمها مفهوم المجتمع المدني. وفي بعض الحالات التي كانت تناقش فيها بعض البحوث مفهوم المجتمع المدني، فإن هذه المناقشة كانت تنطلق من مفهوم الدولة؛ إذ كان نهج السير دوماً من الدولة إلى المجتمع المدني، وكأن الدولة هي الأصل والمجتمع هو الفرع!

وفي عصر تمت فيه تجربة معظم الحلول، وتم فيه أيضاً إثبات فشلها، يقدم المجتمع المدني Civil Society نفسه كحل لم يتم تجريبه بشكل شامل، وليس المقصود هنا المجتمع المدني كما هو في الواقع المتعين؛ أي المجتمع المدني الموجود بالفعل بما فيه من سلبية وارتزاق وعدم شفافية في كثير من الأحيان، بل المجتمع المدني كنظام ومنهج أيديولوجي لمجتمع مفتوح وتعاوني وحر.

ويقع على المثقفين العبء الأكبر في هذا الصدد، وهو عبء لن يستطيعوا القيام به إلا إذا تخلوا عن مناقشاتهم العقيمة وأفكارهم غير القابلة للتنفيذ. إن حلول مشكلاتنا ليست في بطون الكتب ولا في الصالونات الثقافية، وإنما في العمل بين الناس!

الفهرست

- تقديم ٣
- مقدمة ٥

الفصل الأول المجتمع المدني ومؤسساته

- معنى المجتمع المدني: ٩
- ١- الأسرة ٩
- ٢- المجتمع المدني ١٠
- ٣- الدولة أو الحكومة ١١
- المجتمع المدني كحل.. وبأي معنى؟ ١٣
- الدولة بين المعنى العام والمعنى الخاص ١٥
- أركان المجتمع المدني ١٧
- مبادئ المجتمع المدني ١٨
- رأس المال الاجتماعي ٢٠
- مؤسسات المجتمع المدني ٢٢
- مفهوم النقابة ٢٣
- دور النقابة وحدوده ٢٦
- المؤسسات الصحافية ٢٧
- الأحزاب السياسية ٢٨
- الجمعيات الخيرية الدينية ٢٩
- الخلاصة ٣٠

الفصل الثاني المجتمع المدني بين الإسلام والغرب

- أولاً : المجتمع المدني أو الأمة في السياق الإسلامى ٣٣
- أشكال من مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني في الحضارة الإسلامية ... ٣٥

- هل فى الإسلام عقد اجتماعى؟ ٣٩
- التعددية والتعايش والانتماء ٤٥
- حرية الاعتقاد ٤٨
- حق إقامة المعابد وحرية ممارسة الشعائر ٥٠
- الاستقلال الذاتى التشريعى والقضائى للأقليات ٥٢
- المجتمع المدنى فى مصر خاصة ٥٨
- ثانياً : المجتمع المدنى فى السياق الغربى: ٦١
- النظرية السياسية وجون لوك ٦١
- تاريخ المجتمع المدنى عند آدم فيرجسون ٦٤
- الشرط الضرورى للحرية عند توماس بين ٦٦
- مبادئ ولحظات المجتمع المدنى عند هيجل ٦٦
- المجتمع المدنى ونقد الدولة عند جرامشى ٧٠
- الديمقراطية الاجتماعية الكلاسيكية (اليسار القديم) ٧١
- التصور الليبرالى ٧٢
- الطريق الثالث ٧٣
- الخلاصة ٧٥

الفصل الثالث

المجتمع المدنى والدولة والقضاء

- فى البداية كان الصراع! ٧٩
- أهل اليسار التقليدى ٨٠
- التصور الشمولى لعلاقة الدولة بالمجتمع المدنى ٨١
- اليمين الليبرالى الجذرى ٨٤
- الشراكة بين المجتمع المدنى والحكومة ٨٥
- المجتمع المدنى والقضاء والقانون ٩٣
- الخلاصة ٩٩

الفصل الرابع

هل الديمقراطية ضرورية للمجتمع المدني؟

- ماذا تعنى الديمقراطية؟ ١٠١
- الديمقراطية آلية للحكم ١٠٣
- هل الديمقراطية هى حكم الرعاى؟ ١٠٤
- نقد الديمقراطية المعاصرة ١٠٦
- أزمات الديمقراطية ١٠٨
- الديمقراطية والسلام العالمى ١٠٩
- من الكوجيتو الديكارتى إلى الكوجيتو السياسى ١١١
- الخلاصة ١١٤
- خاتمة ١١٧

الموسوعة السياسية للشباب

- ١- الخصخصة.
 - ٢- الدساتير المصرية من عهد «محمد علي» إلى عهد «مبارك».
 - ٣- الأيديولوجيا.
 - ٤- المواطنة.
 - ٥- الأصولية.
 - ٦- الانتشار النووي أخطر مفاهيم العلاقات الدولية.
 - ٧- حوار الحضارات.
 - ٨- الهجرة غير الشرعية.
 - ٩- الليبرالية.
 - ١٠- التدخل الدولي.
 - ١١- الإعلام وصناعة العقول (التلفزيون نموذجًا).
 - ١٢- الدعاية الانتخابية.
 - ١٣- العنصرية وصدام الحضارات.
 - ١٤- العلمانية والفرانكفونية.
 - ١٥- الرأي العام.
 - ١٦- أسلحة الدمار الشامل.
 - ١٧- التحديث.
 - ١٨- المجتمع المدني والدولة.
 - ١٩- الحكم الرشيد.
 - ٢٠- الخصوصية الثقافية.
 - ٢١- الديمقراطية.
 - ٢٢- الاستشراق.
- د. أحمد جمال الدين موسى.
 - د. سيد عيسى محمد.
 - د. عمار علي حسن.
 - د. عصام صيام.
 - د. عمرو الشويكي.
 - د. محمد عبد السلام.
 - د. وليد محمود عبد الناصر.
 - د. سعيد اللاوندي.
 - د. ياسر قنصوه.
 - د. عماد جاد.
 - د. نسمة البطريق.
 - د. صفوت العالم.
 - د. أسامة نبيل.
 - صبرى سعيد.
 - د. أسامة نبيل.
 - د. سامي مندور.
 - صبحى عسيلة.
 - محمد عثمان.
 - عزمى عاشور.
 - د. محمد عثمان الخشت.
 - سامح فوزى.
 - بشير عبد الفتاح.
 - صبرى سعيد.
 - سهام ربيع عبد الله.

احصل على أى من إصدارات شركة نهضة مصر (كتاب / CD)

وتمتع بأفضل الخدمات عبر موقع البيع، www.enahda.com



الموسوعة السياسية للشباب

المجتمع المدني والدولة

■ انطلاقاً من شعلة التنوير التي تحملها «نهضة مصر للطباعة والنشر» منذ تأسست عام 1938، تصدر هذه السلسلة التثقيفية ضمن الموسوعة السياسية للشباب؛ لتلقى أضواء كثيفة على المفاهيم والمصطلحات والقضايا التي يصادفها الشباب في حياتهم اليومية، أو تقع تحت أعينهم في الصحف وعبر الإذاعات والفضائيات.

■ تهدف هذه الموسوعة إلى تزويد الشباب بمعلومات ومعارف دقيقة وسهلة ومبسطة؛ كي تكون عوناً لهم في «فهم» ما يدور حولهم من أحداث، وتعريفهم بما ينبغي عليهم عمله تجاه أنفسهم و«أوطانهم» وتجاه الآخرين.

■ يقدم هذا الكتاب تعريفاً صحيحاً لـ «المجتمع المدني» كمفهوم جديد انتشر في السنوات الأخيرة، عبر رؤية الإسلام والغرب له، وكذلك علاقته باليسار والديمقراطية والليبرالية والسلام العالمى.

■ تشمل الأعداد التالية تعريفات لمفاهيم وقضايا أخرى مثل: العام، والديمقراطية، والعنصرية، والأصولية، والعلمانية والحكم الرشيد، والخصوصية الثقافية، وصدام الحضارة، والنووى، وأسلحة الدمار الشامل، والإعلام وصناعة العقوق، والشرعية، والليبرالية، والاستشراق، والخصخصة، والتدويل، والأيديولوجيا.. وغيرها.

